جمهورية مصر العربية

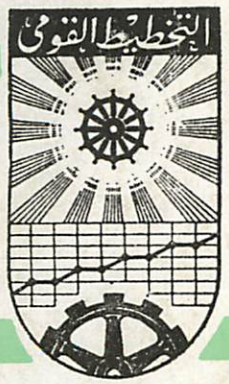

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٤٩)

بحث الصناعات الصغيرة
التحضر والفقر والدخل الاقليمى فى مصر

" دراسة لتحديد اولوية المحافظات والمناطق الحضرية بها لتوطين الصناعات الصغيرة "

اعداد

د٠ السيد محمد كيلانى

يونيو ١٩٩٢

الـذى اطعمهـم من جـوع وامنهـم من خـوف

صدق الله العظيم

(قريش (٤))

المحتويـــــات

مقدمـــــة :

الفصل الأول : التحضر ومشاكله في مصر — الصفحة

١ — التحضر (مفاهيم وتعاريف) ١
٢ — بعض من المشاكل الاقليمية والحضرية في مصر ٣
(١) انعكاس أثار الماضي على الحاضر ٣
أ - تيارات الهجرة بين المحافظات . ٣
ب — سوء توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية ٥
(٢) الوضع الجغرافي والظروف الطبيعية . ٩
(٣) انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية . ١٤
٣ — التحضر في مصر .

الفصل الثاني: تقديرات الدخل الاقليمي وتوزيعه على المحافظات المصرية

١ — تقديرات الدخل الاقليمي في المحافظات المصرية . ٢٠
(١) مقدمـــــة ٢٠
(٢) بعض المشاكل التي تواجه تقدير الدخل الاقليمي للمحافظات ٢١
(٣) المنهج المستخدم في تقديرات الدخل الاقليمي . ٢٤
٢ — توزيع الدخل القومي حسب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ٢٧
٣ — تقدير الدخل الاقليمي للمحافظات المصرية . ٣٠

الفصل الثالث: الفقر وتباين توزيع الدخل في المحافظات المصرية

١ — مفاهيم عامة حول الفقر والفقراء . ٣٣
٢ — ترتيب المحافظات (حضر وريف) حسب متوسط دخل ذوى النشاط مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية . ٣٧
٣ — ترتيب المحافظات (حضر وريف) حسب متوسط الدخل الفردى مقارنـــة بالمستوى العام للجمهورية . ٤٠
٤ — ترتيب المحافظات (حضر وريف) حسب متوسط دخل الأسرة مقارنـة بالمتوسط العام للجمهورية . ٤٣

الصفحة

٥ ــ تباين توزيع الدخل فى مصر. ٤٧
٦ ــ معاملات تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة. ٥٠
٧ ــ مواطن الضعف فى تقديرات الدخل الفردى فى التعبير عن الفقر ٥٣
٨ ــ بعض الموشرات الاجتماعية المكملة لمعيار الدخل الفردى ٥٥
(أ) وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة. ٥٥
(ب) نسبة الأمية بين السكان. ٥٨
(جـ) نسبة المتعطلين الى قوة العمل ٦١

الفصل الرابع: الصناعات الصغيرة والتحضر والتنمية واسس توزيعها اقليميا .

١ ــ التحضر والتنمية ٦٢
٢ ــ الصناعات الصغيرة والتحضر. ٦٤
٣ ــ ترتيب أولوية المحافظات لتوطين المشروعات الصغيرة بها. ٦٩
٤ ــ ترتيب أولوية حضر المحافظات لتوطين المشروعات الصغيرة بها. ٧٢

الخلاصة والتوصيات ٧٦
الملاحق ٨٢
المراجـــــع ٨٣

مقدمـــــة

تعانى الدول النامية من مشكلة التفاوتات بين اقاليمها المختلفة التى خلقت كثير من المشاكل أدت الى تعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى • وتواجه مصر مثلها مثل غيرها من الدول الأخرى نفس المشكلة بسبب الوضع الجغرافى لها وتركز السكان حول النهر وفى الوادى والدلتا مع تجاهل المناطق الصحراويـــة الأخرى بالرغم من امكانيات تنميتها • ولقد ساعد على أن يلعب العامل الجغرافى دورة النشط ما اتخذته الحكومات المتعاقبة من سياسات اقتصادية واجتماعية ادت الى زيادة تركز السكان والأنشطة (اقتصادية واجتماعية) على رقعة ضيقة قدرها حوالى ٤٪ من اجمالى مساحة الجمهورية • ولقد ساعدت الظروف الجغرافية والسياسات الاقتصاديـــة والاجتماعية من ناحية أخرى الى سوء توزيع السكان والأنشطة على الرقعة المأهولة مما أدى الى تركيزها فى بعـــض المراكز الحضرية • ادى ذلك الى زيادة تيارات الهجرة من المناطق الحضرية والريفية التى يقل فيها مستوى الخدمات وفرص العمل الى تلك المراكز الحضرية الكبرى • وأذا اضفنا الى ماسبق ارتفاع معدلات الزيادة السكانية على الرقعة المأهولة لاتضح لنا مدى التركز السكانى فى المناطق الحضرية وانخفاض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية ناتـــــج عن هذه الزيادة ومن استقطاع بعض منها لاغراض البناء وانشاء مشروعات انتاجية وخدمية •

وفى ظل الظروف الحالية وماتواجهه مصر من مشكلة البطالة ومشكلة التفاوتات بين اقليمها يتجه تفكير الدولة الى التوسع بخطوات حثيثه فى الاراضى الصحراوية من جهة ومحاولة خلق فرص عمل جديدة وبالذات فى المناطـــق المأهولة تقليديا ذات معدلات النمو المنخفضة من جهة أخرى • وبسبب الظروف التى أشرنا اليها ظهر الكثير مـــن المشاكل الأخرى منها مشكلة الفقر النسبى فى بعض المحافظات والمناطق الحضرية • لذا اصبح هناك حاجة الـــى دراسة الفقر وتباين توزيع الدخل بين المحافظات والمناطق الحضرية للمساهمة فى ان تضع دراسة الصناعـــــات الصغيرة التى يعتبر هذا البحث جزء منها السياسات المناسبة لحل مشكلة البطالة من ناحية وتقليل الفروق بيـــن المحافظات والمناطق الحضرية من ناحية توزيع الدخل وبعض المؤشرات الأخرى •

ومن بين المناهج المختلفة يتجه التفكير فى الدراسة الحالية الى استخدام منهج توزيع الصناعات الصغيـــرة على المحافظات والمناطق الحضرية حسب اولوية حاجة تلك المحافظات ومناطقها الحضرية وفقا لمعايير اعدها الباحث كاسلوب من بين الاساليب الأخرى العديدة لخلق فرص عمل جديدة ولرفع مستوى معيشة سكان تلك المناطق •

ولذلك جاء ت الدراسة الحالية فى اربعة فصول ، تناول الفصل الاول منها التحضر ومشاكله فى مصـــر ، ونظرا لان تقديرات الدخل الاقليمى غير متوفرة فى مصر الآن بصورة تحقيق اهداف البحث ، فقد قام الباحث بعمل تقديرات للدخل الاقليمى وبيان توزيعه على المحافظات المصرية مع توضيح المنهج المستخدم فى اعداد هذه التقديرات وهذا ماتناوله الفصل الثانى من الدراسة • وفى الفصل الثالث تناولت الدراسة مشكلة الفقر وتوزيع الدخل فـــــى المحافظات المصرية مركزه على تباين هذا التوزيع وابراز مدى تركز الدخل والسكان بالنسبة لوحدة المساحة •ولمـا كان الدخل بمفرده لايمكن ان يعتبر عن مستويات المعيشة فقد رات الدراسة اضافت بعض المؤشرات الأخـــــرى ترتبط بنسبة الامية بين السكان ووفيات الاطفال الرضع دون سن الخامسة •

ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة قام الباحث بتخصيص الفصل الرابع لابراز دور التحضر فى عملية التنميـة وكذلك علاقة الصناعات الصغيرة بالتحضر ، وذلك فى اطار اعداد اولويات للمحافظات والمناطق الحضرية الـــــتى يتطلب رفع مستوى المعيشة فيها بتوطين المشروعات الصغيرة بها •

وفى النهاية قام الباحث باعداد النتائج النهائية للدراسة ووضع التوصيات الضرورية لتلافى مشكلة الفقر وابـراز دور الصناعات الصغيرة فى حل المشكلة فى ظل الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى •

ويود الباحث الاشارة الى أنه تم اعداد هذا البحث فى اطار المرحلة الاولى من دراسة الصناعات الصغـيرة التى يقوم بها معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع معهد العلوم الاجتماعية بلاهاى (هولندا) •

والله ولى التوفيـــــق

الباحـــــــث

الفصـــــل الاول

التحضـر ومشاكـــله في مصـــــر

١ــ التحضر (مفاهيم وتعاريف)

يرى عديد من الباحثين أن مجرد مصاحبة التركز السكانى لبعض أنواع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المتوطنه فى موقع معين لايعبر تعبيرا جيدا عن ظاهرة التحضر • اذ يرى اصحـــــاب هذا المنهج أن التحضر ظاهرة ينتشر معها قيم وسلوك تنموية معينة للافراد والجماعات والمؤسســـات، مع ظهور وانتشار تنظيمات تسهل حركة تفاعل البشر مع المكونات المكانية سواء كانت مادية او فنية تساعـد علىاضفاء الصفة العامة للتحضر لمكان معين • وطبقا لهذا المفهوم لايمكن خلق منطقة حضرية بقـرارات سياسية ، وان كانت تلك القرارات فى بعض الاحيان تعتبر حافزا على خلق مناطق حضرية (١)

وطبقا للمفهوم الذى اشرنا اليه سابقا ، يعتبر التحضر محصلة لنوع من التفاعل الاجتماعـــــى والثقافى مرتبط بعمليات تحديث مستمرة ومتطوره للمكونات المادية والسلوكية والتنظيمية داخـــــل المجتمع المحلى • يفهم من ذلك أن النواحى الفنية التكنولوجية المرتبطة بتحديث وتطوير اقتصاد مكانـى ماليست كافية بمفردها لخلق منطقة حضرية • فالامر اذا يتطلب ان يتفاعل هذا التحديث ويؤثر علـــى السلوك الاجتماعى والنواحى المعرفية الاخرى لمعظم سكان المنطقة • ونتيجة لذلك فقد تتشابـــــه المظاهر العامة للتحضر بين الدول اوحتى بين اقاليم الدولة الواحدة الا انها تختلف فى المضمـــــون والنتائج النهائية لهذه العملية • وفضلا عما سبق فان عملية التحضر فى منطقة معينة لايمكـــــن أن تنفصل أو يمكن أن تؤدى دورها فى معزل عن الاتجاهات القومية ومرحلة نمو المجتمع •

يؤدى مفهوم التحضر بالصورة السابقة الى صعوبة تحليل مكوناته ومن ثم قياسة ، وقد يرجع ذلك الى أسباب عديدة من أهمها مايلى :ــ

(أ) ان عملية التحضر طبقا لهذا المفهوم تتكون من نوعين من المتغيرات كمية مثل عدد السكـــان والطرق ونوعيتهاواطوالها نوع المبانى من حيث مواد البناء ••• الخ ومتغيرات كيفية من الصعب قياسها مثل شكل المساكن ومكوناتها ، اتجاهات وسلوك الافراد تجاه ظواهر معينة مثل الانتـاج والاستهلاك والعلاقات الاجتماعية ••• الخ

(١) انظر Robert L.Bish and Hugh O.Nourse, Urban Economics and Policy Analysis, McGraw-Hill Book Company, New York, 1975, PP. 9-14.

(ب) صعوبة الوقوف على شكل ونوع التفاعلات الكيفية مع بعضها ومع المتغيرات الكمية الاخرى ، أو حتى تفسير أسباب حدوثها في بعض الاحيان سواء ان كانت في الدول المتقدمة أو النامية على السواء .

وفضلا عن المفاهيم السابقة ، توجد مفاهيم اخرى للتحضر تعتمد على عدد السكان أو على نمط وشكل المكونات الاقتصادية على الحيز المكاني . فمن المعروف أن نسق الانتاج الحضرى يختلف عنه في الريف حيث يعتمد الاول على الانتاج الصناعي والخدمي بصورة عامة معتمدا في ذلك على فن تكنولوجي اكثر تطورا من المناخ في الريف الذى يعتمد على الزراعه في صورتها الاولية وبالذات في الدول النامية (١)

ويعتبر تعريف التحضر بعدد السكان في المناطق الحضرية اكثر شيوعا بين المهتمين بهذا النوع من الدراسات نظرا لسهولة استخدامه كمقياس لحجم المنطقة الحضرية وقد اعتمد اصحاب هذا الرأى على أن خلق منطقة حضرية وتركز السكان بها مع اختلاف نمط ونوع الانتاج والخدمات يمثل ضغطا على المسئولين عن المؤسسات الادارية والتنظيمية لتوفير فرص العمل والخدمات لتلك المنطقة بصورة اكبر من المناطق الريفية المجاورة،كما اعتمدوا كذلك على فكرة أن تركز الانشطة الحضرية يصاحبه تركز حضرى يعظم الوفورات الخارجية للمؤسسات المقامة في هذه المناطق . وبالاضافى الى ماسبق فان الكثافة السكانية الحضرية تعتبر متغير مصاحب لحجم رتبة المنطقة الحضرية عند قياس التحضر .

يتضح من العرض السابق وجود اختلافات حول تعريف التحضر بين مجموعات المهتمين بالدراسات الحضرية. كما أنه لم يكن من أهداف الدراسة الحاليه حسم قضية تعريف التحضر أو الانحياز نحو تعريف معين . اذ أن الهدف هو ابراز مشاكل التعريفات، مما يبرر اتجاه الباحث في تحليله للتحضر في الاجزاء التاليه من الدراسه الى استخدام التعريف الادارى المتفق عليه في مصر باعتبار أن كل عواصم المحافظات وعواصم المراكز والمدن مهما كان حجمها مناطق حضرية بالاضافه الى ما أتفق عليه من محافظات حضرية .

---

(١) أنظر Harry W.Richardson, Regional Economics, Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, PP.163-165.

٢ــ بعض من المشاكل الاقليمية والحضرية فى مصر

تواجه التنمية الاقليمية والحضرية فى مصر عديد من المشاكل منها ماهو مرتبط بمراحل نمـــــو المجتمع ذاته ومنها ماهو مرتبط ببعض السياسات التنموية التى اتخذتها الحكومات المتعاقبة نذكر اهمها فيما يلى :ــ

(١) انعكاس اثار الماضى على الحاضر

أــ تيارات الهجرة بين المحافظات

كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجتها الدولة فى تطبيق الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤ ، ادا ة لتركبيز الانشطة حيزيا فى اقاليم ومناطق محـــــددة، خطط لها وتدخل فى توطينها مؤسسات قومية تخضع لنظام سياسى وطنى يميل نحو المركزية بما يتفــق وظروف تلك الفترة التاريخية فى مصر٠ ساعدت هذه السياسات على أن تلعب عوامل الجذب والطـــرد بين المحافظات الحضرية والريفية ودورها فى هجرة سكان المناطق المتخلفة سعيا وراء الحصول علـــى اجر ودخل اعلى فى المناطق الصناعية الوليدة ٠ (١)

ونتيجة لسياسات التنمية التى اتخذت فى سنوات سابقة اخذت تيارات الهجرة عدة اشكـــــال وانماط واتجاهات اظهرتها بيانات التعداد العام للسكان ١٩٧٦ على النحو التالى :ــ (٢)

- اتجاه " حضر ـــــ حضر بنسبة ٥٠ر٦١٪ "
- اتجاة " حضر ـــــ ريف بنسبة ٩٣ر٢ ٪ "
- اتجاه " ريف ـــــ حضر بنسبة ٧٩ر٣٠٪ "
- اتجاه " ريف ـــــ ريف بنسبة ٧٨ر٤ ٪ "

---

(١) السيد محمد كيلانى،الادارة المحلية والتخطيط بين المركزية واللامركزية " نظره مستقبلية فى ظل تغيير المسار الاقتصادى فى مصر " ندوة ادارة المدن الكبرى (ادارة العاصمة) ، جمعيـــــة المهندسين المصرية،(جمعية التخطيط) ١٩، ٢٠ اكتوبر ١٩٩١٠

(٢) سيد عبد المقصود،اتجاهـــــات وانماط الهجرة الداخلية فى مصر ، بحث التوزيع السكانـــى والتنمية الاقليمية ــ معهد التخطيط القومى ورقة عمل رقم (١٦) اغسطس ١٩٨٣ ٠ص٤٧٠

وبمقارنة تيارات الهجرة الداخلية بين تعدادى السكان لعامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ يتضح أن جملة حركة الهجرة بين المحافظات قد انخفضت من ± ١٩٤٠٩١٥ نسمه فى عام ١٩٧٦ الى ± ١٨٥٦٠٤٠ فى عام ١٩٨٦ بنسبة انخفاض قدرها ٤ر٤٪ . كما أنه يلاحظ أيضا انخفاض نصيب القاهرة النسبى من صافى الهجرة للمحافظات المستقبله للمهاجرين (الموجبة)من ٥ر٥١٪ الى ٩ر٣٣٪ فى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على الترتيب .كما انخفض ايضا النصيب النسبى لمحافظة الاسكندرية من صافى الهجرة للمحافظات المستقبلة للمهاجرين (الموجبة) من حوالى ١٧٪ فى عام ١٩٧٦ الى ١٦٪ فى عام ١٩٨٦ . ولقد ظهرت بوادر ارتفاع فى صافى الهجرة الموجبة فى محافظتى بورسعيد والسويس. فارتفع نصيب كل من محافظتى بورسعيد والسويس من الهجرة الموجبة من ٣ر٠٪ و ٦ر٠٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٧ر١٪ و ٧ر٣٪ فى كل منهما على الترتيب عام ١٩٨٦ . *

وعلى مايبدو أن محافظتى القليوبية والجيزة يتجهان نحو احتلال مركزى القاهرة والاسكندرية فيما يتعلق باستقبال الهجرة . فقد ارتفع تيار الهجرة (الموجبة) لكل من محافظتى القليوبية والجيزة من ٨ر٣٪ و ٥ر٢٣٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٥ر١٠٪ و ٥ر٢٩٪ فى كل منهما على الترتيب عام ١٩٨٦ . وبالرغم من انخفاض تيار الهجرة المتجه الى محافظة القاهرة من ٥ر٥١٪ عام ١٩٧٦ الى ٩ر٣٣٪ عام ١٩٨٦ الا أن اقليم القاهرة يستوعب حوالى ٧٤٪ من تيار الهجرة الموجبة فى عام ١٩٨٦)انظر جدول رقم (١)(١) .

ومن الجدول رقم (١) يتضح أن محافظة المنوفية الاولى فى تصدير الهجرة حيث بلغت نسبة صافى الهجرة منها الى المحافظات الاخرى ١٧٪ من اجمالى صافى الهجرة السالبة ، يليها فى ذلك محافظة سوهاج التى بلغت نسبة صافى الهجرة منها الى المحافظات الاخرى ٦ر١٤٪ ومحافظة الدقهلية بنسبة ١ر١٢٪ ، واسيوط بنسبة ١ر١٠٪ وقنا ١٠٪ والشرقية ٥ر٩٪ من اجمالى صافى الهجرة السالبة .

---

(١) يشمل اقليم القاهرة كل من محافظات القاهرة ـ الجيزة ـ القليوبية حسب القرار بقانون بشأن تقسيم الجمهورية الى اقاليم اقتصادية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .

* يجب الاخذ فى الاعتبار ان تعداد ١٩٧٦ اعتمد على الحصر الشامل فى حين اعتمد تعداد ١٩٨٦ مع عينه مكبره .

تدل تيارات الهجرة على أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة أدت الى زيادة الفروق بين محافظات الجمهورية نتيجة نمو المحافظات الحضرية بمعدلات مرتفعة وهى ليست عند مستوى التنمية الذى يسمح لها باستيعاب الاعداد المتزايدة من السكان • وكان من نتيجة التركز الشديد للسكان والأنشطة الاقتصادية فى بعض المحافظات الحضرية بما لايتناسب مع حجم الموارد المتاحه بها ظهور ضياعات اقتصادية • ويبدو ذلك واضحا فى الضياعات الناتجة عن الآثار البيئية التى يعانى منها كل من محافظتى القاهرة والأسكندرية • (١)

ب - سوء توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية

تعانى مصر من ارتفاع معدل الزيادة السكانية ، فقد ارتفع هذا المعدل من ٢ر١ سنويا فى الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٧ الى ٢ر٨ سنويا فى الفتره ٧٦ - ١٩٨٦• ومع ارتفاع عدد السكان ومعدل نموهم السنوى مع ثبات المساحة المأهوله تقريبا خلال فترة التعدادين ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، ارتفعت الكثافة السكانية على الكيلو متر المربع بصورة كبيرة فى بعض المحافظات • فقد ارتفعت الكثافة السكانية من ٢٣٦٨٨ فرد/كم٢ الى ٢٨٣٣٢ فرد/ كم٢ فى محافظة القاهرة بزيادة قدرها ٤٦٤٤ فرد/كم٢ خلال الفترة بين تعدادى ٧٦ - ١٩٨٦• كما ارتفعت الكثافة السكانية فى محافظة الأسكندرية والقليوبية والجيزه من ٧٣٧٢ فرد/كم٢ الى ٩٣٠٩ /كم٢ومن ١٦٧٩ فرد/كم٢ الى ٢٥١٣ فرد/كم٢ ومن ٢٢٨٤ فرد/كم٢ الى ٣٥٢٠ فرد/كم٢ خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٦ على الترتيب • (أنظر جدول رقم ٢)•

وفضلا عن ارتفاع معدل كثافة السكان للكيلو متر المربع يلاحظ سوء التوزيع السكانى على أرض الدولة • ففى الوقت الذى تبلغ فيه نسبة عدد سكان مدينة القاهرة ٧٣ر١٢٪ من اجمالى سكان الجمهورية تستحوذ محافظة السويس على ٦٩ر-٪ فقط من اجمالى السكان فى عام ١٩٨٦ ، وذلك رغما من امكانيات السويس من مساحة حيزيه وتوفر بعض الأنشطة البترولية والاقتصادية وقربها من الموارد الطبيعية فى سيناء والاستفاده من وقوعها كمدخل جنوبى لقناة السويس• (٢) وفى حين تستحوذ كل من القاهرة والأسكندرية على مايقرب من ١٩٪ من اجمالى سكان الدولة حسب بيانات تعداد ١٩٨٦ تستحوذ كل من السويس وبورسعيد على أقل من ٢٪ من اجمالى السكان خلال نفس الفترة• ومن التناقض أيضا أن تبلغ نسبة سكان محافظات الحدود الخمس على مالايزيد عن ٢ر١٪ من اجمالى السكان فى حين تبلغ مساحتها مالايقل عن ٨٥٪ من اجمالى مساحة الجمهورية مع توافر كل امكانيات نموها الواسعه• ومن ناحية أخرى يستحوذ اقليم الدلتا (دمياط والدقهلية وكفرالشيخ والغربية والمنوفيه) بمحافظاته الخمس على ١٤٠ر١١ ألف نسمه بنسبة ٢٣٪ من اجمالى السكان وعلى مساحة قدرها ٥ر١٠٩٧١كم٢ أى مايزيد عن ربع المساحه المأهولة للجمهورية •

---

(١) الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الانمائى) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٢-٢٣•

(٢) أنظر Study on the Development Plan of Suez Bay coastal Area, Draft Final Report, Japan International Cooperation Agency Vol. Master plan 1986. PP. 1-58-11-4.

جدول رقم (١)

الهجرة الداخلية والخارجية الصافية خلال الحياة بين محافظات الجمهورية في تعداد ١٩٧٦، ١٩٨٦

المحافظات	اعداد مطلقة ١٩٧٦ (١)				اعداد مطلقة ١٩٨٦ (٢)			
	هجرة داخلة	هجرة خارجة	هجرة صافية		هجرة داخلة	هجرة خارجة	هجرة صافية	
			عدد	%			عدد	%
القاهرة	١٣٦٠١٣١	٣٦١٥٧١	٩٩٨٥٦٠	٥١ر٥	١١٨٥٣٤٩	٥٥٥٧٢٧	٦٢٩٦٢٢	٣٣ر٩
الاسكندرية	٤٢٦٦٠١	٩٥٩٣٠	٣٣٠٦٧١	١٧ر٠	٤٠٣١٣٣	١٠٦١٧٨	٢٩٦٩٥٥	١٦ر٠
بور سعيد	٦٧٤٥٨	٦١٠٧٠	٦٣٨٨	٠ر٣	٧١٠٢٩	٣٩٣٣٦	٣١٦٩٣	١ر٧
السويس	٨٨١١٨	٧٦٠٣٩	١٢٠٧٩	٠ر٦	١٠٨٠٩٥	٥٠٢٣٧	٥٧٨٥٨	١ر٣
دمياط	٣٥٥١٩	٥٥٥٤٥	-٢٠٠٢٦	(١ر٠)	٢٢٧٧١	٧٠٢٤٩	-٤٧٤٧٨	(٢ر٣)
الدقهلية	٦٢٧٨٥	٣٠٥٦٦٩	-٢٤٢٨٨٤	(١ر١٢)	٥٤٧٨٥	٢٧٩٩٩٤	-٢٢٥٢٠٩	(١ر١٢)
الشرقية	٧٤٨٩٢	٢٤١٤٠٥	-١٦٦٥١٣	(٨ر٦)	٧٤٣٧٠	٢٥٠٦٣١	-١٧٦٢٦١	(٩ر٥)
القليوبية	٢١٦٧٩٦	١٤٢٥٨١	٧٤٢١٥	٣ر٨	٣٣٠٢٣٢	١٣٥٧٧٢	١٩٤٤٦٠	١٠ر٥
كفر الشيخ	٥٠٤٨٨	٧١٣٣٩	-٢٠٨٥١	(١ر١)	٣٤٥١٣	٦٧٠٢٢	-٢٢٥٠٩	(١ر٨)
الغربية	٨٩٢٢٨	٢٤١٧١٥	-١٥٢٤٨٣	(٧ر٩)	٧٦٨٠٨	٢١٤٠٣١	-١٣٧٢٢٣	(٧ر٤)
المنوفية	٢٥٩٩٧	٣٩٤٩١٣	-٣٦٨٩١٦	(١٩ر٠)	٣٩٠٢٧	٣٥٤٨٥١	-٣١٥٨٢٤	(١٧ر٠)
البحيرة	١٢٠٤٨٩	١٤٠٤٢٥	-١١٩٣٦	(١ر٠)	١٠٠٣٣٥	١٣٧٧٩٧	-٣٧٤٦٢	(٢ر٠)
الاسماعيلية	٨٦٢٥١	٥٤٨٧٤	٣١٣٧٧	٦ر١	١١٣٦٤٧	٤٥٧١٦	٦٧٩٣١	٣ر٧
الجيزة	٥٥٩٦٨٩	١٠٣٤٧٥	٤٥٦٢١٤	٢٣ر٥	٦٨٨٩٦٧	١٤٦١٣٧	٥٤٢٨٣٠	٢٩ر٢
بنى سويف	٢٣٦٩٢	١٠١١١٥	-٧٧٤٢٣	(٤ر٠)	٢١٥٤٥	١٠٣٠٤٨	-٨١٥٠٣	(٤ر٤)
الفيوم	١٩٦٤٦	٩٣٧٥٦	-٧٤١١٠	(٣ر٨)	٢١٠٧٥	٩٤١٤٥	-٧٣٠٧٠	(٣ر٩)
المنيا	٣١٣٢٩	١٠٩٢٢٢	-٧٧٨٩٣	(٤ر٠)	٤٠١٦١	١١٢٤٠٩	-٧٢٢٤٨	(٣ر٩)
اسيوط	٣٦٠٧٧	٢١٩٩٦٢	-١٨٣٨٨٥	(٩ر٥)	٣٥٥٩٦	٢٢٣٦٠٨	-١٨٨٠١٢	(١ر١٠)
سوهاج	٢١١٣١	٣١٣٧٢١	-٢٩٢٥٩٠	(١ر١٥)	٣٢٩٦٧	٣٠٤٣٧٨	-٢٧١٤١١	(٦ر١٤)
قنا	٢٤٠٧٠	٢٣٣٠٩٥	-٢٠٩٠٢٥	(٨ر١٠)	٢٧٠٤٨	٢١٣٧٢٨	-١٨٦٦٨٠	(٠ر١٠)
أسوان	٧٦٦٨٢	٧٦٩١١	-٢٢٩	(٠٠٠)	٦٢٩٨٨	٦٨٨٧٢	-٥٨٨٤	(٠ر٣)
البحرالاحمر	٢٥٠٤٨	٥٢٩٨	١٩٥٠	١ر٠	٣٠٠٧٦	٩٥١٨	٢٠٥٥٨	١ر١
الوادى الجديد	٨٨٥١	١٠٦٥٧	-١٨٠٦	(١ر٠)	١١٦٨٠	١٦٩٤٦	-٥٢٦٦	(٠ر٣)
مطروح	١٦٠٥٤	٤٣٩٣	١١٦٦١	٦ر٠	١٤٦٤٨	٤٠٠٥	١٠٦٤٣	٦ر٠
سيناء	٣٠١١	٣٥٣٥٢	-٣٢٣٤١	(١ر٧)	١٦٤٥٠	١٢٩٦٠	٣٤٩٠	٢ر٠
جملة الحركة بين المحافظات	٣٥٥٠٠٣٣	٣٥٥٠٠٣٣	١٩٤٠٩١٥٠ -١٩٤٠٩١٥	١٠٠	٣٦١٧٢٩٥	٣٦١٧٢٩٥	١٨٥٦٠٤٠٠ -١٨٥٦٠٤٠٠	١٠٠

المصدر : (١) سيد عبد المقصود ، اتجاهات وأنماط الهجرة الداخلية فى مصر ، ورقة عمل رقم (١٦) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨٣ ، ص ٤٣ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام ١٩٨٦ ، قطاع العينة ، المجلد الاوّل ١٩٨٩ ، جدول رقم ٠٤٦ ولم يؤخذ فى الاعتبار عمودى ٩٩ ، غ٠م فى حساب الهجرة الداخلية عام ١٩٨٦ .

(٣) قامت الدكتورة محاسن مصطفى باعداد جدول الهجرة الداخلية والخارجية بين المحافظات المصرية عام ١٩٨٦ (دراسة غير منشورة) .

× الارقام بين القوسين بالسالب .

ولقد اثر وتأثرالتوزيع السكانى على الحيز المصرى على توطين الانشطة الصناعية ومنشأتها وعلى توزيع الاستثمارات المخصصة لها ، فاستحوزت القاهرة على ٣ر٤١٪ والاسكندرية على ٣ر١٨٪ من اجمالى عدد المنشأت خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ ، فى حين استحوزت باقى محافظاتالجمهورية على ٤ر٤٠٪ من هذا الاجمالى(١). ونتيجة لذلك استحوزت كل من القاهرة والاسكندرية على ٨ر٣٧٪ و ٩ر١٠٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية فى حين استحوزت باقى المحافظات مجتمعه على ٣ر٥١٪ فقط من هذا الاجمالى منها ٤ر١٧٪ مخصصة لمحافظة السويس بمفردها (٢).

ويشير هيكل استثمارات الصناعات التحويلية الموزعة على المحافظات المختلفة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤ الى استحواز كل من محافظتى القاهرة والسويس مجتمعتان على ٤ر٥٥٪ من اجمالى تلك الاستثمارات فى حين استحوزت ٢٤ محافظةمجتمعةعلى ٦ر٤٤٪ فقط منها حوالى ٥ر٩٪ مخصصة لمحافظة اسوان (٣).

وخلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ١٩٨٧/٨٦ استحوزت القاهرة والاسكندرية على حوالى ٣ر٣٩٪ من اجمالى الاستثمارات فى قطاع الصناعة والتعدين فى حين استحوزت باقى محافظات الجمهورية على حوالى ٧ر٦٠٪ من اجمالى الاستثمارات(٤). كما بلغت نسبة عدد المنشآت فى القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة ٥ر٣١٪ ، ٢ر١٣٪ ، ٢ر٩٪ ، ٥ر٧٪ من اجمالى عدد المنشأت (١٠ مشتغلين فأكثر) على الترتيب فى عام ٨٢/٨١، فى حين استحوزت باقى المحافظات على نسبة ٤ر٤٠٪ من اجمالى هذه المنشأت فى نفس الفترة.(٥) كماأن نسبة عدد المنشأت (١٠ مشتغلين فأكثر قطاع عام وخاص) بلغت ٥ر٣٤٪، ٣ر١٢٪، ٣ر٩٪ ، ٧ر٨٪ من اجمالى عدد المنشأت فى كل من محافظة القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية على التوالى . فى حين لم يتجاوز نسبة عدد تلك المنشآت فىباقى المحافظات الاخرى ٢ر٣٥٪ من اجمالى فى عام ١٩٨٩/٨٨ وقد يرجع ذلك الى توطن نسبة كبيرة من منشأت القطاع الخاص الناتجة عن الانفتاح الاقتصادى فى المحافظات الاربعة التقليدية التى توارثت

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٠ جدول رقم (٣١) ص ١١٨.

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق جدول رقم ٣٣ ص ١٢٥ ـ (تم فى هذه الفترة اجراء ات انشاء السد العالى فى اسوان).

(٤) المرجع السابق جدول رقم ٣٦ ص ١٣٥ .

(٥) المرجع السابق جدول رقم ٥٢ ص ١٨٧ أ .

جدول رقم (٢)

الكثافة السكانية فى المحافظات الحضرية والوجه البحرى والقبلى حسب بيانات تعداد ١٩٨٦/٧٦

(فرد / كم٢)

م	المحافظة	الكثافة السكانية ١٩٧٦	الكثافة السكانية ١٩٨٦
١	القاهرة	٢٣٦٨٨	٢٨٣٣٢
٢	الاسكندرية (١)	٧٣٧٢	٩٣٠٩
٣	بور سعيد	٣٦٤٤	٥٥٦٦
٤	السويس (٢)	٦٣٢	١٠٦٨
٥	دمياط	٩٧٨	١٢٥٧
٦	الدقهلية	٧٨٩	١٠٠٤
٧	الشرقية	٦٢٦	٨١٧
٨	القليوبية	١٦٧٩	٢٥١٣
٩	كفر الشيخ	٤٠٩	٥٢٦
١٠	الغربية	١١٨١	١٤٨٥
١١	المنوفية	١١١٧	١٤٥٠
١٢	البحيرة (٣)	٥٣٧	٧٠٨
١٣	الأسماعيلية	٢٤٦	٣٧٨
١٤	الجيزة	٢٢٨٤	٣٥٢٠
١٥	بنى سويف (٤)	٨٤٠	١٠٩٦
١٦	الفيوم	٦٢٥	٨٤٩
١٧	المنيا	٩٠٨	١١٧٠
١٨	اسيوط	١٠٩٣	١٤٢٧
١٩	سوهاج	١٢٤٤	١٥٨٢
٢٠	قنا	٩٢٤	١٢٢١
٢١	اسوان	٩١٢	١١٩٣

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ٥٢-١٩٨٣، يونيو ١٩٨٤و ٥٢-١٩٩٠ ، يونيو ١٩٩١.

(١) بدون قسم العامرية.

(٢) بدون قسم عتاقة .

(٣) بدون وادى النطرون

(٤) بدون الواحات البحرية

اهميتها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة . (١) ونتيجة لتوطن الانشطة الصناعية في كل من محافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة استحوزت كل منها على مايقرب من ٣ر٣٢٪، ٢ر١٨٪ و ٩ر٩٪ و ٦ر٧٪ من اجمالى العاملين فى هذه الانشطة فى عام ٨٨/١٩٨٩ . فى حين لم تستحوز باقى المحافظات الا على ٣٢٪ فقط من اجمالى العمالة الصناعية خلال نفس الفترة. كما بلغت نسبة الانتاج الصناعى فى كل من محافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة٢ر٣٢٪، ٩ر١٦٪، ٠ر٨٪ ، ٩ر٨٪ من اجمالى الانتاج الصناعى فى عام ٨٨/١٩٨٩ ، ولم يتجاوز نسبة ماتستحوز عليه الاثنين والعشرين محافظة الاخرى ٣٤٪ من اجمالى الانتاج فى نفس الفترة . ولقد ترتب على ذلك أن اربعة محافظات هى القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة حققت ٨ر٥٩٪ من اجمالى القيمة المضافة الصناعية فى حين لم تحقق المحافظات الباقية الا ٢ر٤٠٪ من هذا الاجمالى. [انظر الجدول رقم (٣)].

نتيجة لسوء توزيع السكان والانشطة والانتاج على الحيز الجغرافى المصرى تورمت القاهرة بشكل سرطانى اذ بلغ نصيبها ٦ر٢٨٪ من اجمالى سكان الحضر (٢) ، كما أن القاهرة والاسكندرية اصبحا مركزان حضريان يستقبلان معا مايقرب من ٦٩٪ من صافى الهجرة الداخلية الموجبة من المحافظات الاقل تقدما . (٣) كما أن النمو السكانى بالقاهرة الكبرى بلغ حدا اصبح معه توفير مايلزمها من طرق ومشروعات خدمية أخرى اكثر صعوبة فى ضوء الامكانيات المادية الحالية للاقتصاد المصرى .

(٢) الوضع الجغرافى والظروف الطبيعية :

يلعب الوضع الجغرافى للدولة دورا كبيرا فى عملية التنمية والتى قد تدفعها الى التطور اذا ماحسن استخدامها او الى التدهور اذا مااسىء التعامل معها . وقد يرجع ذلك الى تأثير الوضع الجغرافى للدولة على الهياكل الاقليمية والحضرية ايجابا وسلبا . ولاشك أن الظروف الجغرافية والطبيعية للحيز المصرى تعتبر احد العوامل الرئيسية التى عاقت عملية التنمية فى كثير من الاحيان بل يمكن القول انها احد الاسباب الرئيسية فى خلق العديد من المشاكل الاضافية التى تواجه المجتمع .

---

(١) الجهازالمركزى للتعبئة العامه والاحصاء ،احصاء الانتاج الصناعى عن عام ٨٨/٨٩ (غير منشور)

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ مجلدات النتائج الخاصه بالمحافظات .

(٣) سيد محمد عبد المقصود (دكتور) المرجع الاسبق ص٤٥ .

جدول رقم (٣)

توزيع اجمالى عدد المنشأة و العمالة والمدفوعات والاجور النقدية والعينية وقيمة مستلزمات الانتاج واجمالى الانتاج والقيمة المضافة للصناعات التحويلية حسب بيانات ١٩٨٩/٨٨

محافظة	عدد المنشآت ١٠ أفراد فأكثر	%	اجمالى العاملين	%	جملة مدفوعات الاجور النقدية والعينية	%	جملة قيمة مستلزمات الانتاج الاهلاك	%	اجمالى الانتاج	%	تكلفة الانتاج بقيمة عوامل الانتاج	%	القيمة المضافة الصافية	%
القاهرة	٢٤٧٦	٣٤ر٥	٣٤٥٥٨٥	٣٢ر٣	١١٩٠١١٠	٣٣ر٤	٦٣٧٣٢٢٠	٣٣ر٣	٩٧٤٢١١٨	٣٢ر٣	٩٧٢٤٣٣٨	٣٢ر٢	٣٣٥١١١٨	٣٢ر٠
الاسكندرية	٨٨٣	١٢ر٣	١٩٤٣٦٥	١٨ر٢	٦٣٥٥٣٢	١٧ر٩	٣٦٩٥٨٠٠	١٨ر٧	٥١٢٥٥١٨	١٦ر٩	٥٠٨١٣٥٤	١٦ر٨	١٣٨٥٥٥٤	١٣ر٢
بور سعيد	٥١	٧ر	٨٩٨٩	٠ر٨	٢٨٠٧٠	٠ر٨	١١٥٢٨٩	٠ر	١٦٩٨١٩	٠ر٧	١٦٠٠٢٩	٠ر٦	٤٤٧٤٠	٠ر٥
السويس	٤١	٠ر٦	١١٢١٧	١ر٠	٦٢٠٤٤	١ر٧	١٣٣٠٦٦	٠ر٧	٢٣٢٠٠٧	٠ر٨	٢٢٩٥٦٨	٠ر٨	٩٦٥٠٢	٠ر٩
الاسماعيلية	٦٤	٠ر٩	٦٥٨٩	٠ر٦	٢١٦٩٩	٠ر٦	١٢٨١٨٢	٠ر٧	١٨٠٦٢٧	٠ر٦	١٧٨٣٥٧	٠ر٦	٥٠١٧٥	٠ر٥
البحيرة	١٠٧	١ر٥	٤٦٢٩٨	٤ر٣	١٣٩٩١٨	٣ر٩	٧٠١٧٩٣	٣ر٦	١٠٢٧١٢٣	٣ر٤	١٠٤١٢٠٦	٣ر٥	٣٣٩٤١٣	٣ر٢
دمياط	٦٩	١ر٠	٨٦٩٦	٠ر٨	٢١٩٨٩	٠ر٦	١٠١٢٠٣	٠ر٥	١٥٤٣٤٩	٠ر٥	١٥٥٩٦٥	٠ر٥	٥٤٧٦٢	٠ر٥
كفر الشيخ	٨٤	١ر٢	٦٢٤٥	٠ر٦	١٧٠٢٩	٠ر٥	١٢٨١٣٩	٠ر٦	١٤٧٧٥٦	٠ر٥	١٦٩٢٠٨	٠ر٥	٤١٠٦٩	٠ر٤
الغربية	٣٩٧	٥ر٥	٨١٥٤١	٧ر٦	٢٢٠٥٤٢	٦ر٢	١١١٩٨٠٥	٥ر٧	١٥٧٧١٠٠	٥ر٢	١٥٧١٥٥١	٥ر٢	٤٥١٧٤٦	٤ر٣
الدقهلية	٢٧١	٣ر٨	٢٤٤٥٦	٢ر٣	٦٣٠٥٠	١ر٨	٣٨٨٧٦٩	٢ر٠	٨٨٤٧٥٦	٢ر٩	٩٠٥٤٥٧	٣ر٠	٥١٦٦٨٨	٤ر٩
الشرقية	٤٠٢	٥ر٦	٣٦٣٠١	٣ر٤	١٠٦٠٣٧	٣ر٠	٨٦٠٧٣٠	٤ر٤	١١٠٦٤٩٧	٣ر٧	١١١٠١٨٥	٣ر٧	٢٤٩٤٥٥	٢ر٤
المنوفية	١٣٢	١ر٨	٢٠٣٨١	١ر٩	٥٧١٦٣	١ر١	١٩٠١٦٩	١ر٠	٣٦٦٢٤٤	١ر٢	٣٦٦٠٥٨	١ر٢	١٧٥٨٨٩	١ر٧
القليوبية	٦٢٠	٨ر٧	١٠٦٠٧٩	٩ر٩	٣٤٩٣٦٦	٩ر٨	١٦٩٢٣٧٧	٨ر٧	٢٤٣٢٤٧٧	٨ر٠	٢٤٢٣٨١٣	٨ر٠	٧٣١٤٣٦	٧ر٠
الجيزة	٦٦٦	٩ر٣	٨١٦٧٣	٧ر٦	٢٩٧٦٨١	٨ر٤	١٨٥٩١١٦	٩ر٤	٢٦٩٩٧٢١	٨ر٩	٢٦٥٥٥٩٣	٨ر٨	٧٩٨٤٧٧	٧ر٦
الفيوم	١٦٥	٢ر٣	٧٢٨٦	٠ر٧	١٠٧٢٤	٠ر٣	٥٥٣٧٨	٠ر٣	٧٧٤٠٢	٠ر٣	٧٧٤٩٠	٠ر٣	٢٢١١٢	٠ر٢
بنى سويف	١٢٩	١ر٨	٦٢٥٣	٠ر٦	١٦٧١٨	٠ر٥	٣٨٤٦٤	٠ر٢	٥٩٩٨٨	٠ر٢	٥٩٦٥٤	٠ر٢	٢١١٩٠	٠ر٢
المنيا	٢٩٣	٤ر١	١٣٤٠٤	١ر٢	٢٩٩٤٠	٠ر٨	١٥٦٠٠١	٠ر٨	٢١٢٣٦٣	٠ر٧	٢٠٨٠٠٣	٠ر٧	٥٢٠٠٢	٠ر٥
اسيوط	١١٠	١ر٥	١٠١٩٧	١ر٠	٢٨٧٥٨	٠ر٨	٢٠٣٤٩٤	١ر٠	٣٥٠٨٢٥	١ر٢	٣٤٤٤٢١	١ر١	١٤٠٩٢٧	١ر٣
سوهاج	٧٧	١ر١	٩٣٦٢	٠ر٩	٣٠٤٠٦	٠ر٩	١٥٥٥٩٥	٠ر٨	٢٥٢٩٢٢	٠ر٨	٢٤٧٠٢٣	٠ر٨	٩١٤٢٨	٠ر٩
قنا	٨٣	١ر٢	٢١٩٩٥	١ر٢	٨٩٢١٦	٠ر٢	٨٧٩٤٨٥	٤ر٥	١٣٧٢٧٩٣	٤ر٥	١٣٧١٧٨١	٤ر٥	٤٩٢١٩٦	٤ر٧
اسوان	٢٥	٠ر٣	١٢٣٨٣	١ر٢	٤٦٦٠٦	١ر٣	٢٦٥١١٢	١ر٣	٣٧١٧٧٧	١ر٣	٣٧٥٥٦٩	١ر٢	١١٠٤٥٧	١ر١
البحرالاحمر	٩	٠٠٠	٥٩٢٨	٠ر٦	٧٠٣١٧	٠ر٧	٣٢٢٩٥٩	٠ر٦	١٣٧٢١٧١	٠ر٦	١٣٧٢١٧٦	٤ر٥	١٠٤٩٢١٧	١٠ر٠
الوادىالجديد	١	٠٠٠	٦٥	٠٠٠	٢١٢	٠٠٠	١٧٩١	٠٠٠	٢٠٨٠	٠٠٠	٢٠٧٩	٠٠٠	٢٨٨	٠٠٠
مطروح	٣	٠٠٠	٩٥٣	١ر٠	٧٦٩٦	٠ر٢	٤٣٥٣٥	٠ر٢	٥٤٧٧٧	٠ر٢	٤٩٦١٢	٠ر٢	٦٠٧٧	١ر-
شمال سيناء	٢	٠٠٠	٨٩	٠٠٠	٣٦٨	٠٠٠	٣٥٤٨	٠٠٠	٤٧٧٨	٠٠٠	٤٧٧٧	٠٠٠	١٢٢٩	٠٠٠
جنوب سيناء	٧	١ر٠	٢٧٧٩	٠ر٣	١٧٧٢٥	٠ر٥	١٠٥٢٠٩	٠ر٥	٣١١٩١٩	٠ر١	٣١٢٦٦٦	٠ر١	٢٠٧٤٥٧	٢ر٠
الاجمالى	٧١٦٧	١٠٠	١٠٦٩١٠٩	١٠٠	٣٥٥٨٩١٦	١٠٠	١٩٧١٨٢٢٩	١٠٠	٣٠٢٨٩٩٠٦	١٠٠	٣٠١٩٧٨٣٣	١٠٠	١٠٤٨١٦٠٤	١٠٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعى عن عام ١٩٨٩/٨٨ (غير منشورة)

... تعنى ان النسبة اقل من ار٠٪

يعتمد توزيع السكان والانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على عدة حقائق جغرافية طبيعية تعتبر التحدى الحقيقى لعملية التنمية • تلك حقائق ليست ثوابت لايمكن تغييراها ولكن يمكن اعتبارها متغيرات فى الاجل الطويل اذ ما احسن استغلالها نظرا لامكانيات تعديلها أو الاستفادة من وجودها بقدر الامكان •

لقد قسمت الظروف الطبيعية مصر الى ثلاث كتل رئيسية هى الوادى والدلتا ومناطق الحدود (الصحراء الشرقية والغربية وشبة جزيره سيناء) • وهذه الكتل الثلاث تغطى مساحة قدرها ١ر١ مليون كيلو كم٢ تقريبا هى مساحة مصر الكلية • ويمثل الجزء المعمور من هذه المساحة حوالى ٤٪ فقط يعيش عليها حوالى ٨ر٩٨٪ من اجمالى السكان بينما ٩٦٪ من هذه المساحة يعيش عليها ٢ر١٪من اجمالى سكان مصر • وفضلا عن ذلك فان المساحة المأهولة تمثل شريطا ضيقا يمتد بطول البلاد من الجنوب الى الشمال أو العكس ثم يتفرع فى شبه مروحة من اقصى طرفة الشمالى • هذا الوضع فرض تاريخيا تحديد الحركة البشرية فى مصر حيث صارت ذات بعد واحد شمال — جنوب أو العكس ، أما الحركة من الشرق الى الغرب فقد صارت تقريبا معدومه ، فلو كان هناك تعددا للمحاور فى ابعاد واتجاهات مختلفة لكان التوزيع السكانى والاقتصادى الان اكثر اتزانا • (١)

وفى حقيقة الامر ، قد نظلم الظروف الطبيعية اذا انظرنا اليها كسبب وحيد من اسباب عدم التوازن • فقد عمق عدم الاتزان ما اتخذ من سياسات واجراءات تنموية حيزية عبر احقاب زمنية متتالية عملت كلها على زيادة الهوة بين الريف والحضر وحصرت مجموع السكان فى مساحة محدودة من الارض •

---

(١) انظر فى هذا الموضوع ، وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق ، الاشتراطات المرجعية لدراسة التنمية الاقليمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية (غير منشورة) بدون تاريخ ، ص ٤٤—٤٥ •

(٣) انخفاض نصيب الفرد من الاراضى الزراعيـــة

بلغت مساحة الاراضى الزراعية حوالى ٣٠٥٣ الف فدان فى عام ١٨٢١ كما بلغ نصيـــب الفرد من المساحة الزراعية خلال هذه الفترة حوالى ٠ر٧٣ فدان [١] وبالرغم من زيادة المساحـــة الزراعية التى بلغت ٥٧٦٧ الف فدان فى عام ١٩٨٤ ، الا أن نصيب الفرد انخفض فيها الـــى ٠ر١٢ فدان فقط [٢] . وقد يعزو ذلك الى عدة أسباب أهمها الزيادة السكانية من ناحية والتوسع فـــى الاسكان على الاراضى الزراعية من ناحية اخرى . اذ أن نسبة الزيادة فى الاراضى المستصلحة لـــم تواكب نسبة الزيادة فى عدد السكان من ناحية والنقص فى مساحة الاراضى القديمة التى خصص جـــزء منها للتوسع فى الاسكان من ناحية اخرى . ونتيجة لذلك أيضا انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠ر٧٣ فدان فى عام ١٨٢١ الى ٠ر٢٣ ــ فدان فى عام ١٩٨٤ بالرغم من الطفرة الكبيرة فى التكثيف المحصولى . [٣]

ولقد لعب الاقتطاع شبة المنظم من الاراضى الخصبة لاغراض الاسكان والانشطة الاقتصاديـة الاخرى دورا كبيرا فى تدنى نصيب الفرد من الاراضى الزراعية المحصولية . فهناك تقديرات تشيـــر الى أن مايقتطع سنويا من تلك الاراضى يتراوح مابين ١٢ ــ ٧٠ الف فدان سنويا . وقد قـــدر الخبراء بان استمرار هذا الوضع سيؤدى الى أن تفتقد مصر حوالى $\frac{1}{5}$ اجمالى ما لديها من اراضـــى زراعية فى نهاية القرن هذا الفقد لايمكن تعويضه باستصلاح الاراضى الصحراوية نظرا لانخفاض انتاجيـــة الاراضى الجديده مقارنه بالاراضى الخصبة التى كونها طمى النيل منذ الاف السنين . [٤]

وبالرغم من التوسع فى التكثيف المحصولى الا أن النقص فى الاراضى المزروعة يؤدى الى انخفـــاض المساحة المحصولية مما يقلل من الانتاج الزراعى وبالذات انتاج الغذاء التى بدأت مصر تواجهه فعـــــلا

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ الموارد المائية وامكانية التوسع الزراعى فى مصـــــر ــ يناير ١٩٨٧ .

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ــ المرجع الاسبق .

جدول رقم (٤)

النمو السكانى وزيادة المساحة الرقعة الزراعية فى مصر

١٨٢١ ـ ١٩٨٤

	عدد السكان بالالف	المساحة الزراعية (١٠٠٠ فدان)	مايخص الفرد بالفدان من المساحة الزراعية	المساحة المحصولية (١٠٠٠ فدان)	مايخص الفرد من المساحة المحصولية بالفدان
١٨٢١	٤٢٣٠	٣٠٥٣	٠ر٧٣	٣٠٥٣	٠ر٧٣
١٨٤٦	٥٢٩٠	٣٧٦٤	٠ر٧١	ـ	ـ
١٨٨٢	٧٩٣٠	٤٧٥٨	٠ر٦٠	٥٧٥٤	٠ر٧٢
١٨٩٧	٩٧١٧	٤٩٤٣	٠ر٥٣	٦٧٢٥	٠ر٧١
١٩٠٧	١١١٩٠	٥٣٧٤	٠ر٤٨	٧٥٩٥	٠ر٦٧
١٩١٧	١٢٧١٨	٥٣٠٩	٠ر٤١	٧٧٢٩	٠ر٦٠
١٩٢٧	١٤١٧٨	٥٥٤٤	٠ر٣٩	٨٥٢٢	٠ر٦١
١٩٣٧	١٥٩٢١	٥٣١٢	٠ر٣٣	٨٣٠٢	٠ر٥٣
١٩٤٧	١٨٩٦٧	٥٧٦١	٠ر٣١	٩١٣٣	٠ر٤٨
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٥٩٠٠	٠ر٢٢	١٠٢٠٠	٠ر٣٩
١٩٦٦	٣٠٠٧٥	٦٠٠٠	٠ر٢٠	١٠٤٠٠	٠ر٣٤
١٩٧٠	٣٣٢٠٠	٥٩٠٠	٠ر١٨	١٠٩٠٠	٠ر٣٣
١٩٧٥	٣٧٠٠٠	٥٧٠٠	٠ر١٥	١٠٧٠٠	٠ر٢٩
١٩٧٦	٣٨١٩٨	٥٨٧٤	٠ر١٥	١١٢١١	٠ر٢٩
١٩٧٧	٣٨٧٩٤	٥٧٩٦	٠ر١٥	١١١١١	٠ر٢٩
١٩٧٨	٣٩٧٦٧	٥٨٣٨	٠ر١٥	١١١٤٢	٠ر٢٨
١٩٧٩	٤٠٨٨٩	٥٨٢٦	٠ر١٤	١١٢٣٨	٠ر٢٧
١٩٨٠	٤٢١٢٦	٥٨٢٠	٠ر١٤	١١١٣٥	٠ر٢٦
١٩٨١	٤٣٤٦٥	٥٨٢٦	٠ر١٤	١١٢٦٢	٠ر٢٦
١٩٨٢	٤٤٦٧٣	٥٨٢٢	٠ر١٣	١١١٦٤	٠ر٢٥
١٩٨٣	٤٥٩١٥	٥٨٣٠	٠ر١٣	١١٠٦٧	٠ر٢٤
١٩٨٤	٤٧١٩٢	٥٧٦٧	٠ر١٢	١١٠٣٥	٠ر٢٣
١٩٨٦					

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الموارد المائية وامكانية التوسع الزراعى فى مصر يناير ١٩٨٧ ٠

ص ٢٩ ٠

صعوبات فى توفيره خلال الحقيبتين الاخيرتين بشكل قد يؤثر على استقلال البلاد فى مواجهتها مع العالم الخارجى فى ظل معدلات زيادة سكانية مرتفعة وتآكل فى الارض الزراعية الخصبة ٠

٣ـ التحضر فى مصر :

بالرغم من أن الطابع الريفى يغلب على تكوين المجتمع المصرى حيث يعيش بالمناطق الريفية مايقرب من ٥٦٪ من اجمالى السكان حسب بيانات التعداد العام للسكان ١٩٨٦ ، الا أن مصر شاهدت فى القرن الاخير ـ مثل أغلب الدول النامية ـ نموا حضريا سريعا ومستمرا ومازال هذا الاتجاه سائدا ٠

ومن الجدول رقم (٥) يتضح أن عدد السكان الحضريين ارتفع بين ١٩٣٠١٣٧ نسمة فى عام ١٩٠٧ الى ٢١٢١٥٥٠٤نسمه فى عام ١٩٨٦ ٠ وبذلك ارتفعت نسبة السكان فى الحضر من ٢ر١٧٪ من اجمالى عدد السكان فى عام ١٩٠٧ الى ٩ر٤٣٪ اجمالى عدد السكان فى عام ١٩٨٦ ٠ وترتب على ذلك ارتفاع معدل النمو السنوى لسكان الحضرالى ١ر٣ خلال الفترة ١٩٠٧ـ ١٩٨٦ فى حين لم يتجاوز معدل النمو السنوى للسكان فى الريف ٤ر١ خلال نفس الفترة ٠

استحوزت مدينة القاهرة علىحوالى٦ر٢٨٪من اجمالى السكان الحضريين فى عام ١٩٨٦ كما بلغت نسبة سكان القاهرة والاسكندرية ٥ر٤٢٪ من هذا الاجمالى ، فى حين لم تتجاوز نسبة السكان الحضريين فى محافظات الحدود الخمس (البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء) ٥ر١٪ من نفس الاجمالى خلال نفس الفترة ٠ ولذلك تشير الحسابات المستنتجة من بيانات التعداد العام للسكان ١٩٨٦ الى وجود خلل فى ترتيب المدن المصرية يتطلب اعادة تحريك السكان بين المناطق الحضرية بنسبة ٤ر١٩٪ ٠ أى مايقرب من خمس سكان الحضر مطلوب تحريكهم حتى يمكن أن يحدث التوازن الحضرى ٠ ويعتبر معامل التحرك السكانى فى عام ١٩٨٦ افضل من مثيله فى التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦ حيث بلغت نسبة هذا المعامل ٩ر٢١ ٪ أى مطلوب تحريك مايقرب من ٢٢٪ من سكان المناطق الحضرية٠ (١) وقد يرجع انخفاض

(١) السيد محمد الكيلانى ، تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكانى ٠٠٠ر١٠ نسمه فاكثر "بحث التوزيع السكانى والتنمية الاقليمية ، معهد التخطيط القومى ، ورقة عمل رقم ١٧ ص ٢١ـ٢٣ أنظر ايضا السيد محمد الكيلانى ، دراسة غير منشورة عن ترتيب المدن المصرية ١٠ الاف نسمة فاكثر عام ١٩٩١٠

جدول رقم (٥)

تطور عدد السكان ومعدل نموهم السنوى ونسبتهم فى الريف والحضر فى الفترة من ١٩٠٧ـ١٩٨٦

التعدادات	اجمالى السكان		سكان الحضر		سكان الريف			
	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو	النسبة المئوية للحضر	النسبة المئوية للريف	الاجمالى
١٩٠٧	١١١٨٩٩٧٨	ـ	١٩٣٠١٣٧	ـ	٩٢٥٩٨٤١	ـ	١٧ر٢	٨٢ر٨	١٠٠
١٩٢٧	١٤١٧٧٨٦٤	١ر٢	٣٨١٠٤٢٨	٣ر٥	١٠٣٦٧٤٣٦	٠ر٦	٢٦ر٩	٧٣ر١	١٠٠
١٩٣٧	١٥٩٢٠٦٩٤	١ر٢	٤٤٩١٦٩٣	١ر٧	١١٤٢٩٠٠١	١ر٠	٢٨ر٢	٧١ر٨	١٠٠
١٩٤٧	١٨٩٦٦٧٦٧	١ر٨	٦٣٦٣٢٥٧	٣ر٥	١٢٦٠٣٥١٠	١ر٠	٣٥ر٥	٦٦ر٥	١٠٠
١٩٦٠	٢٥٩٨٤١٠١ ×	٢ر٥	٩٨٦٣٧٠٣	٣ر٤	١٦١٢٠٣٩٨	١ر٩	٣٨ر٠	٦٢ر٠	١٠٠
١٩٦٦	٢٩٧٢٤٠٩٩ ××	٢ر٣	١٢٠٣٢٧٤٣	٣ر٤	١٧٦٩١٣٥٦	١ر٦	٤٠ر٥	٥٩ر٥	١٠٠
١٩٧٦	٣٦٦٢٦٢٠٤	٢ر١	١٦٠٣٦٤٠٣	٢ر٩	٢٠٥٨٩٨٠١	١ر٥	٤٣ر٨	٥٦ر٢	١٠٠
١٩٨٦	٤٨٢٥٤٢٣٨	٢ر٨	٢١٢١٥٥٠٤	٢ر٨	٢٧٠٣٨٧٣٤	٢ر٨	٤٣ر٩	٥٦ر١	١٠٠
معدل النمو طوال الفترة		٢ر٠		٣ر١		١ر٤			

المصدر :(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ـ١٩٨٣ يونيو ١٩٨٤ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان ، عام ١٩٨٦ ، النتائج النهائية .

× لايشمل البدو الرحل .

×× بدون محافظات الحدود .

معامل التحرك السكانى فى عام ١٩٨٦ الى عدة اسباب من أهمها :ـ

ـ تحول جزء من الهجرة الموجه تجاه المدن الكبرى الى المدن المتوسطة والصغرى

ـ هجرة العمالة من الحضر والريف الى خارج الجمهورية فى اتجاه الدول العربية فى الاساس وبعض الدول الاوربية ٠

ـ الارتفاع النسبى فى مستوى المعيشة بالمناطق الريفية نتيجة لزيادة دخول العمالة المهاجرة من هذه المناطق ٠

ويشير الجدول رقم (٦) الى أن عدد المدن المصرية بلغ ١٩٩ مدينة الا أن الظاهرة البارزه لتوزيع هذه المدن أن هناك مدن يقل عدد سكانها عن ١٠٫٠٠٠ الاف نسمة ، وفى نفس الوقت هناك مدن مليونية، ومن نفس الجدول يتضح أن عدد المدن الصغرى التى يبلغ عدد السكان بها أقل من ١٠ ـ ٧٥ الف نسمة يبلغ ١٦١ مدينة بنسبة قدرها ٨٤٫٢٪ من اجمالى عدد المدن المصرية ٠ كما يبلغ عدد المدن المتوسطة ٧٥ـ٥٠٠ الف نسمه ٣٦ مدينة بنسبة ١٣٫٦٪ فى حين يبلغ عدد المدن الكبرى من ٥٠٠ الف الى أكثر من مليون نسمة ٤ مدن فقط بنسبة ٢٫١٪ من اجمالى المدن المصرية ٠

ومن بيانات الجدول رقم (٦) يلاحظ أنه لايوجد هناك شكل منتظم لتوزيع المدن فى مصر ٠ وبالنظر الى مجموعة المدن الصغرى التى يسود نمطها هيكل المدن المصرية يلاحظ عدم وجود شكل منتظم لها ففى حين تبلغ نسبة المدن الاقل من ١٠ الف نسمة ١٧٫٣٪ تبلغ نسبة المدن ذات حجم سكانى ٢٥ ـ ٥٠ الف نسمة ٣١٫٩٪ وفى نفس الوقت يلاحظ وجود تذبذب فى عدد المدن ١٠ـ١٥ الف نسمة ، ١٥ـ٢٠ الف نسمة ، و٢٠ـ٢٥ الف نسمة ، ٥٠ـ٧٥ الف نسمة حيث تبلغ نسبة كل منهم ٤٫٧٪ ، ٧٫٣٪ ، ٩٫٩٪ ، ١٣٫١٪ من اجمالى عدد السكان فى المناطق الحضرية ٠ كما يظهر هذا التذبذب ايضا فى عدد المدن المتوسطة ، حيث تبلغ نسبة المدن من ٧٥ـ ١٠٠ الف نسمة ٣٫١٪ ثم ترتفع نسبة المدن ١٠٠ ـ ٢٥٠ الف نسمة الى ٧٫٣٪ ثم تنخفض مرة اخرى نسبة المدن ٢٥٠ـ٥٠٠ الف نسمة الى ٣٫١٪ من اجمالى السكان ٠

وتنطبق ظاهرة التذبذب هذه على ترتيب المدن الكبرى ، ففى حين يبلغ عدد المـــدن ٥٠٠ـ١٠٠٠ الفنسمة مدينةواحد بنسبة ٥ر٠ ٪ يبلغ عدد المدن الاكبر التى يبلغ عدد سكانهـــــا اكبر من ١٠٠٠الف نسمة ٣مدن بنسبة٦ر١٪ من اجمالى عدد المدن ٠

وفضلا عما سبق يشير تحليل البيانات المتعلق بحجم المدن فى عام ١٩٨٦ أن السيـــادة مازالت لمدينة القاهرة ٠ فقد بلغت سيادة القاهرة على الاسكندرية ١ر٢ مرة وعلى اجمالى حضـــــر محافظات الوجه البحرى والقبلى ١ر١ مره لكل منهما.ولذلك أثرت مدينة القاهرة بصورة كبيرة على ترتيب التوزيعات السكانية لكل المدن المصرية الاخرى ، نتج عن ذلك الخلل الذى اشرنا اليه فى جدول رقم (٦) ومنه يتضح أن نمط توزيع المدن المصرية حسب الحجم ليس لها شكل واضح بحيث يمكن أن نعطى ترتيبا للمدن بشكل يساعد على تفسير اىنظرية من النظريات التى تدرس ظاهرة التحضر وترتيب المدن (انظر الشكل رقم ١) ٠

وعموما يهم ترتيب وتصنيف المدن ادارة المناطق الحضرية من عدة وجوه (١) ٠

ـ تساعد عملية ترتيب وتصنيف المدن فى اظهار المتغيرات الحاكمة لعملية التنمية الحضريـــة ومن ثم يمكن توفير الجهد والوقت ٠

ـ تساعد هذه العملية المخطط والمؤسسات الشعبية لمعرفة الظواهر المحلية التى تساعدهم فى تحديد الاهداف الحقيقية لتنمية المجتمعات المحلية وتطوير الادوات المكنه لتحقيق هذه الاهداف عن طريق معرفة المتغيرات التى تؤثر على تلك التنمية ٠

---

(١) المرجع السابق صـ ١٨ ٠

رقم (٦)

توزيع المدن المصريةحسب الحجم (٥٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر)

حسب بيانات التعداد العام للسكان ١٩٨٦

حجم المدينة بالالف نسمـــــــة	العـــدد		النسبة المئوية
اقل من ١٠ نسمة	٣٣		١٧٫٣
١٠ ـ ١٥ نسمة	٩		٤٫٧
١٥ ـ ٢٠ نسمة	١٤		٧٫٣
٢٠ ـ ٢٥ نسمة	١٩		٩٫٩
٢٥ ـ ٥٠ نسمة	٦١		٣١٫٩
٥٠ ـ ٧٥ نسمة	٢٥	١٦١	٨٤٫٢٪
٧٥ ـ ١٠٠ نسمة	٦		٣٫١
١٠٠ ـ ٢٥٠ نسمة	١٤		٧٫٣
٢٥٠ ـ ٥٠٠ نسمة	٦	٢٦	١٣٫٦٪
٥٠٠ ـ ١٠٠٠ نسمة	١		٠٫٥
١٠٠٠ فأكثر نسمة	٣	٤	٢٫١٪
الجملة	١٩١		١٠٠

المصدر : اعدت وحسبت من مجلـــد المدن ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

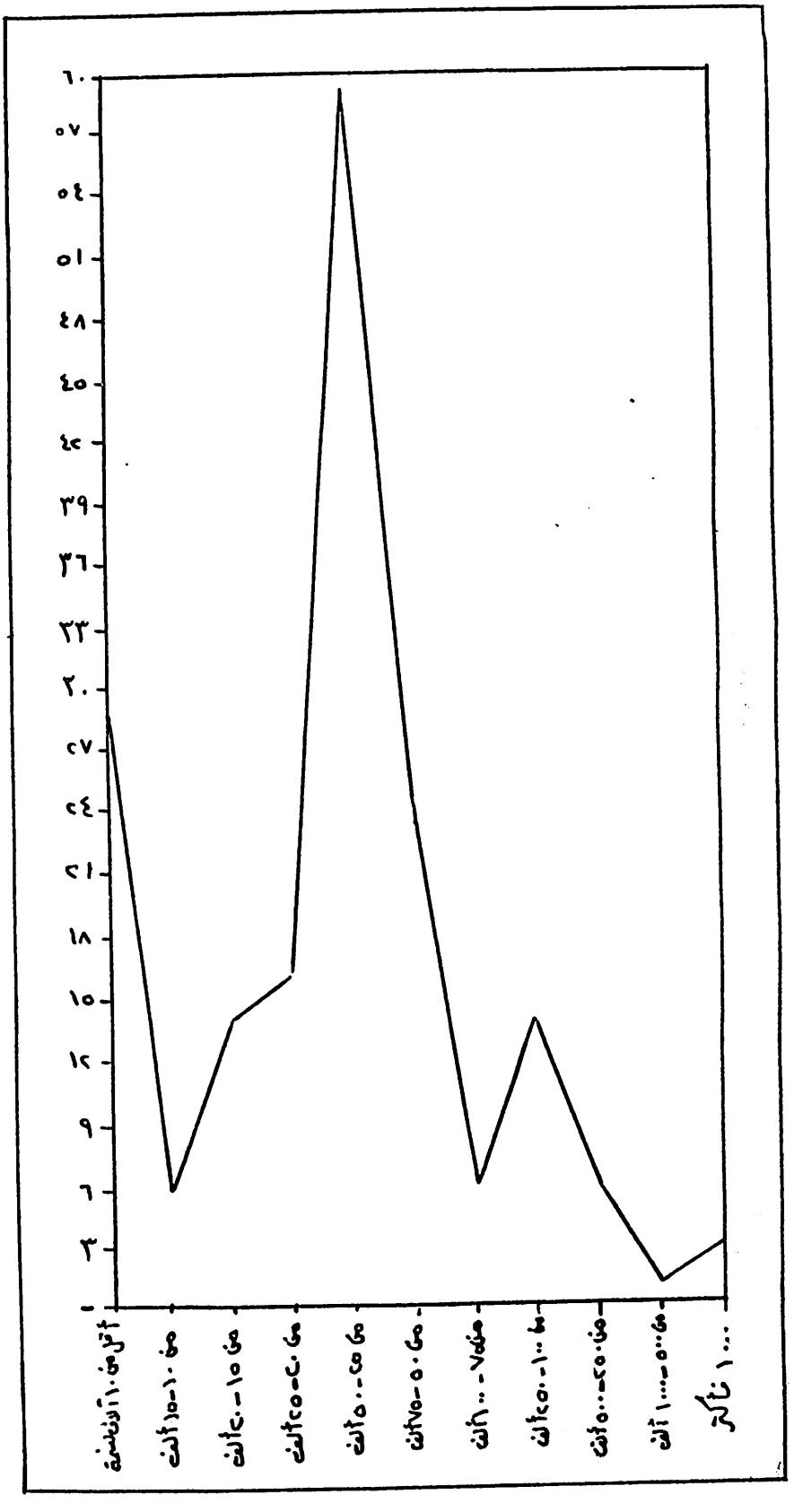

شكل رقم (١)

توزيع المدن المصرية

حسب الحجم

١٩٨٦

الفصل الثانى

تقديرات الدخل الاقليمى وتوزيعه على المحافظات المصرية

ا- تقديرات الدخل الاقليمي في المحافظات المصرية :

١) مقدمة :

يعتبر الدخل الاقليمى أحد فروع مجموعة الحسابات الاقليمية التى يقصد بها حسابات اجمالى الناتج الاقليمى ، صافى الانفاق الاقليمى ، ميزان المدفوعات للاقليم مع الاقاليم الاخرى ، الانفاق على الاستهلاك العائلى ، المشتريات الحكومية للاقليم من السلع والخدمات ، صافى استثمارات الافراد ، الادخار الفردى ... الخ من الحسابات الاخرى(١). ويشير ايزارت Isard الى أن الدخل الاقليمى هو نسب مجزئة من تقديرات الدخل القومى لذلك يعتبر الاول احد محاور الاخير (٢).

تفتقد البحوث الاقليمية فى مصر الى وجود الحسابات الاقتصادية الاقليمية بالرغم من اهميتها . فتلك الحسابات ومنها خلق الدخل الاقليمى وتوزيعه ذات اهمية فىعملية التنمية كما يمكن استخدامها فى كثير من الاحيان كمقياس لها . كما أن دراسة الدخل وتوزيعه يمكن أن يفسر الكثير من الظواهر الاقليمية من حيث تحديد القوى الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية المؤثرة على عملية التنمية .

وبالنظر الى الحيز الجغرافى للدولة يلاحظ وجود تفاوت بين اجزاء الدولة الواحدة فهناك محافظات غنية بالموارد والامكانيات ومحافظات أخرى تفتقر لها . وقد يترتب على هذا التفاوت - مع وجود عوامل اخرى - تفاوتا فى مستويات دخول ومعيشة سكان الدولة الواحدة . وهذا ما يدعو

---

(١) انظر W.Isard, Methods of Regional Analysis, An Introduction to Regional Science, The M.I.T. Press, the tenth printing, August 1976, P.81.

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

الى دراسة العوامل الخيرية والقومية من اجل تفهم وتشخيص القوى الحقيقية التى تلعب دورها لخلق هذه الفروق والتفاوتات بين اجزاء الدولة الواحدة لاتخاذ الاجراءات ووضع السياسات لتقليل حدتها .

ويرجع اهمية دراسة الدخل الاقليمى وتوزيعه على مختلف المحافظات المصرية الى الاتى :

* يعطى تطور الدخل مؤشرا لمدى نمو الاقتصاد الاقليمى لارتباطه بكثير من المؤشرات الاقتصادية الاخرى مثل الانتاج ومفرداته والانفاق والاستثمار والادخار ... الخ .

* يساعد مؤشر الدخل مع المؤشرات الاخرى - اقتصادية واجتماعية - فى قياس رفاهة السكان .

* يمكن استخدامه فى تشخيص وتقويم نشاط الاقليم ومنه يمكن تحديد وسائل العلاج لحل بعض المشاكل الاقليمية .

* تساعد وتمد دراسة الدخل الاقليمى - فى اطار الحسابات الاقليمية - متخذى القرارات على مستوى الاقاليم والمحافظات بالبيانات والمعلومات التى تمكنهم من معرفة حالة واوضاع الاقتصاد الاقليمى والمحلى . وهى بذلك تخدم مجموعة كبيرة من الاهداف مثل التحليل الاقتصادى للهيكل الاقليمى والتنبؤ بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما يدعو الى القول بأنها احد الادوات الهامة فى يد متخذى القرارات لرسم سياسات التنمية الاقليمية ووضع الخطط والبرامج التنموية .

٢) بعض المشاكل التى تواجه تقدير الدخل الاقليمى للمحافظات :

يواجه الباحثون عند تقدير الدخل الاقليمى كثير من المشاكل ناتجه عن قانون الانفتاح الاقليمى openness حيث يوجد كثير من المتغيرات داخل الاقليم تتحكم فيها عوامل خارجية . ولقد ادت هذه المشاكل الى احجام معظم المتخصصين الدخول فى هذا الموضوع وبالذات فى الدول النامية . كما ترجع صعوبة تقديرات الدخل الاقليمى الى اعتماده بالضرورة على كثير من الاحصاءات والبيانات التى قد تختلف طريقة حسابها مثل حسابات الاجور والمرتبات المكتسبة اقليميا طبقا للمصادر المختلفة وكذلك تقديرات المبيعات والاستهلاك النهائى والوسيط للسلع التى تدخل

فى العملية الانتاجية . وبالرغم من ان التجارة الخارجية هامة بالنسبة للدول الا انها اكثر اهمية للعلاقات الاقليمية . فنتيجة للانفتاح الاقليمى واهمية التجارة والتبادل بين الاقاليم تظهر عدة مشاكل فى اجراء الحسابات الاقليمية منها الحالات التى تصدر فيها الاقاليم مواردها الاولوية ومنتجاتها المصنعة الى الاقاليم الاخرى وتعود اليها فى شكل منتجات للاستهلاك. فنتيجة للانفتاح الاقليمى لا تكون هناك حواجز جمركية امام صادرات وواردات الاقاليم ، يترتب على هذا الامر حدوث نوع من الازدواجية فى قيد بعض المتغيرات مما يؤثر فى النهاية على شكل الحسابات الاقليمية .

ويختلف كذلك الوضع الاقليمى عند اجراء الحسابات الاقليمية عنه فى الدولة ، فالاخيرة تعتبر وحدة سياسية واحدة ومن ثم هناك تفرقة فى قيد التجارة الخارجية عن الانتاج المحلى ، الامر الذى يصعب اجراؤه عند تقدير حسابات الدخل الاقليمى . وفى حالات المشروعات الحكومية الكبرى التى لا تعد حساباتها اقليميا لا يمكن القول انها متوطنة تماما داخل الاقليم المقامة فيه فمنتجاتها او خدماتها منتشرة تقريبا على كل الاقاليم او معظمها . وبالتالى لا يمكن حساب الجزء المخصص من انتاجها او خدماتها ضمن حسابات الاقليم المقامة على ارضه (٢) .

وبالاضافة لما سبق ونتيجة للانفتاح الاقليمى يصعب تقدير الاجور والمرتبات والانفاق اقليميا فهناك عمال وموظفون يعملون فى منشآت مقامة فى اقاليم ويعيشون ويقيمون فى اقاليم اخرى . وهذا يعنى ان خلق الدخل قد تم فى اقليم بينما الانفاق تم فى اقاليم اخرى . ففى حالة وجود منشأة على ارض الاقليم يجب ان يطرح من قائمة الاجور والمرتبات فيه نصيب العمال من الاقاليم الاخرى واضافة نصيب العاملين من سكان الاقليم من اجور ومرتبات حصلوا عليها من منشآت مقامة خارجه وهكذا حتى يمكن تصحيح القيود الخاصة بخلق الدخل وتوزيعه اقليميا .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٦ - ٨٩ .

(٢) المرجع السابق .

وهناك صعوبات ايضا فى تقدير حسابات الدخل الناتج عن حقوق ملكية الاسهم والسندات والفوائد المحصلة ، من الاستثمارات وريع الارض والايجارات التى تمثل دخول بعض المقيمين فى محافظات فى حين توجد مصادر تلك الدخول فى محافظات اخرى . فكثير من هذه الحسابات يتم داخل البنوك التجارية التى تعمل على المستوى القومى ، ومن هنا تظهر صعوبة فى تخصيص هذه العوائد اقليميا الا باعادة النظر مرة اخرى فى نظم الحسابات فى هذه المؤسسات القومية(١) .

وهناك مشاكل اخرى منها ملكية الاراضى الزراعية واراضى البناء والعقارات من حيث اختلاف مواقع تلك الملكيات عن مواقع مالكيها ، وفضلا عن ذلك تظهر ايضا مشكلة كيفية حساب الارباح غير الموزعة التى تحتجزها المؤسسات التى يساهم فيها الافراد المقيمون فى محافظات غير محافظات مقر تلك المؤسسات .

ونتيجة لتلك المشاكل التى تواجه القائمين على تقديرات الدخل الاقليمى اقترح البعض عديد من النماذج لحسابها ، ولكن جميعها مازالت تعتمد على فروض وتقديرات يصعب توافرها فى الدول النامية . كما أن بعضها لا يمكن تطبيقها لعدم توفر البيانات فضلا عن الشكوك التى تعيب مصداقيتها وصحتها . بالاضافة الى ان التقديرات تختلف باختلاف مصادر وطرق جمع البيانات واختلاف وسائل وطرق تقدير بيانات القطاع المنظم والقطاعات غير المنظمة فى الدولة مثل القطاع الاهلى (الصناعات الريفية والحرفية والصغيرة وانتاج الاسر المنتجة ... الخ) .

وعلى العموم لا تظهر مثل تلك المشاكل والاختلافات عند تقدير الحسابات القومية بسبب اختلاف كل من مفهوم الدولة ومفهوم الاقليم . يتميز الاقليم بانه اكثر تجانسا من الدوله كما انه اكثر ترابطا .

---

(١) انظر Stylian Geronymakis, Discussion Paper, in Regional Economic Planning Techniques of Analysis, ed.by W.Isard and John Cumberland, The European productivity Agency of the organization for European Economic Cooperation, 1961,PP. 297-303.

فى العلاقات الاجتماعية والثقافية الى حد ما ، فضلا عن ذلك تتميز التجارة وانتقال الافراد بين الاقاليم بحرية شبه مطلقة ، الامر الذى لا يتوفر كثيرا بين الدول . كما يمكن ان تتحكم الدولة فى دخول وخروج الافراد والسلع سواء كانت صادرات او واردات بقيود تحددها قوانين ونظم الدولة . ونتيجة لتلك القيود والنظم التى تضعها الدولة على تحرك الافراد والتجارة عبر اراضيها فان تسجيلها يصبح ممكنا وضروريا للحفاظ على سيادة الدولة .ولذلك يصبح من السهل جمع بيانات العمليات التجارية ورصد دخول وخروج الافراد كما ان ناتج العمليات الاقتصادية الداخلية الاجمالية يمكن رصدها بدرجة معقولة من الدقة . هذا الامر لا يتوفر للحسابات الاقليمية ، اذ يكون من الصعب فى اغلب الاحيان تخصيص نصيب كل اقليم من العمليات الاقتصادية للاسباب التى أشرنا الى بعضها فيما سبق .

٣) المنهج المستخدم في تقديرات الدخل الاقليمي :

يهدف تقدير الدخل فى الاقاليم المصرية الى القاء بعض الضوء على الواقع الاقتصادى لتلك الاقاليم والوقوف على الفروق بينها من ناحية مستويات الدخول المختلفة سواء ما يتعلق منها بنصيب الفرد او متوسط دخل الاسرة او حتى دخل المحافظات ذاتها .

لذلك حاول الباحث فى هذا الجزء من الدراسة ايجاد طريقة بسيطة امكن من خلالها اعداد تقديرات للدخل الاقليمى لمحافظات جمهورية مصر العربية . وان كانت الطريقة المستخدمة فى الدراسة مازالت محاولة اولية متواضعة تحتاج الى تطويرها ، الا انها فى الواقع حققت الكثير من اهداف الدراسة .

ولقد اعتمد تقدير الدخل الاقليمى للمحافظات المصرية على نوعين من البيانات رأى الباحث انهما تتفقان مع المنهج او الاسلوب الذى تم استخدامه بالاضافة الى امكانية توفيرها بسهولة من البيانات المنشورة فى مصر ، هما :

* بيانات خاصة بتوزيع ذوى النشاط (٦ سنوات فاكثر) على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية (١).
* بيانات خاصة بتقديرات الناتج القومى فى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ (٢).

ونظرا لان تقديرات الدخل الاقليمى - وفقا للمنهج الذى تم استخدامه - تعتمد على تجزئة الدخل القومى الاجمالى على الاقاليم بدلالة عدد ذوى النشاط (٦ سنوات فاكثر) لذلك اعتمدت تلك التقديرات على عدة فروض ، ادت بطبيعة الحال الى تقليل الصعوبات التى يمكن ان تواجه الحسابات الخاصة بتقدير دخل كل محافظة ، ونشير فيما يلى الى اهم هذه الافتراضات :

أ) يفترض وفقا لهذا المنهج تجانس الفن الانتاجى فى جميع المحافظات فيما يتعلق بالنشاط الواحد ، وهذا الفرض يعنى ان كل المؤسسات التى تعمل فى نفس النشاط تستخدم نفس الفن الانتاجى وبحيث تكون كل المعاملات الفنية للمدخلات والمخرجات ثابتة فى جميع المحافظات .

ب) تجاهل العوامل الخارجية التى تؤثر على خلق الدخل فى المحافظات المختلفة وكذلك ثبات كل العوامل المؤثرة عليه فيما عدا متغير واحد وهو العمالة .

وبالرغم من الانتقادات التى يمكن ان توجه الى استخدام الباحث لهذا المنهج وبالذات فيما يتعلق بتقسيم مجموعات النشاط الاقتصادى والتى تعتبر معيبه نظرا لاختلاف المعاملات الفنية التى قد تختلف داخل الصناعات التحويلية من صناعة لاخرى ، الا ان الباحث يؤكد انها مازالت الطريقة المتاحة حاليا امامه وامام كثير من الباحثين غيره . ولهذا فانه يدعو غيره من الباحثين للمساهمة فى وضع منهج جديد لتقدير الدخل الاقليمى فى مصر تقل فيه نسبة الاخطاء والافتراضات.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت سنة ١٩٨٦ ، المجلد الثانى النتائج النهائية اجمالى الجمهورية .

(٢) وزارة التخطيط ، التقرير المبدئى عن متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الخامسة للخطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، عام ١٩٨٨.

وعموما فبالرغم مما قد يوجه الى هذا المنهج من نقد الا ان النتائج النهائية تكشف ان اتجاهات توزيع الدخل على المحافظات تأخذ - تقريبا - نفس اتجاهات توزيع المتغيرات الاخرى مثل السكان والانشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فى تلك المحافظات . وفضلا عن ذلك فان هذا المنهج لا يخلو ايضا من حسنات من اهمها : بساطته وسهولته غير المخله عند تقدير الدخل الاقليمى وتوزيعه على المحافظات والبعد عن تعقيدات النماذج الرياضية النظرية مع ملاءمته للبيانات المتوفرة الان فى مصر .

وباستخدام هذا المنهج يمكن تقدير دخل المحافظات باستخدام المعادلة التالية :

$$ل\ أ_1 = \frac{س\ أ_1 \times 100}{س_1} \times د_1$$

$ل\ أ_1$ = دخل المحافظة أ من النشاط (١)

$س\ أ_1$ = عدد السكان ذوى النشاط العاملين فى النشاط (١) بالمحافظة (أ)

$د_1$ = اجمالى دخل النشاط الاقتصادى (١) على المستوى القومى .

$س_1$ = اجمالى عدد السكان ذوى النشاط العاملين فى النشاط الاقتصادى (١) على المستوى القومى .

وحيث أن :

$$\text{اجمالى دخل المحافظة} = \sum ل\ أ_{جـ} = \sum \frac{س\ أ_{جـ} \times 100}{س_1} \times د_{جـ}$$

حيث جـ = هى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية (١ ، ٢ ، ٣ .. م) على مستوى المحافظة .

$$\text{نصيب دخل ذوى النشاط فى المحافظة} = \frac{\sum ل\ أ_{جـ}}{و_1} \quad \text{حيث } و_1 = \text{عدد العاملين فى الانشطة (٦ سنوات فاكثر فى المحافظة)}$$

$$\text{نصيب الفرد من الدخل} = \frac{\sum ل\ أ_{جـ}}{ف\ أ} \quad \text{حيث } ف\ أ = \text{عدد سكان المحافظة}$$

$$\text{نصيب الاسرة من الدخل} = \frac{\sum ل\ أ_{جـ}}{هـ\ أ} \quad \text{حيث } هـ\ أ = \text{عدد الاسر بالمحافظة}$$

٢ـ توزيع الدخل القومى حسب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر :

يبلغ اجمالى الناتج القومى ٢٨٠٤٢,٩ مليون جنيه فى السنة الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) موزعة على عدة قطاعات مختلفة (١). ولقد قام الباحث باعادة تصنيف تلك القطاعات بما يتفق مع تقسيمات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء حيث اعتمدت الدراسة على بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ فى تحديد اعداد السكان ذوى النشاط الاقتصادى ٦ سنوات فأكثر موزعة حسب الانشطة الاقتصادية .

ويتضح من الجدول رقم (٧) ان اهم الانشطة المولدة للدخل هو قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر الذى بلغت نسبة الدخل المولد منها ٢٨,٤٪ يليه قطاع التجارة والمال والمطاعم والفنادق بنسبة ٢٠,١٪ من اجمالى الدخل القومى . وتأتى الزراعة فى المرتبة الثالثة يليها قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١٦,٨٪ و ١٢,١٪ من اجمالى الدخل على الترتيب . ويعتبر قطاع الكهرباء والغاز والمرافق العامة اقل الانشطة توليدا للدخل حيث بلغت نسبته ١,٣٪ من اجمالى الدخل القومى . كما يحتل نشاط التمويل والتأمينات والعقارات وقطاع الاعمال المرتبة الثامنة حيث بلغت نسبته ٢,٢٪ من اجمالى تقديرات الدخل المولد من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

وفى حين تبلغ نسبة ذوى النشاط العاملين فى الانشطة الاقتصادية ٤٦,٨٪و ٥٣,٢ ٪ من الاجمالى (٦ سنوات فأكثر) فى الحضر والريف وعلى التوالى الا ان الدخل المولد فى القطاع الحضرى تبلغ نسبته حوالى ٦٠٪ من اجمالى الدخل القومى المقدر ويحقق القطاع الريفى دخلا نسبته حوالى ٤٠٪ فقط . وقد يكون ذلك ناتج عن ارتفاع الانتاجية فى قطاعات الانشطة المتوطنة فى الحضر عنها فى القطاعات الريفية .

---

(١) وزارة التخطيط ، المرجع السابق .

جدول رقم (٧)

تقديرات الدخل موزعة على الانشطة الاقتصادية (مقارنة بالاجمالى) ومع ترتيب اهميتها النسبية

(بالمليون)

النشاط الاقتصادى	تقديرات دخل الانشطة			النسبة المئوية الى الاجمالى			ترتيب الانشطة		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الزراعة	٦٤١,٤	٤٠٥٧,٦	٤٦٩٩,٠	٢,٣	١٤,٥	١٦,٨	٧	١	٣
الصناعة والتعدين والمحاجر	٥٧٣١,٩	٢٢٢١,٤	٧٩٥٣,٣	٢٠,٤	٧,٩	٢٨,٤	١	٢	١
الكهرباء والغاز والمرافق العامة	٢٣٥,٧	١٢٥,٩	٣٦١,٦	٠,٨	٠,٥	١,٣	٩	٨	٩
التشييد والبناء	٨١٧,٦	٤٢٤,١	١٢٤١,٧	٢,٩	١,٥	٤,٤	٥	٦	٦
التجارة والمال والمطاعم والفنادق	٤٢٣٩,٩	١٤٠٧,٩	٥٦٤٧,٨	١٥,١	٥,٠	٢٠,١	٢	٤	٢
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٢٠١٦,٨	٩١٣,٥	٢٩٣٠,٣	٧,٢	٣,٣	١٠,٥	٣	٥	٥
التمويل والتأمينات والعقارات وقطاع الاعمال	٥١٨,٨	١٠٧,٤	٦٢٦,٢	١,٨	٠,٤	٢,٢	٨	٩	٨
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٧٥,٤	٤١٤,٦	١١٩٠,٠	٢,٧	١,٥	٤,٢	٦	٦	٧
الخدمات الحكومية	١٨٨٦,٠	١٥٠٧,٠	٣٣٩٣,٠	٦,٧	٥,٤	١٢,١	٤	٣	٤
الاجمالى	١٦٨٦٣,٥	١١١٧٩,٤	٢٨٠٤٢,٩	٦٠,٠	٤٠,٠	١٠٠			

المصدر : حسبت من جداول تقديرات الدخل فى الملحق (جدول رقم ١) .

ومن الجدول رقم(٧) يتضح ايضا أن الصناعه والتعدين والمحاجر تستحوذ على المرتبة الاولى فىالحضرفى حين تأتى التجارة والمال والمطاعم والفنادق فى المرتبة الثانية ، كما يستحوذ قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس المرتبة الثالثة والخدمات الحكومية المرتبة الرابعة . فى حين تستحوذ كل من انشطة التشييد والبناء والخدمات الشخصية والاجتماعية والزراعة والتمويل والتأمينات والعقارات والكهرباء والغاز والمرافق العامة المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة على الترتيب فى توليد الدخل فى المناطق الحضرية .

وفى القطاع الريفى تستحوذ كل من الزراعة والصناعة والتعدين والمحاجر والخدمات الحكومية والتجارة والمال والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس كل من المرتبة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة فى توليد الدخل القومى على الترتيب . ويأتى كل من نشاطى التشييد والبناء والخدمات الاجتماعية والشخصية فى المرتبة السادسة ، فى حين يحتل كل من نشاطى الكهرباء والغاز والمرافق العامة والتمويل والتأمينات الاجتماعية والعقارات وقطاع الاعمال المركزين التاسع والثامن على الترتيب .

ونخرج من ذلك اننشاطى الصناعة والتعدين والمحاجر والزراعة هما النشاطين الرئيسيين فى توليد الدخل القومى كما تحتل الخدمات الحكومية ترتيب متقدم فى خلق وتوليد الدخل . وتحتل التجارة والمال والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية فى توليد الدخل فى الحضر والمرتبة الرابعة فى الريف . رغما من اهمية النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس فى خلق الدخل الا انها تحتل المرتبة الخامسة في توليد الدخل على مستوى الريف والحضر فى حين تحتل المرتبة الثالثة فى الحضر والخامسة فى الريف .

الفصل الثالـث

الفقر وتباين توزيع الدخل في المحافظات المصريـة

٣- تقديرات الدخل الاقليمى للمحافظات المصرية :*

يقدر اجمالى الدخل المولد فى المحافظات الحضرية ٨٨٨٠,٧ مليون جنيه وبالوجه البحرى ١٠٦٥٠,٩ مليون جنيه والوجه القبلى ٨٢١٣,٢ مليون جنيه ومحافظات الحدود الخمس ٢٩٨,٥ مليون جنيه بنسبة ٣١,٧٪ ، ٣٨,-٪ ، ٢٩,٣٪ ، ١,-٪ على الترتيب من اجمالى الدخل القومى. وتتفاوت نسب توليد الدخل بين المحافظات المختلفة فمن الجدول رقم (٨) يتضح ان اهم اربعة محافظات فى توليد الدخل هى القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية على الترتيب . ومن ذلك يتضح ان القاهرة والجيزة والقليوبية التى تدخل نطاق اقليم القاهرة تمثل نسبة الدخل المولد بها حوالى ٣٥,٤٪ من اجمالى الدخل القومى . ويحتل اقليم الدلتا بمحافظاته الخمس دمياط والدقهلية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية المرتبة الثانية حيث تبلغ نسبة الدخل المولد به حوالى ١٩,٩٪ من اجمالى الدخل القومى . ويحتل اقليم الاسكندرية المرتبة الثالثة فى توليد الدخل حيث تبلغ نسبة الدخل المولد من محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح ١٥,٦٪ من اجمالى الدخل القومى . كما يحتل اقليم قناة السويس بمحافظاته السته المرتبة الرابعة فى خلق دخل قومى نسبته ٩٪ من اجمالى الدخل المولد . وفى حين يحتل اقليم جنوب الصعيد بمحافظاته الاربع (اسوان ، قنا ، سوهاج والبحر الاحمر) المرتبة الخامسة حيث تبلغ نسبة الدخل المولد به ٨,٦٪ من اجمالى الدخل القومى ، يحتل اقليم شمال الصعيد واسيوط المرتبة السادسة والسابعة بنسبة ٨,٢٪ ، ٣,٣٪ من اجمالى الدخل المولد على مستوى الدولة على الترتيب .

ومن الجدول رقم (٨) يلاحظ ايضا ان محافظات الحدود الخمس تمثل اقل المحافظات توليدا للدخل بالرغم من امكانية تلك المحافظات وقدرتها على المساهمة بنصيب اكبر فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى . ورغما عن اهمية كل من محافظات اسوان والاسماعيلية ودمياط على المستوى القومى الا ان الدخل المولد منهم يمثل ١,٣٪ ، ١,١٪ ، ٢٪ على الترتيب من اجمالى الدخل القومى . وهذا بطبيعة الحال يستدعى الاهتمام بتلك المحافظات والعمل على زيادة مساهمتها فى توليد الدخل القومى .

* يلاحظ تجاهلنا للاقاليم التخطيطية (الاقتصادية) عند التحليل ويرجع ذلك الى عدة اسباب من أهمها أن تجميع عدة محافظات فى اقليم واحد يخفى الكثير من عيوب توزيع الدخل على المحافظات والذى تهدف الدراسه الى ابرازها .

وبالرغم من اهمية دراسة تقديرات الدخل القومى الا أن توزيع الدخل قد يكشف ابعادا جديدة عن مدى الفروق بين المحافظات أو المناطق الحضرية المختلفة ومن الجدول رقم (٨) تظهر الاختلافات فى متوسط دخل ذوى النشاط ومتوسط الدخل الفردى ودخل الاسرة على مستوى المحافظات . وقد يعكس دخل ذوى النشاط الى حد ما الكفاءة الانتاجية ونوع التكنولوجيا المستخدم فى المحافظات ومنه يتضح انه بالرغم من ان القاهرة تولد اكبر دخل قومى (١٩,٧٪) من الاجمالى الا ان متوسط دخل ذوى النشاط بها يأتى فى المرتبة الثانية بعد الاسكندرية . كما ان محافظة السويس تحتل المركز ٢١ فى ترتيب المحافظات من حيث توليد الدخل الا انها تحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لمتوسط دخل ذوى النشاط وفضلا عن ذلك تحتل محافظة البحر الاحمر المرتبة ٢٢ من حيث توليد الدخل الا ان متوسط دخل ذوى النشاط بها ٢٩٩٩,٥ جنيه سنويا وبذلك تحتل المرتبة الرابعة (انظرر الجدول رقم ٨) .

كما يعكس متوسط نصيب الفرد ومتوسط دخل الاسرة اثر عدد السكان وحجم الاسرة على توزيع الدخل المولد . ويظهر ذلك من دراسة الجدول رقم (٨) ففى حين تحتل محافظة جنوب سيناء المرتبة الاخيرة من حيث توليد الدخل الا انها تحتل المركز الاول من حيث متوسط الدخل الفردى ودخل الاسرة . كما تمثل كل من الاسكندرية والقاهرة المركزان الثانى والثالث من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى والمركزان الثالث والرابع على الترتيب بالنسبة لمتوسط دخل الاسرة .

ويختلف ترتيب المحافظات من حيث نصيب الفرد من الدخل حيث تحتل كل محافظات المنيا واسيوط وبنى سويف والوادى الجديد رتبا متدنية هى ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ على الترتيب . وفى نفس الوقت تحتل محافظات اسيوط وبنى سويف والبحيرة والمنيا المراتب الاخيرة من حيث متوسط دخل الاسرة .

جدول رقم (٨)

ترتيب تقديرات الدخل الاقليمى المولد حسب الاهمية النسبية ومتوسط دخل ذوى النشاط ومتوسط نصيب الفرد والاسرة من الدخل فى محافظات الجمهورية عام ١٩٨٦

المحافظات	اجمالى الدخل * (بالمليون جنيه)			متوسط دخل ذوى النشاط (بالجنيه)		متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)		متوسط دخل الاسرة (بالجنيه)	
	القيمة	النسبة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
القاهرة	٥٥٣٧,٨	١٩,٧	١	٣٢٥٧,٢	٢	٩١٢,٥	٣	٤٠٩٩,٦	٤
الاسكندرية	٢٧١٩,٥	٩,٧	٢	٣٣٠٤,٧	١	٩٢٩,٢	٢	٤٢٤٧,٨	٣
بورسعيد	٣٤٩,١	١,٣	١٩	٢٨٧٩,٢	٥	٨٧٠,٢	٥	٣٩٦٧,٤	٥
السويس	٢٧٤,٣	١,٠	٢١	٣١٦٩,٧	٣	٨٣٧,٠	٦	٣٩٤٥,٩	٦
متوسط المحافظات الحضرية	٨٨٨٠,٧	٣١,٧		٣٢٥٢,٠		٩١٣,٢		٤١٣٣,٣	
دمياط	٥٦٠,٦	٢,٠	١٦	٢٧٢١,٦	٨	٧٥٧,٢	٧	٣٦٢٨,٩	٧
الدقهلية	١٦٧٢,١	٦,٠	٥	١٩٣٨,٤	١٤	٤٧٩,٩	١٤	٢٣٨٩,٥	١٣
الشرقية	١٤٨٣,٤	٥,٣	٨	١٧٨٦,١	١٨	٤٣٤,٥	١٧	٢٢٥٣,٤	١٧
القليوبية	١٧٢٠,٢	٦,١	٤	٢٨٤١,٤	٦	٦٨٣,٧	٨	٢٣٧٩,٠	١٤
كفر الشيخ	٧٦١,٦	٢,٧	١٤	١٦٧٦,٧	٢١	٤٢١,٠	١٩	٢٣١٣,٩	١٥
الغربية	١٦٠١,٣	٥,٧	٦	٢٢٠٤,٣	١٠	٥٥٥,١	١٠	٢٧٦٨,١	١٠
المنوفية	٩٧٤,٥	٣,٥	١١	١٨٦٠,٣	١٦	٤٣٨,٧	١٦	٢١٨٧,٧	١٩
البحيرة	١٥٧٧,٣	٥,٦	٧	١٩٢٣,٤	١٥	٤٨٥,٥	١٣	٢٠١٨,٢	٢٥
الاسماعيلية	٢٩٩,٨	١,١	٢٠	٢٢١٢,١	١١	٥٤٩,٨	١١	٢٧١٨,٠	١١
متوسط الوجه البحرى	١٠٦٥٠,٩	٣٨,٠		٢٠٦٢,٣		٥١٠,٥		٢٤٩٦,٤	
الجيزة	٢٦٩٥,٣	٩,٦	٣	٢٨١٧,٩	٧	٧٢٣,٥	٩	٣٤٤٨,٨	٨
بنى سويف	٥٦٩,١	٢,٠	١٦	١٥٧٩,٤	٢٥	٣٩٢,٧	٢٥	٢٠٢٣,٩	٢٤
الفيوم	٦٦٨,١	٢,٤	١٥	١٦٤٦,٧	٢٢	٤٣٠,٧	١٨	٢٢٩٢,٦	١٦
المنيا	١٠٥٥,٨	٣,٨	٩	١٥٨٩,٦	٢٤	٣٩٩,٢	٢٣	١٩٤٤,٦	٢٦
اسيوط	٨٨٣,٠	٣,٢	١٣	١٦٢٢,٨	٢٣	٣٩٨,٥	٢٤	٢٠٤١,٦	٢٣
سوهاج	١٠٢٧,٦	٣,٧	١٠	١٧٧٠,٢	٢٠	٤١٩,٩	٢٠	٢٢٤٨,٤	١٨
قنا	٩٣٨,٣	٣,٣	١٢	١٨٤١,٦	١٧	٤١٥,٤	٢١	٢٠٩٢,١	٢١
اسوان	٣٧٦,٢	١,٣	١٩	٢١٦٠,٦	١٢	٤٦٤,٩	١٥	٢٤٠٧,٤	١٢
متوسط الوجة القبلى	٨٢١٣,٢	٢٩,٣		١٩٥٧,٩		٤٨٠,٣		٢٤٢١,٨	
البحر الاحمر	٧٨,٨	٠,٣	٢٢	٢٩٩٩,٥	٤	٨٧٨,٢	٤	٤٤٥١,٣	٢
الوادى الجديد	٣٦,٥	٠,١	٢٥	١٣٦٨,٤	٢٦	٣٢١,٩	٢٦	٢٠٥٦,٢	٢٢
مطروح	٨٦,٩	٠,٣	٢٢	٢٠٥٦,٣	١٣	٥٣٩,٢	١٢	٣٢١٨,٤	٩
شمال سيناء	٦٨,٧	٠,٢	٢٤	١٧٧٨,٣	١٩	٤٠٢,١	٢٢	٢١٦٢,٤	٢٠
جنوب سيناء	٢٧,٦	٠,١	٢٥	٢٣٣٨,٠	٩	٩٥٤,١	١	٤٨٤١,٢	١
متوسط الحدود	٢٩٨,٥	١,٠		٢٠٤٩,٥		٥٢٩,٢		٢٩٨٧,٢	
متوسط الجمهورية	٢٨٠٤٢,٩	١٠٠		٢٢٩١,٨		٥٨١,١		٢٨٣٠,٨	

المصدر : حسبت من الجدول الرئيسى لتقديرات الدخل الاقليمى رقم (١) بالملحق .

× توجد بعض الفروق فى الارقام العشرية ناتجه عن عمليات التقريب .

١- مفاهيم عامة حول الفقر والفقراء :

يمثل الفقراء تلك الشريحة من المجتمع غير القادره على مواجهة احتياجاتها الاساسية وفقا لمستويات المعيشة السائدة فى المجتمع ، فهم تلك الفئة من الافراد او الاسر التى يقع دخلهم تحت مستوى معين ومن ثم لا يمكن مشاركتهم او الاندماج فى الانشطة العادية لباقى الافراد فى المجتمع . ولكن السؤال الذى يحتاج الى اجابات دائما يرتبط بماهية الاحتياجات الاساسية ؟ وبالذات اذا ما علمنا ان الاحتياجات دائما متغيرة ومتنوعة وتختلف بين فترة واخرى وفقا لتقدم المجتمع او تخلفه . ولذلك لا يمكن تعميم معنى الفقر لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومرحلة النمو لكل مجتمع من المجتمعات . فدخل فقراء الولايات المتحدة مثلا يفوق بكثير دخل كبار موظفى مصر او الهند . ونتيجة لذلك فانه من الصعب ان يحدد خط فقر موحدا وصالحا للمقارنة بين الدول او حتى داخل الدولة الواحدة فى كل الاوقات ، فالامر يتوقف على استخدام المفهوم الذى يطلق على الفقراء اذا ما كان مفهوما مطلقا او نسبيا (١) . فالتعريف المطلق للفقر يمكن تطبيقه فى كل وقت وفى كل المجتمعات ، بمعنى مستوى الدخل الضرورى اللازم لبقاء الانسان حيا ، اما المفهوم النسبى فيرتبط بمستويات المعيشة للفقراء داخل مجتمع معين مقاسا بالمستويات السائدة داخل نفس المجتمع الذى يعيشون فيه .

ولكل من المفهومين النسبى والمطلق ، مشاكله التى تزيد من صعوبة وضع تعريف موحد يحدد من هم الفقراء ويمكن الركون اليه مستقلا عن المعايير الاجتماعية الاخرى . ولذلك نجد ان الباحثين قد استخدموا عدة معايير اخرى لتعريف الفقر والفقراء يمكن الاشارة الى بعضها فيما يلى :

---

(١) WOLF Scott, Concepts and Measurement of Poverty, United Nations, Research Institute for Social Development, Geneva, 1981, P.I.
انظر ايضا ، الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائى ، المرجع الاسبق ، ص١٣٤ .

- مستوى دخل الاسرة .
- انفاق الاسرة .
- ظروف السكن .
- امكانية الحصول على فرص التعليم .
- المهنة او الوظيفة .

ويختلف استخدام هـذه المعايير من مجتمع لاخـر ومن فترة زمنية لاخرى فى نفس المجتمع، كما ان بعض هذه المعايير مردود عليها فهناك مهن دنيا دخل الفرد فيها اعلى بكثير من بعض المهن العليا كما انه ليس فى جميع الاحوال او بالضرورة ان جميع سكان الاحياء الشعبية من الفقراء .

ونظرا لامكانية استنتاج بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من بيانات الدخل والاستهلاك فضلا عن امكانية توفير بياناتها فى بعض المجتمعات فان المهتمين بمشكلة الفقر يفضلون دائما استخدامها ، وذلك بالرغم من عدم الاتفاق الواضح بينهم على ما هو دخل الفرد او الاسرة الذى يمكن عنده تحديد خط الفقر . ولذلك اختلف المهتمون فى تحديد المستوى الاقل كحد ادنى فاصل بين من هو فقير من غيره لهذا اقترح البعض ان يكون الحد الذى حدده الضمان الاجتماعى هو الحد الفاصل ، بينما يفضل البعض الاخر استخدام مفاهيم اوسع مثل قدرة الناس على الشراء لبعض السلع او الخدمات مثل شراء اللحوم او الاشتراك فى الانشطة الاجتماعية المختلفة مثل السياحة وغيرها .

واستخدام معيار الدخل كمعيار وحيد لتعريف الفقر غالبا ما يكون غير مناسب وبالذات عند وضع السياسات المناسبة لرفع مستوى معيشة الفقراء . فالقضية فى الاساس ليست مرتبطة بالحفاظ على مستوى معين من الدخل النقدى فقط . فالموارد فى الدول النامية غير كافية ، كما ان قضية زيادة الدخل يجب ان ترتبط بقضية رفع مستوى الانتاجية لذلك فانه قد يكون من الافضل كثيرا تحسين الظروف المعيشية للفقراء من مجرد زيادة الدخل النقدى الذى يمكن ان يلتهمه التضخم

وارتفاع الاسعار . فقد يكون تحسين المسكن والبيئة المحيطة به والعناية بالصحة التعليم وتوصيل المياه والكهرباء والطاقة الى المساكن وتحسين الخدمات بصفة عامة ،شرطا لتحقيق مستوى رفاهة افضل من مجرد معيار الدخل .

وقد يكون توزيع الدخل كاساس لقياس الفقر فى الدول الصناعية له ما يبرره لارتباط ذلك بما تكسبه الاسرة من اجور او عوائد الضمان الاجتماعى فى ظل ما توفره الدولة من الكثير من الخدمات الاساسية الاخرى التى قد يفتقدها فقراء الدول النامية . وبالتالى فان الدخول التى تتسلمها الاسر نتيجة عملها فى الدول النامية غير كافية كمعيار وحيد للتعبير عن خط الفقر بها .

ويواجه الباحثون فى مصر ايضا مشكلة ايجاد مقياس يمكن ان يقاس به خط الفقر . وقد اعتمدت اكثر الدراسات التى تمت عن مستوى معيشة الانسان المصرى على بيانات مسح ميزانية الاسرة التى تركز على الانفاق الاستهلاكى للاسر(١) . وبالرغم من اهمية تلك البيانات الا انها من الصعب أن تعبر تماما عن توزيع الدخول نظرا لتجاهلها لعدة متغيرات مثل الادخار والدخول من غيرالمرتبات والاجور . فالانفاق الاستهلاكى يمكن ان يعبر الى حد ما عن مستويات الدخول الدنيا . ولكنه لا يمكن ان يعبر تماما عن اتجاهات الدخول بالنسبة للفئات الدخلية العليا نظرا لما لديها من قدرة على الادخار لا يعكسه الانفاق الاستهلاكى(٢) .

---

(١) Ibrahim Hassan El-Issawy, Income Distribution and Economic Growth, in The Polotical Economy of income Distribution in Egypt,. ed by Goda Abdel Khalek and Rober Tignor, Holmes & Meler Publishers, INC.- New York, London, 1982, PP. 92-93.

(٢) ترتبط هذه الظاهرة بقانون انجل ، الذى مؤداه " انه بعد تخطى مستوى معين من الدخل الفردى الحقيقى ، تأتى الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى مصحوبة بانخفاض نسبة ما يخصص من الزيادة فى الدخل للانفاق على الغذاء. وبعبارة اخرى ، تتناقص المرونة الدخلية للطلب على الغذاء " انظر زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، دارر النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٩٠ .

وبالاضافة لما سبق يزيد من صعوبة تحديد حظ الفقر أو الفقراء فى مصر عدم وجود أى بيانات دخل واستهلاك الأسر وهيكل الوظائف داخل المجتمع (١) وبالرغم من ذلك فهناك عدة محاولات للوصول الى الكيفية التى يتوزع بها الدخل القومى فى مصر اعتمادا على بيانات مسح ميزانية الأسرة ولقد اتضح من أحد تلك المحاولات أن ٦٠٪ من السكان يحتلون المستوى الأدنى ويصل نصيبهم من الانفاق الاستهلاكى ٣٤ر٤٪ وأن ٣٠٪ يحتلون المستوى المتوسط ويصل نصيبهم ٣٨٪ بينما الطبقة العليا وتحتل ١٠٪ ويصل نصيبهم ٢٧ر٦٪ فى عام ١٩٧٥/٧٤. (٢)

يتضح مما سبق أن هناك صعوبات فى تحديد خط الفقر على المستوى القومى وتصبح المشكلة أكثر صعوبة اذا كان هذ التحديد على المستوى الاقليمى أو على مستوى كل محافظة. ولذلك فقد رأى الباحث أن من الأفضل تحديد المستوى العام للدخل فى الحضر والريف على مستوى الدولة ليكون هو الخط الفاصل بين المحافظات(حضر/ريف) التى تحصل على مستوى دخل أقل أو أكثر من هذا المستوى. وذلك بفرض أن متوسط دخل ذوى النشاط أو الدخل الفردى أو دخل الأسرة على المستوى القومى يمثل الخط الفاصل الذى يمكن أن تقارن به ونميز بين حضر وريف المحافظات الغنيةنسبيا والفقيرة نسبيا.

---

(١) كريمة كريم، الاقتصاد المصرى ومحدودى الدخل فى الثمانينات(المعالم الأساسية للاقتصاد المصرى وتعريف محدودى الدخل به، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٥٤٢ ديسمبر ١٩٩١، ص٢٤

(٢) Ibrahim Hassan El-Issawy, Income Distribution and Economic Growth.

المرجع الاسبق ص ٥٩.

٢ ـ ترتيب المحافظات (حضر وريف) حسب متوسط دخل ذوى النشاط مقارنة بالمستوى العام للجمهورية

يبلغ المتوسط العام لدخل ذوى النشاط على مستوى الجمهورية ٥ر٢٩٤٢ جنيه و٦ر١٧١٨ جنيه فى حضر وريف المحافظات المصرية على الترتيب ويتفاوت هذا المتوسط بين حضر وريف المحافظات المختلفة من حيث الارتفاع أو الانخفاض ويظهر الجدول رقم (٩) أن حضر محافظات القليوبية والاسكندرية والقاهرة والسويس تحتل المراكز الأربعة الأولى حيث تبلغ نسبة زيادة متوسط دخل ذوى النشاط عن المتوسط العام للجمهورية ٩ر١٢٪، ٣ر١٢٪ ٧ر١٠٪، ٧ر٧٪ على الترتيب. وتبلغ نسبة الزيادة فى دخل ذوى النشاط عن المستوى العام للجمهورية ١ر٤٪، ٧ر٢٪، ٧ر١٪ فى محافظات دمياط والجيزة والبحر الأحمر على الترتيب.

ومن الجدول رقم (٩) يتضح أن ١٩ منطقة حضرية بنسبة ٧٣٪ من اجمالى عدد المناطق الحضرية فى مصر يبلغ متوسط دخل ذوى النشاط فيها أقل من المتوسط العام للجمهورية، فى حين يبلغ عدد المناطق الحضرية التى يزيد فيها متوسط دخل ذوى النشاط عن المستوى العام للجمهورية ٧ مناطق فقط بنسبة تبلغ حوالى ٢٧٪ فقط. ويبلغ عدد المناطق الريفية التى يقل فيها متوسط دخل ذوى النشاط عن المتوسط العام ١٤ منطقة بنسبة ٦ر٦٣٪، فى حين يبلغ عدد المناطق التى يزيد متوسطها عن المستوى العام للجمهورية ٨ مناطق بنسبة ٤ر٣٦٪.

ومن نفس الجدول يتضح أن حضر كل محافظات الوجه القبلى والحدود ينخفض فيها دخل ذوى النشاط عن المستوى العام للجمهورية بنسب متفاوتة فيما عدا كل من محافظتى الجيزة والبحر الأحمر. ومن الواضح من نفس الجدول أن غالبية حضر محافظات الوجه البحرى أفضل حالا من محافظات الوجه القبلى والوادى الجديد اذ ينخفض متوسط دخل ذوى النشاط فى حضر محافظات بور سعيد والغربية والبحيرة على سبيل المثال بنسبة ٢ر٢٪، ١ ر٤٪، ٢ر٥٪ على الترتيب، فى حين تبلغ هذه النسبة ١ر٤٧٪، ٨ر٣١٪، ١ر٢٩٪، ٨ر٢٧٪ فى كل من محافظات الوادى الجديد وشمال سيناء وبنى سويف وأسيوط على الترتيب.

ويحتل ريف محافظة البحر الأحمر المرتبة الأولى من حيث ارتفاع متوسط دخل ذوى النشاط عن المتوسط العام يليها محافظة دمياط ثم الجيزة والقليوبية وجنوب سيناء والاسماعيلية والغربية والمنوفية. اذ تبلغ نسبة الزيادة لكل منها ٤ر٧٧٪، ـ ر٥١٪، ٦ر٤٦٪، ٧ر٤١٪، ٥ر١٦٪، ـ ر١٢٪، ٨ر٧٪، ٥ر٪ على الترتيب.

فـــــى حيـــــن أن هنـــاك ١٤ محافظة ينخفض فيها متوسط دخل ذوى النشاط فى ريفها عن المتوسط العام للجمهورية ، وتتفاوت نسبة هذا الانخفاض بين محافظة وأخرى • ففى الوقت الذى تبلغ فيه نسبـــــة هذا الانخفاض (٩ر٠٪) فى ريف محافظة مطروح تبلغ نسبة هذا الانخفاض (٨ر٢٩٪) فى ريف محافظـــــة الوادى الجديد• ومن الملاحظ بصفة عامة أن الانخفاض فى متوسط دخل ذوى النشاط فى ريف محافظـــات الوجه البحرى أقل منه فى ريف محافظات الوجه القبلى •

ويتضح من الجدول رقم (٩) أيضا ارتفاع متوسط دخل ذوى النشاط فى المحافظـــــــات الحضرية عن المتوسط العام على مستوى الجمهورية بنسبة ٥ر١٠٪ فى حين ينخفض هذا المتوسط فـــــى حضر محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود بنسبة (٣ر٧٪) ، (٤ر١١٪) و (٤ر٢٠٪) علـــــى الترتيب • كما يرتفع هذا المتوسط عن المستوى العام للجمهورية فى ريف محافظات الوجه البحرى بنسبة ٦ر٣٪ وينخفض عن هذا المعدل فى كل من ريف محافظات الوجه القبلى والحدود بنسبة (٦ر٤٪) و (١ر٥٪) على الترتيب •

جـــــدول رقـم (٩)

متوسط دخل ذوى النشاط فى المحافظات مقارن بالمتوسط العام للجمهورية والفرق بين متوسط المحافظ

مرتبا حسب الاهمية النسبية لعام ١٩٨٦

(بالجنيه)

متوسط دخل ذوى النشاط بالمحافظات الاقل من المتوسط العام للجمهورية						المتوسط العام لدخل ذوى النشاط على مستوى الجمهورية	متوسط دخل ذوى النشاط بالمحافظات الاكبر من المتوسط العام للجمهورية					
المحافظات	متوسط دخل ذوى النشاط						المحافظات	متوسط دخل ذوى النشاط				
	حضر		ريف					حضر			ريف	
	الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام	الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام		حضر	ريف		الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام
الدقهلية			(١ر١٤٪)			(٩ر٤٪)							٧ر١٠٪
	٦	٢٥٢٨ر٧	(٤١٣ر٩)	٤	١٦٩٩ر٠	(٨٧ر٧)	القاهرة	٢٩٤٢ر٥	١٧١٨ر٦		٣	٣٢٥٧ر١	٣١٤ر٧
			(٧ر١٨٪)			(٦ر٦٪)							٣ر١٢٪
الشرقية	١١	٢٣٩٤ر٩	(٥٤٧ر٧)	٥	١٦٠٥ر٧	(١١٢ر٩)	الاسكندرية				٢	٣٣٠٤ر٧	٣٦٢ر٧
			(٨ر١٩٪)			(٦ر١٤٪)							—
كفر الشيخ	١٢	٢٣٦١ر١	(٥٨١ر٤)	٨	١٤٦٧ر٤	(٢٥١ر٢)	المنوفية				٨	١٧٢٦ر٧	—
			(١ر٤٪)			—							٧ر٧٪
الغربية	٢	٢٨٢٠ر٧	(١٢١ر٨)	—	—	—	السويس				٤	٢١٦٩ر٧	٢٢٧ر٢
			(١ر٢١٪)			—							١ر٤٪
المنوفية	١٤	٢٣٢٠ر٣	(٦٢٢ر٢)			—	دمياط				٥	٣٠٦٤ر٢	١٢١ر٧
			(٢ر٥٪)			(٤ر٤٪)							٩ر١٢٪
البحيرة	٣	٢٧٩٠ر٧	(١٥١ر٩)	٣	١٦٤٣ر٠	(٧٥ر٧)	القليوبية				١	٣٣٢٢ر٣	٣٧٩ر٨
			(٥ر١٦٪)			—							٨ر٧٪
الاسماعيلية	٩	٢٤٥٦ر٣	(٤٨٦ر٢)	—	—	—	الغربية				٧	١٨٥٣ر٤	١٣٤ر٨
			(١ و٢٩٪)			(٦ر١٨٪)							٤ر١٢٪
بنى سويف	١٧	٢٠٨٧ر٥	(٨٥٥ر٠)	١١	١٣٩٨ر٥	(٣٢٠ر١)	الاسماعيلية	—	—		٦	١٩٢٤ر٠	٢٠٥ر٤
			(٢٤ر٠٪)			(١٤ر٨٪)							٧ر٢٪
الفيوم	١٥	٢٢٣٦ر٩	(٧٠٥ر٢)	٩	١٤٦٣ر٦	(٢٥٥)	الجيزه				٣	٢٥١٨ر٩	٧٨ر٤
			(٣ر٢٠٪)			(٢ر١٩٪)							٦ر١٪
المنيا	١٣	٢٣٤٥ر١	(٥٩٧ر٤)	١٢	١٣٨٨ر٩	(٣٢٩ر٧)	البحر الاحمر				١	٣٠٤٨ر٩	٤٧ر٥
		٢٧ر٨	(٢٧ر٨٪)			(١٧ر٠٪)							
اسيوط	١٦	٢١٢٤ر٥	(٨٨١ر٨)	١٠	١٤٢٦ر٥	(٢٩٢ر١)	جنوب سيناء				٥	٢٠٠٢ر٤	٢٨٢ر٨
			(٣ر١٥٪)			(٩ر٩٪)							
سوهاج	٧	٢٤٩٣ر٣	(٤٤٩ر٢)	٧	١٥٦٠ر٢	(١٥٨ر٤)							
			(٧ر١٧٪)			(٦ر٣٪)							
قنا	١٠	٢٤٢٢ر٠	(٥٢٠ر٥)	٢	١٦٥٥ر٩	(٦٢ر٧)							
			(٤ر١٣٪)			(٧ر٨٪)							
اسوان	٥	٢٥٤٩ر٤	(٢٩٣ر١)	٦	١٨٦٧ر٥	(١٤٨ر٩)							
			—			—							
—	—	—	—	—	—	—							
			(١ر٤٧٪)			(٥١٢ر٩)							
الوادى الجديد	١٩	١٥٥٥ر٤	(١٣٨٧ر١)	١٤	١٢٠٥ر٧	(٥١٢ر٩)							
			(٣ر١٦٪)			(٠ر٩٪)							
مطروح	٨	٢٤٦٣ر٧	(٤٧٨ر٨)	١	١٧٠٢ر٣	(١٦ر٣)							
			(٨ر٣١٪)			(٦ر٢٠٪)							
شمال سيناء	١٨	٢٠٠٦ر٣	(٩٣٦ر٢)	١٣	١٣٦٣ر٩	(٣٥٤ر٧)							
			(٩ر١١٪)										
جنوب سيناء	٤	٢٥٩٢ر٨	(٣٤٩ر٧)										
			(٢ر٢٪)										
بورسعيد	١	٢٨٧٩ر٢	(٦٣ر٣)										
			(٣ر٧٪)			—							٥ر١٠٪
متوسط الوجه البحرى	٢٧٢٨ر٢		(٢١٤ر٣)	—	—	—	متوسط المحافظات الحضرية					٣٢٥٢	٣٠٩ر٥
			(٤ر١١٪)			(٦ر٤٪)						١٧٨١ر٢	٦ر٣٪
متوسط الوجه القبلى	٢	٢٦٠٥ر٩	(٣٣٦ر٦)	١	١٦٢٩ر٦	(٧٩)	متوسط الوجه البحرى					١٧٨١ر٢	٦ر٦٢
			(٤ر٢٠٪)			(١ر٥٪)							
متوسط المحافظات الحدود	١	٢٣٤٢ر١	(٦٠٠ر٤)	٢	١٦٣١ر٤	(٨٧ر٢)							

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق

× الارقام بين القوسين بالسالب .

٣ — ترتيب المحافظات (حضر وريف) حسب متوسط الدخل الفردى مقارنة بالمستوى العام للجمهورية ٠

يبلغ متوسط الدخل الفردى على مستوى الجمهورية ٩ر٧٩٤ جنيه فى الحضر و ٥ر٤١٣ جنيه فى الريف حسب التقديرات الواردة بالجدول رقم (١٠) ، ويتفاوت هذا المتوسط بين حضر وريف المحافظات المختلفة من حيث الارتفاع أو الانخفاض ٠ فمن الجدول رقم (١٠) يتضح أيضا أن المحافظات الحضرية الأربع الاسكندرية والقاهرة وبور سعيد والسويس يرتفع فيها متوسط الدخل الفردى بدرجات متفاوته عن المستوى العام للجمهورية اذ بلغ ترتيب كل منهم الثانى والثالث والخامس والسابع على الترتيب ٠ حيث بلغت نسبة الزيادة عن المستوى العام للجمهورية ٩ر١٦٪ ، ٨ر١٤٪ ، ٥ر٩٪ ، ٣ر٥٪ لكل منها على الترتيب ٠

وفى حين يبلغ متوسط الدخل الفردى فى حضر محافظة جنوب سيناء ٢ر١٥٢٣ جنيه سنويا بنسبة زيادة قدرها ٦ر٩١٪ عن المستوى العام للجمهورية لاتتجاوز نسبة الزيادة هذه ٢ر١٪ فى محافظة الجيزة ٠ومن الملاحظ أن محافظة دمياط تحتل المركز الرابع بنسبة زيادة قدرها ٢ر١٤٪ عن متوسط الدخل الفردى على مستوى الجمهورية فى حين تحتل محافظتى البحر الأحمر والقليوبية المركزين السادس والثامن على الترتيب ٠

ويتضح أيضا من نفس الجدول أن متوسط الدخل الفردى فى جميع حضر محافظات الوجه القبلى لا يتخطى المتوسط العام للدخل الفردى على مستوى الجمهورية فى حين أن محافظتين من محافظات الحدود الخمس تخطت هذا المستوى وهما جنوب سيناء والبحر الأحمر ٠ كما يتخفض متوسط الدخل الفردى عن المتوسط العام للجمهورية فى حضر سبع محافظات بالوجه البحرى حيث تصل نسبة هذا الانخفاض (٩ر٪) ، (٥ر٧٪) ، (٢ر١٣٪) ، (٨ر١٤٪) (٥ر٢٠٪) ، (١ر٢٣٪) ، (٣ر٢٣٪) فى كل محافظات الغربية والبحيرة والدقهلية والاسماعيلية والشرقية والمنوفية وكفر الشيخ على الترتيب ٠ وتصل نسبة الانخفاض أعلاها فى حضر محافظات أسيوط وشمال سيناء والوادى الجديد (٧ر٣٣٪) ، (٩ر٤٣٪) ، (٨ر٥١٪) على الترتيب ، فى حين تبلغ نسبة الانخفاض (٧ر٣١٪) ، (٧ر٢٨٪) ، (٢ر٣٠٪) ، (١ر٢٥٪) ، (١ر٢٥٪) ، (٩ر٢٤٪) ، (٧ر٢٣٪) فى محافظات بنى سويف وقنا ومطروح وأسوان والمنيا والفيوم وسوهاج على الترتيب ٠

ويرتفع متوسط الدخل الفردى فى ريف ٨ محافظات ، منها أربعة فى الوجه البحرى هى دمياط والقليوبية والغربية والاسماعيلية ، حيث تبلغ نسبة الزيادة عن المتوسط العام للجمهورية ٨ر٧٠٪ ، ٦ر٣٦٪و٩ر٦٪، ٦ر٣٪٠

على الترتيب ، فى حين لاتوجد أى محافظة بالوجه القبلى يرتفع فيها متوسط الدخل الفردى فى الريف عن المتوسط العام للجمهورية سوى محافظة الجيزة بنسبة زيادة قدرها ٦ر٤٨٪ ومن الملاحظ أن ثلاث محافظات من محافظات الحدود يرتفع فيها هذا المعدل بنسبة ٣ر١٤٢٪ ، ٩ر٤٠٪ ، ٥ر١٧٪ هى البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح على الترتيب .

وبصفة عامة يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن نسبة الانخفاض فى مستوى الدخل الفردى فى ريف محافظات الوجه البحرى أقل منها فى محافظات الوجه القبلى . ففى حين ينخفض مستوى الدخل الفردى فى ريف محافظات البحيرة والدقهلية والمنوفية والشرقية عن المتوسط العام للجمهورية بنسبة (١ر١٪) ، (٩ر١٪) ، (٤ر٤٪) ، (٧ر٧٪) تبلغ نسبة هذا الانخفاض (٢ر١٧٪) ، (٩ر١٥٪) ، (٦ر١٥٪) فى محافظات بنى سويف والمنيا ، وأسيوط . وترتفع نسبة الانخفاض فى متوسط الدخل الفردى بصورة كبيرة عن المستوى العام للجمهورية فى ريف محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد اذ تبلغ هذه النسبة فى كل منهما (٠ر٣١) و (٣٤٪) على الترتيب .

كما يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أيضا أن متوسط الدخل الفردى فى المحافظات الحضرية الاربع أعلى عن المستوى العام للجمهورية بنسبة ٩ر١٤٪ فى حين ينخفض هذا المتوسط فى حضر محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود بنسبة (٥ر٨٪) و (٣ر١٦٪) و (٥ر٢٢٪) على الترتيب . وفى حين يرتفع متوسط الدخل الفردى فى ريف محافظات الوجه البحرى بنسبة زيادة قدرها ٥ر٣٪ عن المتوسط العام للجمهورية ينخفض هذا المعدل فى محافظات الحدود والوجه القبلى بنسبة (٧ر٪) و (٥ر٤٪) على الترتيب .

وبصفة عامة يبلغ عدد المحافظات التى يقل متوسط الدخل الفردى فى حضرها عن المتوسط العام ١٧ محافظة بنسبة ٤ر٦٥٪ فى حين لايتجاوز عدد حضر المحافظات التى يزيد فيها هذا المتوسط ٩ محافظات بنسبة ٦ر٣٤٪ من اجمالى حضر المحافظات فى مصر . وفى حين يبلغ عدد المحافظات الريفية التى يقل متوسطها عن المتوسط العام للدولة ١٢ محافظة بنسبة ١ر٥٩٪ بلغ عدد المحافظات الريفية التى يتجاوز متوسط نصيب الفرد فيها المتوسط العام للجمهورية ٩ محافظات بنسبة ١ر٤٠٪ .

جدول رقـــم (١٠)

متوسط الدخل الفردى مقارن بالمتوسط العام للجمهورية والفرق بين متوسط الدخل الفردى فى المحافظات ومتوسط الدخل العام مرتبا حسب الاهمية النسبية عام ١٩٨٦

المحافظات	متوسط الدخل الفردى بالمحافظات الاقل من المتوسط العام للجمهورية						المتوسط العام لدخل الفردى على مستوى		المحافظات	متوسط الدخل الفردى بالمحافظات الاكبر من المتوسط العام للجمهورية					
	متوسط الدخل الفردى									متوسط الدخل الفردى					
	الحضر			الريف						الحضر			الريف		
	الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام	الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام	الحضر	الريف		الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام	الترتيب	الدخل	الفروق مقارنة بالمتوسط العام
الدقهلية	٣	٦٨٩٫٤	(٣٫١٢٪) (٥٫١٠٥)	٢	٤٠٥٫٦	(٩٫١٪) (٧٫٩)	٧٩٤٫٩	٤١٣٫٥	القاهرة	٣	٩١٢٫٥	١٤٫٨٪ ١١٧٫٦			
الشرقية	٥	٦٢١٫٩	(٢٠٫٧٪) (١٦٣٫٠)	٤	٣٨١٫٨	(٧٫٧٪) (٣١٫٧)			الاسكندرية	٢	٩٢٩٫٢	١٦٫٩٪ ١٣٤٫٣			
كفر الشيخ	٧	٦٠٩٫٦	(٢٣٫٣٪) (١٨٥٫٣)	٩	٣٦٥٫٣	(١١٫٧٪) (٤٨٫٢)			بورسعيد	٥	٨٧٠٫٢	٩٫٥٪ ٧٥٫٣			
الغربية	١	٧٨٧٫٤	(٩٫٠٪) (٧٫٥)	—	—	—			السويس	٧	٨٣٧٫٠	٥٫٣٪ ٤٢٫١			
المنوفية	٦	٦١١٫٥	(٢٣٫١٪) (١٨٣٫٤)	٣	٣٩٥٫٢	(٤٫٤٪) (١٨٫٣)			دمياط	٤	٩٠٧٫٨	١٤٫٢٪ ١١٢٫٩	٢	٧٠٦٫٤	٧٠٫٨٪ ٢٩٢٫٩
البحيره	٢	٧٢٥٫٥	(٧٫٧٪) (٥٩٫٤)	١	٤٠٩٫١	(١٫١٪) (٤٫٤)			القليوبية	٨	٨٣٦٫٠	٥٫٢٪ ٤١٫١	٥	٥٦٤٫٩	٣٦٫٢٪ ١٥١٫٤
الاسماعيلية	٤	٦٧٧٫٣	(١٤٫٨٪) (١١٧٫٦)	—					الغربية				٧	٤٤٢٫١	٦٫٩٪ ٢٨٫٦
بنى سويف	١٤	٥٤٣٫٢	(٣١٫٧٪) (٢٥١٫٧)	١١	٣٤٢٫٣	(١٧٫٢٪) (٧١٫٢)			الاسماعيلية	٨			٨	٤٢٨٫٤	٣٫٣٪ ١٤٫٩
الفيوم	٩	٥٩٧٫٣	(٢٤٫٩٪) (١٩٧٫٦)	٥	٣٨٠٫٤	(٨٫٠٪) (٣٢٫١)			الجيزه	٩	١٨٠٤٫١	١٫١٪ ٩٫٢	٣	٦١٤٫٦	٤٨٫٢٪ ٢٠١٫١
المنيا	١٠	٥٩٥٫١	(٢٥٫١٪) (١٩٩٫٨)	١٠	٣٤٧٫٨	(٩٫١٥٪) (٦٥٫٧)			البحر الاحمر	٦	٨٥٧٫٣	٩٫٧٪ ٢٢٫٤	١	١٠٠٢٫٠	١٤٢٫٣ ٥٨٨٫٠
اسيوط	١٥	٥٢٧٫٠	(٢٣٫٣٪) (١٧٦٫٩)	٩	٣٤٨٫٩	(٦٫١٥٪) (٦٤٫٦)			جنوب سيناء	١	١٥٢٣٫٢	٩١٫٢٪ ٧٢٨٫٣	٤	٥٨٢٫٧	٤٠٫٩٪ ١٦٩٫٢
سوهاج	٨	٦٠٦٫٤	(٢٣٫٧٪) (١٨٨٫٥)	٨	٣٦٧٫٥	(١١٫٠٪) (٤٦٫٠)			مطروح				٦	٤٨٦٫٠	١٧٫٥٪ ٧٢٫٥
قنا	١٣	٥٦٦٫٨	(٢٨٫٧٪) (٢٢٨٫١)	٧ر	٣٦٩٫٢	(١٠٫٧٪) (٤٤٫٣)									
اسوان	١٠	٥٩٥٫٧	(٢٥٫١٪) (١٩٩٫٢)	٦	٣٧٩٫٢	(٨٫٣٪) (٣٤٫٣)									
الوادى الجديد	١٧	٣٨٢٫٨	(٥١٫٨٪) (٤١٢٫١)	١٣	٢٧٣٫١	(٣٤٫٠٪) (١٤٠٫١)									
مطروح	١٢	٥٩٠٫٧	(٢٣٫٠٪) (٢٥٦٫٠)												
شمال سيناء	١٦	٤٧٤٫٩	(٤٣٫٩٪) (٣٧١٫٨)	١٢	٢٨٥٫٢	(٣١٫٠٪) (١٢٨٫٣)									

متوسط الوجه البحرى	١	٧٢٧٫٢	(٨٫٥٪) (٦٧٫٧)				متوسط المحافظات الحضرية	٩١٣٫٢	١٤٫٩٪ ١١٨٫٣
متوسط الوجه القبلى	٢	٦٦٥٫-	(١٦٫٣٪) (١٢٩٫٩)	٢	٣٩٤٫٧	(٤٫٥٪) (١٨٫٨)	متوسط الوجه البحرى	٤٢٨	٣٫٣٪ ١٤٫٥
متوسط محافظات الحدود	٣	٦١٦	(٢٢٫٥٪) ١٧٨٫٩	١	٤١٠٫٥	(٧٫٠٪) (٣٫٠)			

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق

× الارقام بين القوسين بالسالب .

٤ — ترتيب المحافظات (حضر/ريف) حسب متوسط دخل الأسرة مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية

من الجدول رقم (١٢) يتضح أن المتوسط العام لدخل الأسرة فى حضر وريف مصر يبلغ١ر٣٤٤٩ جنيه، ٣ر٢٢٢٨ جنيه سنويا على التوالى فى عام ١٩٨٦. ومن الجدول يتضح أيضا أن أعلى متوسط دخل للأسرة يتركز فى المحافظات الحضرية الأربعة اذ يبلغ هذا الدخل حوالى ٣ر٤١٣٣ جنيه سنويا وهو بذلك يفوق المتوسط العام لحضر الجمهورية بزيادة قدرها ٢ر٦٨٤ جنيه سنويا وبنسبة زيادة قدرها ٨ر١٩٪ عن هذا المتوسط. وينخفض متوسط دخل الأسرة فى حضر الوجه البحرى اذ يبلغ هذا الدخل ٢ر٢٧١١ جنيه سنويا بنقص قدره (٩ر٧٣٧) جنيه سنويا عن المتوسط العام لحضر الجمهورية وبنسبةنقص قدرها (٤ر٢١٪) عن هذا المتوسط.ويرتفع متوسط دخل الأسرة فى حضر محافظات الوجه القبلى عن مثيله فى حضر الوجه البحرى الا أنه مازال أقل من المتوسط العام لحضر الجمهورية بنقص قدره (٦ر٢٨٦) جنيه سنويا وبنسبة نقص قدرها (٣ر٨٪) عن هذا المتوسط. ومن الملاحظ أن متوسط دخل الأسر فى محافظات الحدود أفضل كثيرا من مثيله فى كل من حضر محافظات الوجه البحرى والقبلى على السواء الا أنه مازال أقل من المتوسط العام للجمهورية بمبلغ قدره (٢ر٩٦) جنيه مصرى سنويا، وبذلك تصل نسبة هذا النقص قدرها حوالى (٨ر٢٪) من المتوسط العام للجمهورية.

ويتضح أيضا من الجدول رقم (١٢) أن محافظات الوجه البحرى ومحافظات الحدود يرتفع فيها متوسط دخل الأسرة الريفية عن المتوسط العام لدخل الأسرة فى الريف المصرى. ففى حين يبلغ متوسط دخل الأسرة فى ريف الجمهورية ٣ر٢٢٢٨ جنيه سنويا يبلغ هذا المتوسط ٨ر٣٢٧٤ جنيه فى ريف الوجه البحرى و٩ر٢٤٤٠ جنيه فى ريف محافظات الحدود وذلك بزيادة قدرها ٥ر١٤٦ جنيهو ٦ر٢١٢ جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٦ر٦٪و ٥ر٩٪ لكل منهما على الترتيب فى عام ١٩٨٦. وكما ينخفض متوسط دخل الأسرة فى حضر محافظات الوجه القبلى ينخفض أيضا فى ريفها. اذ يبلغ متوسط دخل الأسرة الريفية ٤ر٢٠٤٧ جنيه بنسبة نقص قدرها (٩ر١٨٠) جنيه سنويا وبنسبة انخفاض قدرها (١ر٨٪) عن المتوسط العام لدخل الأسر الريفية فى الريف المصرى.

وبتحليل الجدول رقم(١١) يتضح أن حضر محافظات البحيرة والوادى الجديد وأسيوط وشمال سيناء وبنى سويف والمنيا وقنا يقل دخل الأسرة فيها بما قيمته(٩ر٢٢٦٧) جنيه، (٢ر١٢١٠) جنيه، (١ر٢٥٧٠) جنيه، (٩ر٨٦٤) جنيه، (٩ر٧٣٥) جنيه، (٢ر٦٧٦) جنيه، (٦ر٦٣٩)جنيه عن المتوسط العام لدخل الأسرة الحضرية على مستوى الجمهورية على الترتيب فى عام ١٩٨٦ . وبذلك بلغت نسبة الانخفاض عن المستوى العام لدخل الأسرة الحضرية على مستوى الجمهورية (٨ر٦٥٪) ، (١ر٣٥٪) ، (٥ر٢٥٪) ، (١ر٢٥٪) ، (٣ر٢١٪) ، (٦ر١٩٪) ، (٥ر١٨٪) لكل من المحافظات البحيرة،والوادى الجديد،وأسيوط وشمال سيناء، و بنى سويف،والمنيا ، وقنا على الترتيب.

ومن الملاحظ أيضا من الجدول رقم(١١) أن محافظات مطروح والاسماعيلية والدقهلية أقل المحافظات انخفاضا فى متوسط دخل الأسرة الحضرية مقارنة بالمستوى العام للجمهورية اذ تبلغ نسبة انخفاض كل منها (٦٪) و (٦ر٨٪)و (٤ر٩٪) على الترتيب. ولذلك حصلت كل منهما على التوالى المرتبة الأولى والثانية والثالثة بالنسبة لمتوسط دخل الأسر بحضرية المحافظات الأقل من المتوسط العام للجمهورية.

وفيما يتعلق بالمناطق الريفية الأقل دخلا مقارنة بالمستوى العام للجمهورية والذى بلغ ٣ر٢٢٢٨ جنيه سنويا فى الريف، يتضح أن شمال سيناء يستحوذ على المركزالأخير بنسبة انخفاض قدرها (٤ر٣٢٪). كما تمثل محافظة المنيا المركز(١٢) بنسبة انخفاض(٢٣٪) فى حين تستحوز كل من محافظتى بنى سويف وأسيوط على المركزين ١١ ، ١٠ بنسبة انخفاض قدرها (٢٠٪)و (٢ر١٨٪) لكل منهما على الترتيب.

أما أقل المحافظات انخفاضا فى مستوى دخل الأسرة السنوى فى الريف مقارنة بالمستوى العام لدخل الأسرة على مستوى الجمهورية هى محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والفيوم والشرقية وسوهاج حيث بلغت نسبة الانخفاض فيها عن المستوى العام(١ر٦٪)و(٣ر٦٪)و(٦ر٧٪)و(٨ر٨٪)و(٦ر٩٪) على الترتيب، وبذلك احتلت كل منهم المرتبة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالى.

تعتبر محافظتى جنوب سيناء والبحر الأحمر أكبر المحافظات دخلا للأسرة الحضرية مقارنة بالمستوى العام للجمهورية اذ يبلغ دخل الأسرة فى كل منهما ٣ر٨٢٥٤ جنيهو٦ر٤٤٣١ جنيه على الترتيب. وبذلك بلغت نسبة الزيادة فى دخل الأسرة الحضرية فى كل من محافظتى جنوب سيناء والبحر الأحمر ٣ر١٣٩٪و ٥ر٢٨٪

على الترتيب فى عام ١٩٨٦ • وقد يرجع ذلك الى عدة أسباب نذكر أهمها فيما يلى: -

(١) يتركز بهاتين المحافظتين أنشطة البترول والسياحة وبالذات فى السنوات الأخيرة ومن المعروف أن الدخول فى هذه الأنشطة مرتفع نسبيا مقارنه بالانشطة الاقتصادية الاخرى •

(٢) ارتفاع الدخل الاقليمى مع انخفاض عدد الأسر الحضرية لكل منهما تترتب عليه ارتفاع المتوسط العام لدخل الاسرة •

وتحتل محافظة الاسكندرية والقاهرة ودمياط المراكز الثالثة والرابعة والخامسة حيث تبلغ الزيادة فى كل منها ٧ر٧٩٨ جنيه، ٥ر٦٥٠ جنيهو ٧ر٦١٠ جنيه عن المستوى العام لدخل الأسرة فى الحضر على مستوى الجمهورية، وبذلك بلغت نسبة الزيادة ٢ر٢٣٪و ٩ر١٨٪، ٧ر١٧٪ لكل منها على الترتيب• وتعتبر محافظات بور سعيد والسويس والجيزة والغربية أقل المحافظات التى يرتفع فيها دخل الأسر الحضرية عن المستوى العام للجمهورية، اذ تبلغ نسبة الزيادة ١٥٪، ٤ر١٤٪ و٤ر٥٪و ٢ر٣٪ فى كل منها على الترتيب• وبذلك نلاحظ أن هذه المحافظات احتلت المراكز الأخيرة من حيث ترتيب المحافظات التى يرتفع فيها دخل الأسر عن المستوى العام للجمهورية •

وبالرغم من أن محافظة البحر الأحمر تحتل المركز الثانى من حيث متوسط دخل الأسرة الحضرية لارتفاعه عن المستوى العام للمناطق الحضرية على مستوى الجمهورية الا أنها تمثل المركز الأول من حيث ارتفاع دخل الأسرة فى المناطق الريفية والتى بلغت نسبتها ٣ر١٠٤٪ مقارنة بالمستوى العام للمناطق الريفية على مستوى الجمهورية أيضا • وفى حين تحتل محافظة جنوب سيناء المركز الأول فى دخل الأسرة الحضرية الا أنها تحتل المركز السابع فى الزيادة فى دخل الأسرة الريفية مقارنة بالمستوى العام للمناطق الريفية على مستوى الجمهورية •

تحتل المناطق الريفية فى محافظات دمياط والبحيرة ومطروح المراكز الثانية والثالثة والرابعة من حيث الزيادة فى نسبة دخل الأسرة فى المناطق الريفية التى بلغت ٧ر٥٥٪، ٣ر٤٨٪، ٢ر٤٣٪ عن المتوسط العام لدخل الأسرة فى المناطق الريفية على مستوى الجمهورية •

جدول رقم (١١)

توزيع المحافظات المصرية حسب متوسط دخل الاسرة مقاسا بالمتوسط العام للجمهورية والفرق بين متوسط دخل المحافظات والمتوسط العام ونسبته المئوية لعام ١٩٨٦

متوسط دخل الاسر بالمحافظات الاقل من المتوسط العام للجمهورية						المتوسط العام لدخل الاسرة على مستوى الجمهورية	متوسط دخل الاسر بالمحافظات الاكبر من المتوسط العام للجمهورية					
المحافظات	متوسط دخل الاسرة											
	الحضر			الريف			الحضر			الريف		
	الترتيب	الدخل	الفرق مقارنة بالمتوسط العام	الترتيب	الدخل	الفرق مقارنة بالمتوسط العام		الترتيب	الدخل	الفرق مقارنة بالمتوسط العام	الترتيب	الدخل	الفرق مقارنة بالمتوسط العام
			(٤ر٩٪)			(١ر٦٪)				٩ر١٨٪			—
الدقهلية	٣	٦ر٣١٢٦	(٥ر٣٢٢)	١	٢٠٩٢	(١٣٦ر٣)	١ر٣٤٤٩	٤	٦ر٤٠٩٩	٥ر٦٥٠	—	—	—
			(١٣ر٣٪)			(٨ر٨٪)				٢ر٢٣٪			—
الشرقية	٧	٢ر٢٩٩٠	(٤٥٨ر٩)	٤	١ر٢٠٣٢	(١٩٦ر٢)	٢ر٢٢٨٣	٣	٨ر٤٢٤٧	٧ر٧٩٨	—	—	—
كفر الشيخ	٩	٠ر٢٩٧٠	(٩ر١٣٪)			(٦ر٣٪)				٠ر١٥٪			
			(٤٧٩ر١)	٢	١ر٢٠٨٧	(١٤١ر٢)		٧	٤ر٣٩٦٧	٥ر٥١٨	—	—	—
المنوفية			(١٣ر٦٪)			(١١ر٠٪)				٤ر١٤٪			
	٨	٧ر٢٩٧٩	(٤٦٩ر٤)	٦	(١٩٨٢ر٢)	(٢٤٦ر١)		٨	٩ر٣٩٤٥	٨ر٤٩٦			—
البحيرة	١٦	٢ر١١٨١	(٨ر٦٥٪)	—	—	—				٧ر١٧٪			٧ر٥٥٪
			(٩ر٢٢٦٧)			—		٥	٨ر٤٠٥٩	٧ر٦١٠	٢	٣ر٣٤٦٩	٠ر١٢٤١
الاسماعيلية	٢	١ر٣١٥٢	(٨ر٨٪)	—	—	—				٣ر١٥٪			٢ر٢٩٪
			(٢٩٧ر٠)					٦	٨ر٣٩٧٦	٧ر٥٢٧	٦	٣ر٢٨٧٩	٦٥١ر٠
			(٢١ر٣٪)			(٢٠٪)				٢ر٣٪			٢ر٤٪
بنى سويف	١٢	٢ر٢٧١٣	(٧٣٥ر٩)	١١	١ر٧٨٣	(٤٤٥ر٢)		١٠	٧ر٣٥٥٩	٦ر١١٠	٨	٩ر٢٣٢٠	٩٢ر٦
			(١٢ر١٪)			(٧ر٦٪)				—			٣ر٤٨٪
الفيوم	٥	٩ر٣٠١٣	(٤٣٥ر٢)	٣	٠ر٢٠٥٩	(١٦٩ر٣)				—	٣	٨ر٣٣٠٣	١٠٧٥ر٥
			(١٩ر١٪)			(٢٣٪)							٠ر١٪
المنيا	١١	٩ر٢٧٧٢	(٦٧٦ر٢)	١٢	٠ر١٧١٥	(٥١٣ر٣)		—	—	—	٩	٩ر٢٢٥٠	٢٢ر٦
			(٢٥ر٥٪)			(١٨ر٢٪)							
أسيوط	١٤	١ر٢٥٧٠	(٨٧٩ر٠)	١٠	٠ر١٨٢٣	(٤٠٥ر٣)				٤ر٥٪			٤١ر٩
			(١٣ر٠٪)			(٩ر٦٪)							
سوهاج	٦	٨ر٢٩٩٨	(٤٥٠ر٣)	٥	٤ر٢٠١٤	(٢١٣ر٩)		٩	١ر٣٦٣٦	١٨٧	٥	١ر٣١٦١	٩٣٢ر٨
			(١٨ر٥٪)			(١ر١٦٪)				٢٨ر٥٪			١٠٤ر٣٪
قنا	١٠	٥ر٢٨٠٩	(٦٣٩ر٦)	٩	٩ر١٨٦٨	(٣٥٩ر٤)	٢	٢	٦ر٤٤٣١	٩٨٢ر٥	١	٤ر٤٥٥٣	٢٣٢٥ر١
			(١٠ر٣٪)			(١٢ر٠٪)				—			٤٣ر٢٪
اسوان	٤	٢ر٣٠٩٢	(٣٥٦ر٨)	٧	٦ر١٩٦٠	(٢٦٧ر٧)		—	—	—	٤	٨ر٢١٩٠	٩٦٢ر٥
			(٣٥ر١٪)			(١٥ر٥٪)				١٣٩ر٣٪			٢٧ر٤٪
الوادى الجديد	١٥	٠ر٢٢٣٩	(١٢١٠ر١)	٨	٧ر١٨٨٣	(٣٤٤ر٦)		١	٣ر٨٢٥٤	٤٨٠٥ر٢	٧	٨ر٢٨٣٨	٦١٠ر٥
			(٦ر٠٪)			—							
مطروح	١	٧ر٣٢٤٠	(٢٠٨ر٤)	—	—	—							
			(٢٥ر١٪)			(٣٢ر٤٪)							
شمال سيناء	١٣	٢ر٢٥٨٤	(٨٦٤ر٩)	١٣	٤ر١٥٠٥	(٧٢٢ر٩)							
			(٢١ر٤٪)			—				٨ر١٩٪			
متوسط الوجه البحرى	٣	٢ر٢٧١١	(٧٣٧ر٩)	—	—	—		متوسط المحافظات الحضرية	٣ر٤١٣٢	٢ر٦٨٤			(٦ر٦٪)
			(٨ر٣٪)			(١ر٨٪)							
متوسط الوجه القبلى	٢	٥ر٣١٦٢	(٢٨٦ر٦)	١	٤ر٢٠٤٧	(١٨٠ر٩)		متوسط الوجه البحرى	—	—	٢	٨ر٢٣٧٤	١٤٦ر٥
			(٢ر٨٪)			—							
متوسط محافظات الحدود	١	٩ر٣٣٥٢	(٩٦ر٢)	—	—	—		متوسط الوجه القبلى	—	—	—	—	—
								متوسط محافظات الحدود	—	—	١	٩ر٢٤٤٠	٢١٢ر٦

٥- تباين توزيع الدخل بين المحافظات المصرية

نتيجة لسوء توزيع الدخل على حضر وريف المحافظات المصرية بلغ معامل التباين فى توزيع الدخل ١٫٩٨٧ فى عام ١٩٨٦ ومن المعروف أنه كلما ارتفع معامل التباين دل ذلك على زيادة الفجوة بين الوحدات المكانية داخل الدولة الواحدة • ويعتبر مؤشر معامل التباين للدخل الفردى الاقليمى المرجح بعدد السكان من المؤشرات العامة التى تقيس الفروق بين الاقاليم، وقد تم استخدام المعادلة التالية فى استخراج هذا المعامل : (١) (انظر الجدول رقم (١٣)

$$V = \frac{\sqrt{(Y_i - \bar{y})^2 \frac{F_i}{n}}}{\bar{Y}}$$

حيث أن :

F_i = سكان الاقليم

n = سكان الدولة

Y_i = الدخل الفرد فى الاقليم

$\bar{Y}$ = الدخل الفرد فى الدولة

V = معامل التباين المرجح بعدد سكان الاقليم مقارنه بسكان الدولة

ويمكن الوقوف على حجم التباين الموجود حاليا بين الاقاليم المصرية فى توزيع الدخل بها ، بالمقارنة بحجم التباين الموجود فى بعض الدول الاخرى خلال فترات زمنية مختلفة •

---

(١) J.G. Williamson, Regional Inequality and the Process of National Development and of the Patterns, Economic Development and cultural change Vol. 13 No. A, July 1965.

جدول رقم (١٢)

بعض حالات التباين فى مصر وفى بعض الدول الاخـــرى

مقارنة التباين فى الدخل الفردى بين المحافظات المصرية بحالات التباين فى بعض الدول الاخرى خلال فترات زمنية مختلفـــة .

الدولـــة	السنة	معامل التباين	
مصر	١٩٨٦	١ر٩٨٧	(١)
	١٩٧٦	٢ر٦٥	(٢)
الولايات المتحدة	٥٠ـ١٩٦١	٠ر١٨٢	(٣)
المملكة المتحدة	٥٠ـ ١٩٦٠	٠ر١٤١	(٣)
كنـــدا	٥٠ـ١٩٦١	٠ر١٩١	(٣)
استراليا	٤٩ـ١٩٥٠	٠ر٠٥٨	(٣)
ايطاليا	٥١ـ١٩٦٠	٠ر٣٦٠	(٣)
يوغسلافيا	٥٦ـ١٩٦٠	٠ر٣٤٠	(٣)

المصدر :(١) الجدول رقم (١٣) فى الدراسة الحالية.

(٢) السيد محمد كيلانى وسيد عبد المقصود ، الفوارق الاقليمية فى مصر وطرق قياسها ، مذكرة خارجية رقم ١٣٢٤ مايو ١٩٨٢.

(٣) J.G. Williamson, Regional Inequality.. المرجع الاسبق

جدول رقم (١٣)

معامل التباين فى الدخل الفردى على مستوى المحافظات لعام ١٩٨٦

(الدخل بالأسعار الثابته ١٩٨٢)

المحافظات	F_1	$\frac{F_1}{n}$	y_1	$(y_1 - \bar{y})$	$(y_1 - \bar{y})^2$	$\frac{(y_1-\bar{y})^2}{\bar{y}}$	$\frac{(Y_L-\bar{Y})^2}{\bar{y}} \frac{F}{n}$	$\sqrt{\frac{(y_1-\bar{y})^2}{\bar{y}} \frac{F_i}{n}}$
القاهرة	٦٠٦٨٦٩٥	٠ر١٢٦	٩١٢ر٥	٣٣١ر٤	١٠٩٨٢٥ر٩٦		٠ر٣٩٢	
الاسكندرية	٢٩٢٦٨٥٩	٠ر٠٦١	٩٢٩ر٢	٣٤٨ر١	١٢١١٧٣ر٦١		٠ر١٩٠	
بور سعيد	٤٠١١٧٢	٠ر٠٠٨	٨٧٠ر٢	٢٨٩ر١	٨٣٥٧٨ر٨١		٠ر٠٢٥	
السويس	٣٢٧٧١٧	٠ر٠٠٧	٨٣٧ر٠	٢٥٥ر٩	٦٥٤٨٤ر٨١		٠ر٠٢٢	
دمياط	٧٤٠٣٦٥	٠ر٠١٥	٧٥٧ر٢	١٧٦ر١	٣١٠١١ر٢١		٠ر٠٤٧	
الدقهلية	٣٤٨٤١٠٢	٠ر٠٧٢	٤٧٩ر٩	(١٠١ر٢)	١٠٢٤١ر٤٤		٠ر٢٢٤	
الشرقية	٣٤١٤٣٠٨	٠ر٠٧١	٤٣٤ر٥	(١٤٦ر٦)	٢١٤٩١ر٥٦		٠ر٢٢١	
القليوبية	٢٥١٥٩٢٤	٠ر٠٥٢	٦٨٣ر٧	١٠٢ر٦	١٠٥٢٦ر٧٦		٠ر١٦٢	
كفر الشيخ	١٨٠٩٢٢١	٠ر٠٣٧	٤٢١ر٠	(١٦٠ر١)	٢٥٦٣٢ر٠١		٠ر١١٥	
الغربية	٢٨٨٤٥٩٩	٠ر٠٦٠	٥٥٥ر١	(٢٦ر٠)	٦٧٦ر٠٠		٠ر١٨٧	
المنوفية	٢٢٢١٣١٥	٠ر٠٤٦	٤٣٨ر٧	(١٤٢ر٤)	٢٠٢٧٧ر٧٦		٠ر١٤٣	
البحيرة	٣٢٤٨٨٢٩	٠ر٠٦٧	٤٨٥ر٥	(٩٥ر٦)	٩١٣٩ر٣٦		٠ر٢٠٨	
الاسماعيلية	٥٤٥٢٥٩	٠ر٠١١	٥٤٩ر٨	(٣١ر٣)	٩٧٩ر٦٩		٠ر٠٣٤	
الجيزة	٣٧٢٥٤ ٢٠	٠ر٠٧٧	٧٢٣ر٥	١٤٢ر٤	٢٠٢٧٧ر٧٦		٠ر٢٣٩	
بنى سويف	١٤٤٩٢٢٩	٠ر٣٠٠	٣٩٢ر٧	(١٨٨ر٤)	٣٥٤٩٤ر٥٦		٠ر٩٣٣	
الفيوم	١٥٥١٢١٤	٠ر٠٣٢	٤٣٠ر٣	(١٥٠ر٤)	٢٢٦٢٠ر١٦		٠ر١٠٠	
المنيا	٢٦٤٥١١٢	٠ر٠٥٥	٣٩٩ر٢	(١٨١ر٩)	٣٣٠٨٧ر٦١		٠ر١٧١	
اسيوط	٢٢١٥٦٧٩	٠ر٠٤٦	٣٩٨ر٥	(١٨٢ر٦)	٣٣٣٤٢ر٧٦		٠ر١٤٣	
سوهاج	٢٤٤٧٠٣٣	٠ر٠٥١	٤١٩ر٩	(١٦١ر٢)	٢٥٩٨٥ر٤٤		٠ر١٥٩	
قنا	٢٢٥٨٩٢٦	٠ر٠٤٧	٤١٥ر٤	(١٦٥ر٧)	٢٧٤٥٦ر٤٩		٠ر١٤٦	
اسوان	٨٠٩٢٠٤	٠ر٠١٧	٤٦٤ر٩	(١١٦ر٢)	١٣٥٠٢ر٤٤		٠ر٠٥٣	
البحر الاحمر	٨٩٧٢٤	٠ر٠٠٢	٨٧٨ر٢	٢٩٧ر١	٨٨٢٦٨ر٤١		٠ر٠٠٦	
الوادى الجديد	١١٣٤٠٥	٠ر٠٠٢	٣٢١ر٩	(٢٥٩ر٢)	٦٧١٨٤ر٦٤		٠ر٠٠٦	
مطروح	١٦١١٦٣	٠ر٠٠٣	٥٣٩ر٢	(٤١ر٩)	١٧٥٥ر٦١		٠ر٠٠٩	
شمال سيناء	١٧٠٨٣٥	٠ر٠٠٤	٤٠٢ر١	(١٧٩ر٠)	٣٢٠٤١ر٠٠		٠ر٠١٢	
جنوب سيناء	٢٨٩٢٩	٠ر٠٠١	٩٥٤ر١	٣٧٣ر٠	١٣٩١٢٩		٠ر٠٠٣	
جملـــة	٤٨٢٥٤٢٣٨	١ر٠٠٠	٥٨١ر١		١٠٥٠١٨٤ر٨٦	١٨٠٧ر٢٤	٣ر٩٥٠	١ر٩٨٧

يتضح من الجدول رقم ١٢) أن حدةالتباين فى الدخل بين المحافظات المصرية قد انخفضت فى عام ١٩٨٦ عنها فى عام ١٩٧٦ ، فى حين أرهذا التباين مازال فى مصر اكبر منه فى الدول التى تم المقارنة بها • فعلى الرغم من أن البيانات الخاصة بالمقارنة كانت فى الخمسينات والستينات الا أن معدلات التباين فى دول المقارنة أقل منها فى مصر فعلى سبيل المثال فى خلال الفترة ٥١ ـ ١٩٨٠ كان معدل التباين فى ايطاليا ٠٣٦٠ وفى يوغسلافيا و٠٣٤٠ خلال الفترة ٥٦ ـ ١٩٦٠ •

ومن تحليل لمعامل التباين للدخل الفرد الاجمالى للمحافظات المصرية يتضح انهامازالت بعيدة عن التوزيع العادل كما وصلت اليه بعض الدول الاخرى منذ مالايقل عن ٣٠ عاما • وبطبيعة الحال تؤثر هذا الفروق على ديناميكية قوى النمو على المستوى القومى حيث تعوق تلك الفروق العاليه قدره المحافظات على اظهار قوى النمو الكامنه بها مما تؤدى الى تأخير تقدم الاقتصاد القومى ككل •

٦ـ معاملات تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة

تطبيق معاملات تركز السكان والدخل يعتبر محاولة لوصف درجة العلاقة بين الانشطة والمكان او وحدة المساحة • فاذا فرض أن توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكانى تم بطريقة عادلة فان كل نقطة من نقاط الهيكل المكانى يجب أن تحتوى بالضرورة على نسبة متساوية من هذه الانشطة • وبمفهوم اخر لابد لكل مجموعة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية أن تستحوز او تحصل على او تتوطن فى جزء متساو مين اجمالى المساحة التى تشكل اجمالى الحيز المكانى محل الدراسة •

ولاتوجد مثل تلك الفروض فى الحياة العملية كما أن عدالة التوزيع مفهوم نسبى اذ من الصعب أن يكون فى دولة ما عدالة كاملة لتوزيع الدخل والسكان على وحدات الحيز المكانى • فضلا عن أن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المولدة للدخل بحكم ظروفها لايمكن أن تكون موزعة بشكل عادل على الحيز القومى • لذلك فان قياس درجة تركز او توزيع الانشطة مكانيا على وحدة مساحة الحيز القومى بتقسيماته الداخلية تعكس الى حد كبير التفاوت بين نصيب هذه التقسيمات ودرجة التركز فى بعض الوحدات المكانية • ويعكس هذا بطبيعة الحال مدى وجود طاقة استيعابية غير مستغله فى بعض الوحدات المكانية كمؤشر هام لاتخاذ السياسات المناسبة لاعادة التوزيع الرشيد لقوى النمو الكامنة فى الاقاليم • (١)

(١) انظر السيد محمد كيلانى و سيد محمد عبد المقصود، الفوارق الاقليمية فى مصر وطرق قياسها مذكرة خارجية رقم ١٣٢٤ مايو ١٩٨٢ ص ١٣ ـ ١٥ •

ولقياس درجة التركز استخدمت الدراسة بعض المعادلات المتعارف عليها على النحو التالى : (١)

$$\text{ت ك} = \frac{\text{مج} (\text{س} - \text{ص})}{2}$$

$$\text{ت د} = \frac{\text{مج} (\text{د} - \text{ص})}{2}$$

حيث ت ن ، ت د = معامل تركز السكان والدخل على الترتيب

س == النسبة المئوية للسكان فى المحافظة الى اجمالى السكان فى الدولة

د = النسبة المئوية للدخل فى المحافظافة الى اجمالى الدخل فى الدولة

ص = النسبة المئوية لمساحة المحافظة الى اجمالى المساحة المأهولة ٠

من الجدول رقم (١٤) يتضح مدى تركز السكان على وحدة المساحة اذ يتضح أن بعض الاشارات ذات دلالة موجبة (+) فى بعض المحافظات وذات دلالة سالبه (ـ) فى المحافظات الاخرى حيث تشير الدلالة الموجبة الى عدم عدالة توزيع السكان او الدخل بالزيادة على وحدة المساحة ٠

وبالتالى فان ناتج (س ـ ص) او (د ـ ص) لكل محافظة يدل على نسبة عدد السكان الذى يجب أن يتركوا المحافظة الى خارجها ، او الدخل الفائض الذى يجب اعادة توزيعه لتحقيق عدالة توزيع السكان والدخل على وحدة المساحة ٠ ولقد بلغ معامل تركز السكان والدخل ٠٦ر٠٢٧ ، ٠٩ر٠٤٠ على الترتيب لكل منهما فى عام ١٩٨٦ ٠ (٢)

ومن الجدول يتضح أيضا ان هناك محافظات مازالت طاقتها الاستيعابية المساحية مفتوحة لاستقبال سكان جدد مثل محافظة السويس (٠٩ر٠)* ودمياط (٠٦ر٠) والدقهلية (١ر٢٨) والشرقية (٢ر٣٦) وكفر الشيخ (٢ر٩٩) والبحيرة (٣ر١٢) والاسماعيلية (١ر٤٨) وبنى سويف (٠ر٣٦) والفيوم (٠ر٩٧) والمنيا (٠ر٤٤) وقنا (٠ر٢٦) واسوان (ـ١٢ر) ٠ وعلى النقيض من ذلك هناك محافظات اخرى يجب ان يخرج منها بعض السكان حتى يمكن تحقيق عدالة التوزيع بين السكان والمساحة مثل القاهره ٦ر٠٦ والاسكندرية ٢ر٢٢ وبورسعيد ٠ر٣٢ والقليوبية ١ر٢١ والغربية ـ٢٦ر والمنوفية ٠ر١٧ والجيزة ٢ر٤ واسيوط ٠ر١٢ وسوهاج ـ٠ر٣٧

(١) المرجع السابق ص ١٥

(٢) استبعدت محافظات الحدود لعدم تناسب مساحتها مع السكان من ناحية كما أنه يوجد بها مساحات كبيرة غير مستغلة ، ولذلك سوف يكون لها تأثير سلبى على حسابات معامل التركز ٠

* يلاحظ أن المساحة بدون قسم عتاقة ٠

جدول رقم (١٤)

حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة حسب بيانات ١٩٨٦

	عدد السكان	النسبة المئوية للسكان الى اجمالى الدولة س	المساحة كم٢	النسبة المئوية للمساحة الى جملة ص	س — ص (٢ — ٤) (٪)	تركز السكان (ت٠ك) (١)	جملة دخل المحافظة بالمليون	النسبة المئوية للدخل بالمحافظة الى اجمالى الدخل	د — ص ٨ — ٤ (١)	(ت ٠ د) تركز الدخل (١)
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
القاهرة	٦٠٦٨٦٩٥	١٢٫٧٣	٢١٤٫٢٠	٦١٫٠	١٢٫١٢	٦٫٠٦	٥٥٣٧٫٨	١٩٫٩٦	١٩٫٣٥	٩٫٦٧
الاسكندرية (٢)	٢٩٢٦٨٥٩	٦٫١٤	٣١٤٫٤٠	٨٩٫٠	٥٫٢٥	٢٫٦٢	٢٧١٩٫٥	٩٫٨٠	٨٫٩١	٤٫٤٥
بور سعيد	٤٠١١٧٢	٠٫٨٤	٧٢٫٠٧	٢٠٫٠	٠٫٦٤	٠٫٣٢	٣٤٩٫١	١٫٢٦	١٫٠٦	٠٫٥٣
السويس (٣)	٣٢٧٧١٧	٠٫٦٩	٣٠٦٫٩٠	٨٧٫٠	(٠٫١٨)	(٠٫٠٩)	٢٧٤٫٣	٠٫٩٩	١٫٢	٠٫٠٦
دمياط	٧٤٠٣٦٥	١٫٥٥	٥٨٩٫١٧	١٧٫١	(٠٫١٢)	(٠٫٠٦)	٥٦٠٫٦	٢٫٠٢	٠٫٣٥	٠٫١٧
الدقهلية	٣٤٨٤١٠٢	٧٫٣١	٣٤٧٠٫٩٠	٩٫٨٦	(٢٫٥٥)	(١٫٢٨)	١٦٧٢٫١	٦٫٠٣	(٣٫٨٣)	(١٫٩١)
الشرقية	٣٤١٤٣٠٨	٧٫١٦	٤١٧٩٫٥٥	١١٫٨٨	(٤٫٧٢)	(٢٫٣٦)	١٤٨٣٫٤	٥٫٣٥	(٦٫٥٣)	(٣٫٢٧)
القليوبية	٢٥١٥٩٢٤	٥٫٢٧	١٠٠١٫٠٩	٢٫٨٤	٢٫٤٣	١٫٢١	١٧٢٠٫٢	٦٫٢٠	٣٫٣٦	١٫٦٨
كفر الشيخ	١٨٠٩٢٢١	٣٫٧٩	٣٤٣٧٫١٢	٩٫٧٧	(٥٫٩٨)	(٢٫٩٩)	٧٦١٫٦	٢٫٧٥	(٧٫٠٢)	(٣٫٥١)
الغربية	٢٨٨٤٥٩٩	٦٫٠٥	١٩٤٢٫٢١	٥٫٥٣	٠٫٥٢	٠٫٢٦	١٦٠١٫٣	٥٫٧٧	٢٫٤	١٫٢
المنوفيه	٢٢٢١٣١٥	٤٫٧٠	١٥٣٢٫١	٤٫٣٥	٠٫٣٥	٠٫١٧	٩٧٤٫٥	٣٫٥١	(٠٫٨٤)	(٠٫٤٣)
البحيرة	٣٢٤٨٨٢٩	٦٫٨١	٤٥٨٩٫٥	١٣٫٠٤	(٦٫٢٣)	(٣٫١٢)	١٥٧٧٫٣	٥٫٦٨	(٧٫٣٦)	(٣٫٦٨)
الاسماعيلية	٥٤٥٢٥٩	١٫١٤	١٤٤١٫٥٩	٤٫١٠	(٢٫٩٦)	(١٫٤٨)	٢٩٩٫٨	١٫٠٨	(٣٫٠٢)	(١٫٥١)
الجيزة	٣٧٢٥٤٢٠	٧٫٨١	١٠٥٨٫٢	٣٫٠١	(٤٫٨)	٢٫٤	٢٦٩٥٫٣	٩٫٧١	٦٫٧	٣٫٣٥
بنى سويف	١٤٤٩٢٢٩	٣٫٠٤	١٣٢١٫٧	٣٫٧٦	(٠٫٧٢)	(٠٫٣٦)	٥٦٩٫١	٢٫٠٥	(١٫٧١)	(٠٫٨٦)
الفيوم	١٥٥١٢١٤	٣٫٢٥	١٨٢٧٫٢	٥٫١٩	(١٫٩٤)	(٠٫٩٧)	٦٦٨٫١	٢٫٤١	(٢٫٧٨)	(١٫٣٩)
المنيا	٢٦٤٥١١٢	٥٫٥٤	٢٢٦١٫٧٢	٦٫٤٣	(٠٫٨٩)	(٠٫٤٤)	١٠٥٥٫٨	٣٫٨١	(٢٫٦٢)	(١٫٣١)
اسيوط	٢٢١٥٦٧٩	٤٫٦٤	١٥٥٣٫٠٠	٤٫٤١	٠٫٢٣	٠٫١٢	٨٨٣٫٠	٣٫١٨	(١٫٢٣)	(٠٫٦٢)
سوهاج	٢٤٤٧٠٣٣	٥٫١٣	١٥٤٧٫٢	٤٫٤٠	٠٫٧٣	٠٫٣٧	١٠٢٧٫٦	٣٫٧	(٠٫٧)	(٠٫٣٥)
قنا	٢٢٥٨٩٢٦	٤٫٧٤	١٨٥٠٫٧	٥٫٢٦	(٠٫٥٢)	(٠٫٢٦)	٩٣٨٫٣	٣٫٣٨	(١٫٨٨)	(٠٫٩٤)
اسوان	٨٠٩٢٠٤	١٫٧٠	٦٧٨٫٥	١٫٩٣	(٠٫٢٣)	(٠٫١٢)	٣٧٦٫٢	١٫٣٦	(٠٫٥٧)	(٠٫٢٩)
	٤٧٦٩٠١٨٢	١٠٠	٣٥١٨٩٫٠٢	١٠٠	٥٤٫١٢*	٢٧٫٠٦	٢٧٧٤٤٫٩	١٠٠	٨٠٫١٨	٤٠٫٠٩
					مج(س ــ ص)				مج(د ــ ص)	

* بدون الاشارة

∴ ت ك = ٥٤٫١٢ / ٢ = ٢٧٫٠٦

ت د = ٨٠٫١٨ / ٢ = ٤٠٫٠٩

(١) الأرقام بين الاقواس بالسالب

(٢) الاسكندرية بدون مساحة العامرية

(٣) السويس بدون مساحة قسم عتاقة ٠

ومن تحليل معامل التركز للدخل يتضح أن هناك محافظات يتركز فيها الدخل ووحدات أخرى تحتاج الى دخول اضافية حتى يمكن أن يحدث التعادل النسبى بين المحافظات فى مؤشرى السكان والدخل مقاسا بوحدة المساحة • ومن الجدول رقم (١٤) يتضح أن معامل تركز الدخل أعلى من معامل تركز السكان • وهذا يعنى أن الدخل اكثر تركزا من السكان وبالتالى تركز الطلب الكلى على سلع الاستهلاك النهائى والسلع الانتاجية وخاصة السلع الصناعية لما لها من مرونة دخلية عالية • (١) وهذه النتيجة النظرية على جانب كبير من الاهمية وبالذات عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية بهدف اعادة توزيع توطن الانشطة والسكان (٢)

٧ ـ مواطن الضعف فى تقديرات الدخل الفردى فى التعبير عن الفقر

تحمل تقديرات الدخل الفردى كثيرا من العيوب عند تقدير مستوى التقدم او التخلف او تقدير مستويات الفقر داخل المجتمعات وقد يرجع ذلك لعدة اسباب نركز منها :ـ

(١) أن هذا المؤشر عباره عن معدل ناتج عن قسمة الناتج القومى او الاقليمى على عدد السكان حيث يكون الناتج تساوى نصيب كل فرد من افراد المجتمع من الدخل وبذلك لايعكس الفروق الحقيقية بين الافراد او بين الاقاليم ، وبالتالى فان هذا المؤشر يخفى كثيرا من أوضاع الفقراء •

(٢) ان هذا المؤشر لايعبر عن رفاهة الافراد داخل المجتمع اذ أن هناك مؤشرات اجتماعية اخرى يجب أخذها فى الاعتبار مثل الاميه السائدة فى المجتمع نسبة وفيات الاطفال والوضع الغذائى ومدى توفر مياه الشرب النقية ••• الخ •

وترجع اهمية هذه المعايير الى الاتى :ـ (٣)

(أ) تميزها عن تقدرات الدخل الفردى لقياسها النتائج النهائية لعملية التنمية وليس قياس مدخلاتها فقط •

(ب) أن تلك المؤشرات تعتبر مجموعه مدخلات يمكن ادراجها ضمن قائمة الاحتياجات الاساسية •

---

(١) المرجع السابق ص ٧

(٢) انظر تفصيلات اكثر المرجع السابق •

(٣) اليونسيف (منظمة الامم المتحدة للاطفال) ، وضع الاطفال فى العالم ، ١٩٨٩ ص٧٥ـ٧٧ •

(حـ) تعتبر أكثر واقعية لقياس الرفاه الاجماعى من معيار نصيب الفرد من الدخل ٠

(د) ان المؤشرات الاجتماعية اكثر موضوعية وغير متحازه ولاتعطى دلاله معينه لفئة معينه دون أخرى مثل مقياس نصيب الفرد من الدخل ٠

ومن ناحية أخرى فان المؤشرات الاجتماعية يكتنفها هى الاخرى بعض القصور نذكر منـــا الاتـــى :ـ

- عدم توفر الكثير من المعلومات الاحصائية التى تعطى دلالات كمية للمؤشرات الاجتماعية ٠
- من الصعب توحيد تلك المؤشرات فى مؤشر واحد لعدم وجود قاعدة نظرية متفق عليهـــا يمكن على أساسها استخراج معامل واحد كما هو الحال فى مؤشر نصيب الفرد من الدخـــل القومى ٠

يتضح مما سبق أن معيار نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى مفيد فى أغـــراض كثيره الا أن قصوره واضح فى التعبير عن مستويات الفقر داخل المجتمع ٠ فنصيب الفرد من الدخـــل القومى لايعكس المستويات الحقيقية للدخل الحقيقى بالاضافة الى الخدمات الاجتماعية التى تمولهـــا الحكومات كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الاخرى ٠ وفضلا عما سبق لاتعكس الاسعار الرسميـــة للعملات القوة الشرائية المحلية ومن ثم فان عملية المقارنة بين الدول من هذا المنظور غالبـــا ماتكون قاصره٠ ذلك أن اختلاف الاسعار المحلية والمناخ والظروف الطبيعية والاجتماعية غالبـــا ماتشكل وتوجه مسارات صرف وانفاق الدخول فى كل مجتمع تبعا لظروفه التى تختلف عن المجتمعـــات الاخرى ٠

٨- بعض المؤشرات الاجتماعية المكملة لمعيار الدخل الفردى

مما سبق يتضح أن الاهتمام يجب أن ينصب أيضا على مؤشرات اخرى أفضل لمعرفة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع . ومن المؤكد أنه بالرغم من اهمية نصيب الفرد من الدخل القومى من الناحية الاقتصادية الا أنه مؤشر غير دقيق للتعبير عن مستوى معيشة الافراد وبالذات لمجموعات معينه بسبب عدم قدرته على عكس الفروق الحقيقية بين افراد المجتمع الواحد من حيث التوزيع العادل للدخل .فهذا المؤشر لايعكس العلاقة بينه وبين نسبة الامية وانتشار الامراض ووفيات الاطفال دون سن الخامسة ونسب البطالة بين السكان .. الخ. (١)

ولهذا ترى منظمة اليونسيف أن " مقارنة معيار الناتج القومى الاجمالى للفرد الواحد مع المؤشرات الاجتماعية المختلفة تصبح اكثر فائدة عندما تطبق على البلدان التى تتساوى نسبة النمو الاقتصادى فيها (ومن هنا يمكن استعمال المؤشرات الاجتماعية كمكمل لمعيار الناتج القومى الاجمالى " (٢)

(أ) وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة

يرجع الاهتمام بوفيات الاطفال دون سن الخامسة لما يعكسه هذا المؤشر للوضع الغذائى للامهات ومستوى ثقافتهن الصحية . كما يعكس هذا المؤشر مدى تركز الخدمات الصحية التى يمكن أن تقدم للاطفال من تحصينات وطرق وقاية الاطفال من الامراض التى تؤدى الى وفاتهم . وبصفة عامة يعكس هذا المؤشر مدى توافر الدخل والغذاء للعائلات فضلا عن توافر الخدمات الاخرى من مياه مصالحه للشرب ونظافة عامه ومدى سلامة بيئة الطفل . (٣)

ودلالات هذا المؤشر مفيده جدا اذ يعكس بصفة عامة مدى تلبية الاحتياجات الاساسية لسكان المجتمع ومدى رفاهيتهم . وفى ذلك يشير تقرير اليونسيف الى ان " المؤشرات الاجتماعية مثل معدل وفيات الاطفال دون الخامسه والعمر المتوقع وتوفر المياه الصالحة للشرب ونسبةتعليم الكبار ، خاصة بين النساء ونسبة الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية ، هى افضل طريقة لمعرفة الاوضاع الحقيقية للفقراء " . (٤)

---

(١) المرجع السابق
(٢) المرجع السابق صـ ٧٧
(٣) المرجع السابق صـ ٨٢
(٤) المرجع السابق صـ ٨٥ .

وفى مصر يبلغ عدد الوفيات بين الاطفال الاقل من سنه واحدة ٨٩٩٤٦ طفلا فى حين يبلغ عدد الوفيات من سن ١ — ٥ سنوات ٤٢٩٢٦ طفلا فى عام ١٩٨٦ ، وبذلك يبلغ معدل الوفيات لكل منهما بالنسبة لكل ١٠٠٠ من المواليد ١ر٤٧ ، ٥ر٢٢ طفلا على الترتيب • كما يبلغ اجمالى عدد وفيات الاطفال الاقل من ٥ سنوات ١٣٢٨٧٢ طفلا فى عام ١٩٨٦ ، وبذلك بلغ معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من المواليد ٦ر٦٩ طفلا ، كما بلغ معدلوفياتهم ٨ر٢ طفلا لكل الف من السكان •

ويتفاوت معدل وفيات الاطفال الاقل من سنه بين محافظة وأخرى ففى حين يصل الى٦ر٧٦ ، ٤ر٦٢ ، ٣ر٦٠ ، ٥ر٥٨ لكل ١٠٠٠ من المواليد فى كل من محافظات اسوان والجيزه وسوهاج والمنيا على الترتيب يبلغ هذا المعدل ٧ر١٤ و ٩ر٢٤ ، ٩ر٢٥ ، ٦ر٢٧ فى كل من محافظات جنوب سيناء وكفر الشيخ وشمال سيناء وبورسعيد على الترتيب • وفى حين يبلغ معدل وفيات الاطفال من ١—٥ سنوات لكل ١٠٠٠ من المواليد ادناه فى محافظات بورسعيد ومطروح وشمال سيناء والسويس حيث يبلغ هذا المعدل ٠ر٧ ، ٩ر٧ ، ٦ر٨ ، ٧ر٨ على الترتيب يصل هذا المعدل اقصاه فى محافظتى المنيا سوهاج،حيث يبلغ ٨ر٣٩ ، ٧ر٣٥ على الترتيب •

وبصفه عامة ، بلغ أعلى معدل وفيات الاطفال الاقل من ٥ سنوات ٣ر١٠٩ ، ٣ر٩٨ ، ٠ر٩٦ ، ٢ر٩٠ فى محافظات اسوان والمنيا وسوهاج والجيزة على الترتيب ، فى حين يبلغ هذا المعدل ٨ر٢٤ ، ٦ر٢٨ ، ٥ر٣٤و٥ر٤١ فى كل من محافظات جنوب سيناءوالمنوفية وبورسعيد وشمال سيناء وكفر الشيخ على الترتيب•

ونتيجة لاختلاف معدلات وفيات الاطفال الاقل من ٥ سنوات بين المحافظات المختلفة اختلف ترتيبها • ففى الوقت الذى بلغ معدل الوفيات ٨ر٢٤ فى جنوب سيناء الامر الذى ادى احتلالها للمركز الاول ، ارتفع هذا المعدل الى ٣ر١٠٩ فى محافظة اسوان مما ادى الى احتلالها للمركز الاخير ، وهكذا نجد ان هناك اختلاف فى ترتيب المحافظات المختلفة انظر الجدول رقم (١٥) •

جدول رقم (٢٥)

اعداد المواليد والقياس ومعدلات الوفيات للأطفال الرضع والاقل من خمس سنوات لمحافظات الجمهورية

المحافظة	اعداد الوفيات		اجمالى عدد المواليد	اجمالى عدد السكان ×	معدل الوفيات الى كل ١٠٠٠ من المواليد			الترتيب	معدل الوفيات (٥-) الى اجمالى السكان	الترتيب
	١-	٥-١			١-	٥-١	٥-			
القاهرة	٩٦٦٤	٢٤٤٣	١٨٥٦٨٥	٦٠٦٨٦٩٥	٥٢ر٠	١٣ر٢	٦٥ر٢	١٥	٢ر٠	١٠
الاسكندرية	٣٤٨٥	٩٤٧	٩٠٦٨٨	٢٩٢٦٨٥٩	٣٨ر٤	١٠ر٤	٤٨ر٩	٩	١ر٥	٤
بور سعيد	٣٢١	٨١	١١٦٤٠	٤٠١١٧٢	٢٧ر٦	٧ر٠	٣٤ر٥	٢	١ر٠	١
السويس	٥٥٠	١٠٥	١٢٠٣٨	٣٢٧٧١٧	٤٥ر٧	٨ر٧	٥٤ر٤	١١	٢ر٠	١٠
دمياط	٧٥٨	٢٦٤	٢٧١٥١	٧٤٠٣٦٥	٢٧ر٩	٩ر٧	٣٧ر٦	٤	١ر٤	٣
الدقهلية	٣٧٠٤	١٧٤٥	١٣٠٦٧٩	٣٤٨٤١٠٢	٢٨ر٣	١٣ر٤	٤١ر٧	٦	١ر٦	٥
الشرقية	٥٤٢٧	٣١٣٣	١٣٨٣٤٤	٣٤١٤٣٠٨	٢٩ر٢	٢٢ر٧	٦١ر٩	١٤	٢ر٥	١٤
القليوبية	٤٩٣٣	٢٠٤١	٩٦٨٤٤	٢٥١٥٩٢٤	٥٠ر٩	٢١ر١	٧٢ر٠	١٦	٢ر٨	١٧
كفر الشيخ	١٨٢٣	١٢١٥	٧٣١٦٣	١٨٠٩٢٢١	٢٤ر٩	١٦ر٦	٤١ر٥	٥	١ر٧	٦
الغربية	٣٨٥٩	١٤٦٥	١٠٣٣٤٩	٢٨٨٤٥٩٩	٣٧ر٣	١٤ر٢	٥١ر٥	١٠	١ر٨	٨
المنوفية	٤٦٤٦	٢٠٦١	٨٥٣١٢	٢٢٢١٣١٥	٥٤ر٥	٢٤ر٢	٢٨ر٦	٢٠	٣ر٠	١٨
البحيرة	٥٠٤٧	٢٦٢٢	١٢٨٧٤١	٣٢٤٨٨٢٩	٣٩ر٢	٢٠ر٤	٥٩ر٦	١٣	٢ر٤	١٢
الاسماعيلية	٦٩٣	٣٣٤	٢١٢٧١	٥٤٥٢٥٩	٣٢ر٦	١٥ر٧	٤٨ر٣	٨	١ر٩	٩
الجيزة	٩١٣٣	٤٠٧٣	١٤٦٤٦٠	٣٧٢٥٤٢٠	٦٢ر٤	٢٧ر٨	٩٠ر٢	٢٣	٣ر٥	١٩
بنى سويف	٣٨٩٨	٢٠٣٢	٦٩٠٩١	١٤٤٩٢٢٩	٥٦ر٤	٢٩ر٤	٨٥ر٨	٢٢	٤ر١	٢٣
الفيوم	٣٨٢٨	٢٠٢١	٧٧٢٢٠	١٥٥١٢١٤	٤٩ر٦	٢٦ر٢	٧٥ر٧	١٩	٣ر٨	٢٢
المنيا	٧٠٥٩	٤٧٩٩	١٢٠٦٢٩	٢٦٤٥١١٢	٥٨ر٥	٣٩ر٨	٩٨ر٣	٢٥	٤ر٥	٢٤
اسيوط	٥٦٨٩	٢٥٠٦	٩٩٧٥٥	٢٢١٥٦٧٩	٥٧ر٠	٢٥ر١	٨٢ر٢	٢١	٣ر٧	٢٠
سوهاج	٦٩٢٦	٤٠٩٤	١١٤٧٦٥	٢٤٤٧٠٣٣	٦٠ر٣	٣٥ر٧	٩٦ر٠	٢٤	٤ر٥	٢٤
قنا	٤٨١١	٣٥٠٨	١١٢٧١٣	٢٢٥٨٩٢٦	٤٢ر٧	٣١ر١	٧١ر٨	١٨	٣ر٧	٢٠
اسوان	٢٧٢٢	١١٦٢	٣٥٥٢٧	٨٠٩٢٠٤	٧٦ر٦	٣٢ر٧	١٠٩ر٣	٢٦	٤ر٨	٢٦
البحرالاحمر	١٦٣	٤٣	٣٦٦٢	٨٩٧٢٤	٤٤ر٥	١١ر٧	٥٦ر٣	١٢	٢ر٣	١٣
الوادى الجديد	٢٣٠	٧٣	٤٢٠٨	١١٣٤٠٥	٥٤ر٧	١٧ر٣	٧٢ر٠	١٦	٢ر٧	١٦
مطروح	٣٤٣	٧٥	٩٤٥٧	١٦١١٦٣	٣٦ر٣	٧ر٩	٤٤ر٢	٧	٢ر٦	١٥
شمال سيناء	٢١٥	٧١	٨٢٩٤	١٧٠٨٣٥	٢٥ر٩	٨ر٦	٣٤ر٥	٢	١ر٧	٦
جنوب سيناء	١٩	١٣	١٢٨٩	٢٨٩٢٩	١٤ر٧	١٠ر١	٢٤ر٨	١	١ر١	٢
اجمالى الجمهورية	٨٩٩٤٦	٤٢٩٢٦	١٩٠٧٩٧٥	٤٨٢٥٤٢٣٨	٤٧ر١	٢٢ر٥	٦٩ر٦		٢ر٨	

المصدر :ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ادارة المواليد والوفيات والاحصاءات الحيوية ١٩٨٦

× الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٦ ، المرجع السابق .

(ب) نسبة الامية بين السكـان

تعتبر الاميه مرض اجتماعى خطير ولم يصبح التعليم ترفا بل حقا من حقوق الانسان داخل أى مجتمع من المجتمعات • وفى العصر الحديث بتوقف بقاء الشعوب على ماتساهم به فى الحضارة الانسانية ويتوقف هذا بطبيعة الحال على التعليم الذى أصبح وسيله لتواصل الثقافات ونشرها بجانب كونة مطلبـا اجتماعيـا •

فالامية تشد المجتمع بعيدا عن مجريات التاريخ وتبعده عن تطوره الحضارى نتيجة ماتؤثر بـه على البنيان الاقتصادى والاجتماعى من تدهور الامر الذى يؤدى الى عدم تماسك تلك الانساق (الاجتماعيـة والاقتصادية) •ويؤدى عدم تناسق الانساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى تاكل النسيج الاجتماعـى للمجتمع الامر الذى يؤثر على الانساق التنظيمية والقانونية والسياسية فيدخل المجتمع فى حلقة مفرغـة تؤدى فى النهاية الى تكريس الفقر والتخلف • ولهذا تعد الامية احد العوائد الصلبة التى تواجه عمليـة التنمية فى الدول النامية •

ولقد اشارت بعض الدراسات الى الاسباب التى تزيد من حجم مشكلة الامية وحددتها فى الاتى:(١)

ـ " ارتفاع معدلات الفاقد التعليمى وضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم " •

ـ " ارتفاع ظاهرة الرسوب فى التعليم الابتدائى "

ـ " ارتفاع نسب التسرب فى المدارس الابتدائية " •

ـ " عدم عداله توزيع الخدمات التعليمية " •

ـ " سيادة بعض العادات والتقاليد التى تحرم الاناث من التعليم " •

ـ " قصور المدارس وعدم قدرتها على الاستيعاب الكامل للملزمين " •

ـ " عدم وجود قواعد وضوابط لردع المتخلفين عن الالتحاق بالمدارس الابتدائية "•

ـ سوء التنظيم •

ـ عدم الرغبة الحقيقية فى موجهة الامية مما يؤدى الى تراخى المسئولين عن ادارة مؤسسات محو الاميه •

---

(١) محمد عزت عبد الموجود ، عزه سليمان ، علا الحكيم ، الوضع الراهن فى مجال التعليم الابتدائى ومحو الامية فى جمهورية مصر العربية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ـ مكتب اليونيسكو الاقليمى للتربية (عربيل) فبراير ١٩٩٠ ص ١٢ـ١٤•

جدول رقم (١٦)

عدد الاميين حضر وريف ونسبهم الى الاجمالى ولعدد السكان فى الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر موزعة على المحافظات عام ١٩٨٦

المحافظات	عدد الاميين								عدد السكان فى سن ١٠ سنوات فأكثر	الترتيب	نسبة الامية لعدد السكان بالمحافظة %	عدد السكان فى الفئة ١٠ سنوات فأكثر	الترتيب	نسبة الاميةلعدد السكان فى الحضر ١٠سنوات فأكثر	الترتيب
	الحضر	% للاجمالى	الريف	% للاجمالى	الجملة	النسبة المئوية	الترتيب					الحضر			
القاهرة	١٤٢٧٧٠٧	٨ر٣	—	—	١٤٢٧٧٠٧	٨ر٣	٢٦	٤٦١٢٣٤٢	٤٦١٢٣٤٢	٢	٣١	٤٦١٢٣٤٢	٢	ـ٣١ر	٤
الاسكندرية	٧٥٢٤١١	٤ر٤	—	—	٧٥٢٤١١	٤ر٤	١٣	٢٢٢٧٤٦٠	٢٢٢٧٤٦٠	٤	٣٣ر٨	٢٢٢٧٤٦٠	٤	٣٣ر٨	٧
بور سعيد	٩٧٣٣٧	٠ر٦	—	—	٩٧٣٣٧	٠ر٦	٧	٣٠٦٢٨٤	٣٠٦٢٨٤	٣	٣١ر٨	٣٠٦٢٨٤	٣	٣١ر٨	٥
السويس	٨١٩٢٥	٠ر٥	—	—	٨١٩٢٥	٠ر٥	٦	٢٣٧٢١٧	٢٣٧٢١٧	٥	٣٤ر٥	٢٣٧٢١٧	٥	٣٤ر٨	١١
جملةالمحافظات الحضرية	٢٢٦٠٣٨٠	١٣ر٨	—	—	٢٢٦٠٣٨٠	١٣ر٨	٢	٧٣٨٣٣٠٣	٧٣٨٣٣٠٣	١	ـ٣٢ر	٧٣٨٣٣٠٣	١	٣٢ر٠	١
دمياط	٥٢٦٤٥	٣ر٠	١٩٠٢٧٦	١ر١	٢٤٢٩٢١	١ر٤	٩	٥٤٥٧٠٢	٥٤٥٧٠٢	٩	٤٤ر٥	١٤٤٢١٤	٩	٣٦ر٥	١٣
الدقهلية	٢٥٢٩٤٣	٥ر١	٩٨٥٢٠٥	٥ر٧	١٢٣٨١٤٨	٧ر٢	٢٣	٢٥٢٠٧٣٠	٢٥٢٠٧٣٠	١٤	٤٩ر١	٦٨٤٣٨٩	١٤	٣٧ر٠	١٤
الشرقية	١٨٣٠٤٣	١ر٠	١٠٩١٦٤٨	٦ر٤	١٢٧٤٦٩١	٧ر٤	٢٤	٢٤٠٠٨٧٩	٢٤٠٠٨٧٩	١٦	٥٣ر١	٥٢٨١٦٤	١٦	٣٤ر٧	١٠
القليوبية	٣٠٠٧٩٧	١ر٧	٥٠٦٠٠٥	٣ر٠	٨٠٦٨٠٢	٤ر٧	١٦	١٧٦٠٩٣٨	١٧٦٠٩٣٨	١١	٤٥ر٨	٧٧٦٩٠٣	١١	٣٨ر٧	١٧
كفر الشيخ	١٣٥١٠٢	٠ر٨	٦٤٣٤٤٤	٣ر٧	٧٧٨٥٤٦	٥ر٤	١٤	١٢٩١٨٥٣	١٢٩١٨٥٣	٢٥	٦٠ر٣	٣٠٦٤٤٣	٢٥	٤٤ر١	٢٠
الغربية	٢٣٥٧٦١	١ر٣	٧٦٥٦٤٠	٤ر٥	١٠٠١٤٠١	٥ر٨	١٨	٢١٠٢٤٧٠	٢١٠٢٤٧٠	١٢	٤٧ر٦	٧١٤٤٢٩	١٢	٣٣ر٠	٦
المنوفية	١٢٠٤٤٦	٠ر٧	٦٤٦١٧٥	٣ر٨	٧٦٦٦٢١	٤ر٥	١٤	١٥٩٤١٤٥	١٥٩٤١٤٥	١٣	٤٨ر١	٣٣٠٨٩٤	١٣	٣٦ر٤	١٢
البحيره	٢٣٣١٦٧	١ر٤	١٠٨٠٠٨٣	٦ر٣	١٣١٣٢٥٠	٧ر٧	٢٥	٢٢٨٤٧٩١	٢٢٨٤٧٩١	١٨	٥٧ر٥	٥٦٠٥٤٥	١٨	٤١ر٦	١٩
الاسماعيلية	٦٠٤٩٩	٤ر٠	١٠٢١١٨	٥ر٠	١٦٢٦١٧	٠ر٩	٨	٣٨٨٢٢٧	٣٨٨٢٢٧	٨	٤١ر٨	١٩٥٤٨١	٨	٣٠ر٩	٣
جملة محافظات الوجهالبحرى	١٥٧٤٤٠٣	٩ر٢	٦٠١٠٥٩٤	٣٥ر٠	٧٥٨٤٩٩٧	٤٤ر٢	٤	١٤٨٩٠١٣٥	١٤٨٩٠١٣٥	٣	٥٠ر٩	٤٢٤١٤٦٢	٣	٣٧ر١	٣
الجيزة	٥٣٤٥٤٣	٣ر١	٦٣٤٥٤٩	٣ر٧	١١٦٩٠٩٢	٦ر٨	٢١	٢٥٩٣٩٩٤	٢٥٩٣٩٩٤	١٠	٤٥ر١	١٥٤٧٤٠٩	١٠	٣٤ر٥	٩
بنى سويف	١١٦٢٠٤	٠ر٧	٥١٦١١٠	٣ر٠	٦٣٢٣١٤	٣ر٧	٢١	١٠٠٠٤٧٣	١٠٠٠٤٧٣	٢٢	٦٣ر٢	٢٦١٨٠٣	٢٢	٤٤ر٤	٢٢
الفيوم	١١٩٧٣٠	٠ر٧	٥٦٨٨٨٤	٣ر٣	٦٨٨٦١٤	٤ر٠	١٢	١٠٤١٠٣٠	١٠٤١٠٣٠	٢٦	٦٦ر١	٢٥٦٤٠١	٢٦	٤٦ر٧	٢٦
المنيا	١٥٩٩٤٨	٠ر٩	١٠٢٨٩٧٩	٦ر٠	١١٨٨٩٢٧	٦ر٩	٢٢	١٦٣٦٣٨٥	١٦٣٦٣٨٥	٢٤	٦٤ر٧	٤٠٣٦٠٩	٢٤	٣٩ر٦	١٨
اسيوط	١٨٨١٧٧	١ر١	٧٦٥٣٥٢	٤ر٥	٩٥٣٥٢٩	٦ر٥	١٧	١٥٤٢٣٦٥	١٥٤٢٣٦٥	٢١	٦١ر٨	٤٥٠٦٤٣	٢١	٤١ر٨	٢١
سوهاج	١٧٥٣٥٢	١ر٠	٩٣٤٥٣٣	٥ر٥	١١٠٩٨٨٥	٦ر٥	٢٠	١٧١٤٧٨٥	١٧١٤٧٨٥	٢٤	٦٤ر٧	٣٨٤٠٢٨	٢٤	٤٥ر٧	٢٤
قنا	١٧١٠٥٣	١ر٠	٨٣١٢٣٩	٤ر٨	١٠٠٢٢٩٢	٥ر٨	١٨	١٥٨٠١٤٨	١٥٨٠١٤٨	٢٣	٦٣ر٤	٣٨٢٢٣٨	٢٣	٤٤ر٨	٢٣
أسوان	٨٨٥٧٤	٥ر٠	١٨٤٢٠٦	١ر١	٢٧٢٧٨٠	٦ر١	١٠	٥٨١٢٣٠	٥٨١٢٣٠	١	١٢ر٦	٢٣٤٢٢٢	١	٣٧ر٨	١٦
جملة الوجه القبلـــى	١٥٥٣٥٨١	٩ر١	٥٤٦٣٨٥٢	٣١ر٩	٧٠١٧٤٣٣	٤١ر٠	٣	١١٨٩٠٤١٠	١١٨٩٠٤١٠	٤	٥٩ر٠	٣٩٢٠٣٥٣	٤	٣٩ر٦	٤
البحر الأحمر	١٨٧١٨	٠ر١	٥٤٠٠	٠٠	٢٤١١٨	٠ر٠	١	٦٣٢٦٩	٦٣٢٦٩	٧	٣٨ر١	٥٤٣٨٤	٧	٣٤ر٤	٨
الوادى الجديد	١٠٠٠٩	٠ر١	٢٠٢٨٧	١ر٠	٣٠٢٩٦	٠ر٢	٣	٨٠٢٧٧	٨٠٢٧٧	٦	٣٧ر٧	٣٦٣٠٠	٦	٣٧ر٦	٢
مطروح	٢٥٠٧٧	٢ر٠	٣٥٣٩٢	٢ر٠	٦٠٤٦٩	٠ر٢	٥	١٠٣٥٨٢	١٠٣٥٨٢	١٩	٨٥ر٤	٥٤٤٦٦	١٩	٤٦ر٠	٢٥
شمال سيناء	٢٨٠٥٨	٠ر١	٣٠٨٣٣	٢ر٠	٥٨٨٩١	٠ر٣	٤	١١٩٢٦٦	١١٩٢٦٦	١٥	٤٩ر٤	٧٤٦٤٧	١٥	٣٧ر٦	١٥
جنوب سيناء	٢٢٣٩	٠٠	٨٧٧٤	٠ر١	١١٠١٣	٠ر١	١	٢٠٧٢٩	٢٠٧٢٩	١٦	٥٣ر١	٩٢١٦	١٦	٢٤ر٣	١
جملة محافظات الحدود	٨٤١٠١	٠ر٥	١٠٠٦٨٦	٠ر٦	١٨٤٧٨٧	١ر١	١	٣٨٧١٢٣	٣٨٧١٢٣	٢	٤٧ر٧	٢٢٩٠١٣	٢	٣٦ر٧	٢
جملة الجمهورية	٥٥٧٢٤٦٥	٣٢ر٥	١١٥٧٥١٣٢	٦٧ر٥	١٧١ ٤٧٥٩٧	١٠٠		٢٤٥٥٠٩٧١	٢٤٥٥٠٩٧١		٤٩ر٦	١٥٧٧٤١٢١		٣٥ر٣	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ النتائج النهائية لتعداد السكان والاسكان والمنشآت (المجلد الثانى) اجمالى الجمهورية باللغة الانجليزية الجدول رقم (٨) .

(١) .... تعنى أن الرقم أقل من ١ر٠

يبلغ عدد الاميين فى مصر ١٧١٤٧٥٩٧ فردا حسب بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ ، منها ٥٥٧٢٤٦٥ فردا فى الحضر و١١٥٧٥١٣٢فردا فى الريف بنسبة ٣٢ر٥ ٪ و ٦٧ر٥٪فى كل منهما على الترتيب • كما تبلغ نسبة الامية ٤٩ر٦٪ من اجمالى السكان فى سن ١٠ سنوات فاكثر وهى نسبة تقترب من نصف عدد السكان فى هذا السن . ومن الجدول رقم(١.٧) يلاحظ تفاوت عدد الاميين بين المحافظات المختلفة حيث تبلغ اكبر نسبة فى عدد الاميين فـــــى محافظة القاهرة يليها محافظات البحيرة والشرقية والدقهلية والمنيا والجيزة وسوهاج حيث تبلغ هــذه النسبة ٨ر٣٪ ، ٧ر٧٪ ، ٤ر٧٪ ، ٢ر٧٪ ، ٨ر٦٪ ، ٥ر٦٪ من اجمالى عدد الاميين على الترتيب • وتبلغ نسبة الامية ادناها فى محافظات الحدود الخمس ومحافظات القناه الثلاث ودميــاط وأسوان •

وبصفة عامة تقل نسبة الامية فى محافظات الحدود عنها فى باقى المحافظات الاخرى حيث يبلغ نصيبها النسبى من عدد الاميين ١ر١٪ فى حين يبلغ نصيب المحافظات الحضرية ومحافظات الوجــة القبلى ومحافظات الوجه القبلى ٨ر١٣٪ ، ٠ر٤١ ٪ و ٢ر٤٤٪ على الترتيب•

وقياس عدد الاميين الى عدد السكان فى سن عشر سنوات فأكثر قياسا ذا دلالة اكبر من مجـــرد نصيب كل محافظة من عدد السكان الاميين فىالتعبيرعن مدى انتشار الامية بين السكان • وبطبيعــة الحال ادى استخدام هذا المعيار الى تغيير ترتيب المحافظات ، فمثلا كان ترتيب القاهرة ٢٦ مــن حيث نسبة عدد الاميين بها الى اجمالى عدد الاميين على مستوىالجمهورية ، اصبح الثانى باستخـــدام المعيار الاخير الذى يقارن عدد الاميين بعدد سكان المحافظة • ونتيجة تطبيق هذا المعيـــــار اصبحت اسوان فى المركز الاول حيث تبلغ نسبة عدد الامين الى عدد السكان ٦ر١٢٪ ، يليهـــــا فى ذلك محافظات القاهرة وبورسعيد والاسكندرية والسويس والوادى والبحر الاحمر حيث تبلغ نسبـــة عدد الاميين الى عدد السكان فى كل منها ٣١٪ ، ٨ر٣١٪، ٨ر٣٣٪، ٥ر٣٤٪ ، ٧ر٣٧٪ ، ١ر٣٨٪ على الترتيب • وتبلغ اقصى نسبة للامية مقارنة بعدد السكان فى محافظات الفيـــــــوم ، وكفر الشيخ ،والمنيا وسوهاج وقنا وبنى سويف واسيوط حيث تبلغ نسبة كل منهما ١ر٦٦٪ ، ٣ر٦٠٪، ٧ر٦٤٪ ، ٧ر٦٤٪ ، ٤ر٦٣٪، ٢ر٦٣٪، ٨ر٦١ ٪ على الترتيب •

ومن الملاحظ أن نسبة الأميين لعدد السكان تبلغ ٣٢٪ فى المحافظات الحضرية بينما تبلغ ٤٧ر٧٪ ، ٥٠ر٩٪ ، ٥٩ر٠٪ فى محافظات الحدود والوجه البحرى والوجه القبلى على الترتيب (أنظر جدول ١٦) ٠

وبتحليل نسبة الأميين لعدد السكان فى الحضر فى سن ١٠ سنوات فأكثر يتضح أن محافظة جنوب سيناء تحتل المركز الأول من حيث انخفاض هذه النسبة فى حين تحتل محافظة الفيوم المركز الأخير حيث يرتفع فيها نسبة الأمية للسكان الحضريين الى ٤٦ر٧٪ ٠ كما تحتل كل من محافظات مطروح وسوهاج وقنا وبنى سويف وأسيوط وكفر الشيخ المراكز الأخيره حيث تبلغ نسبة الأميين ٤٦ر٠٪ ، ٤٥ر٧٪ ، ٤٤ر٨٪ ، ٤٤ر٤٪ ، ٤٤ر١٪ ، ٤٤ر٨٪ من اجمالى عدد السكان الحضريين فى كل منها على الترتيب ٠ ومن الجدول رقم (١٦) يتضح أيضا أن المحافظات الحضرية تستحوذ على أقل نسبة للأميه اذ تبلغ هذه النسبة ٣٢٪ فقط فى حين تبلغ تلك النسبة ٣٦ر٧٪ و٣٧ر١٪ ، ٣٩ر٦٪ من اجمالى السكان الحضريين فى محافظات الحدود والوجه البحرى والقبلى على الترتيب ٠

حـ - نسبة المتعطلين الى قوة العمل

يمكن أن تستخدم نسبة المتعطلين كمؤشر اضافى للوقوف على مستوى الفقر فى المجتمع وبالذات فى الدول النامية التى لايلعب الضمان الاجتماعى فيها أى دور فى مواجهة نقص الدخل الفردى أو للأسرة التى تعتمد معيشتها على قوة العمل فقط ٠ وان كانت للبطالة أثر على مستوى الدخل الفردى أو للأسرة فان لها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية خطيرة يمكن أن تؤثر على مسيرة تطور وتقدم المجتمع ٠ ولذلك تهتم جميع الدول بمواجهة هذه الظاهرة باستخدام السياسات التى تتناسب وقدرة وامكانيات كل مجتمع من المجتمعات ٠

وفى هذا الجزء من البحث لاينصب الاهتمام على دراسة ظاهرة البطالة من ناحية الأسباب والنتائج والآثار بقدر الاهتمام بقياس حجمها على مستوى المحافظات وحضرها كمؤشر يساعد على تحديد أولوية المحافظات فى توطين الصناعات الصغيرة ٠

وعلى الرغم من أن نسبة السكان فى المناطق الحضرية تبلغ ٤٦٪ من اجمالى السكان فى مصر الا أن نسبة المتعطلين الحضريين تبلغ ٥٥٪ من جملة عدد المتعطلين البالغ عددهم ١٤٣٧٢٤٣ متعطلا حسب تعداد ١٩٨٦ . كما تبلغ نسبة المتعطلين فى المحافظات المصرية (حضر وريف) ٧ر١٠٪ من اجمالى قوة العمل فى مصر وفى المناطق الحضرية تبلغ نسبة المتعطلين ٤ر١٢٪ من اجمالى قوة العمل فى تلك المناطق .

ومن الجدول رقم (١٧) يلاحظ تفاوت نسبة البطالة الى اجمالى قوة العمل فى محافظات الجمهورية ومناطقها الحضرية ، اذ يلاحظ أن محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات المصرية من حيث انخفاض نسبة عدد المتعطلين الى اجمالى قوة العمل فى المحافظة واجمالى قوة العمل فى مناطقها الحضرية ، ففى حين تبلغ نسبة البطالة ٣ر٢٪ من اجمالى قوة العمل فى المحافظة تبلغ نسبة البطالة فى المناطق الحضرية ٧ر٢٪ من اجمالى قوة العمل فى تلك المناطق .

وتحتل محافظة المنوفية المركز الأخير من حيث نسب عدد المتعطلين فى الحضر اذ تبلغ هذه النسبه ٦ر١٥٪ من اجمالى قوة العمل فى حضر المحافظة ، فى حين تحتل محافظة بورسعيد المركز الأخير من حيث عدد المتعطلين فى المحافظة اذ تبلغ هذه النسبة ٢ر١٥٪ من اجمالى قوة العمل بها .

وعلى وجه العموم ، يلاحظ أن محافظات الحدود تحتل المرتبه الأولى من حيث انخفاض نسبة عدد المتعطلين فى المناطق الحضرية وفى المحافظات ، اذ تبلغ هذه النسب ٣ر٨٪ ، ٦ر٦٪ من اجمالى قوة العمل فى المناطق الحضرية وفى المحافظات بها على الترتيب . ويحتل حضر ومحافظات الوجه القبلى المرتبه الثانيه اذ تبلغ نسبة البطالة ٨ر٨٪ ، ١٢٪ من اجمالى قوة العمل فى المحافظات والمناطق الحضرية بها على الترتيب . اما محافظات الوجه البحرى فتمثل المرتبه الرابعه والثالثه من حيث نسبة المتعطلين فى المناطق الحضرية ونسبة المتعطلين فى المحافظات اذ تبلغ هذه النسبه فى كل منهما ٤ر١٣٪ من اجمالى قوة العمل فى المناطق الحضريه بها و٦ر١١٪ من اجمالى قوة العمل فى المحافظات .

جدول رقم (١٧)

اعداد ونسب المتعطلين الى اجمالى قوة العمل موزعة على المحافظات وحضرها عام ١٩٨٦

(٦ سنوات فاكثـــــر)

المحافظات	عدد المشتغلين المتعطلين		عدد المتعطلين حديثـا		جملة عدد المتعطليـن		اجمالى قوة العمـــل		نسبة المتعطلين الى قوة العمـــــل			
	حضـــر	المحافظات	حضـــر	المحافظات	حضـــر	المحافظات	حضـــر	المحافظات	الحضـــر	الترتيـــب	المحافظـات	الترتيـــب
القاهرة	٥٦٣٩٢	٥٦٣٩٢	١٧٢٨١٩	١٧٢٨١٩	٢٢٩٢١١	٢٢٩٢١١	١٨٧٢٩٩٨	١٨٧٢٩٩٨	١٢ر٢	١٢	١٢ر٢	٢٠
الاسكندرية	٢٥٨٧١	٢٥٨٧١	٧٨٦٠٣	٧٨٦٠٣	١٠٤٤٧٤	١٠٤٤٧٤	٩٠١٥٢٠	٩٠١٥٢٠	١١ر٦	٨٠	١١ر٦	١٧
بور سعيد	٢٧٤٠	٢٧٤٠	١٨٥٤٢	١٨٥٤٢	٢١٢٨٢	٢١٢٨٢	١٣٩٧٨٩	١٣٩٧٨٩	١٥ر٢	٢٥	١٥ر٢	٢٦
السويس	٢٣٦٩	٢٣٦٩	١٠٨٧٨	١٠٨٧٨	١٣٢٤٧	١٣٢٤٧	٩٧٤١٥	٩٧٤١٥	١٣ر٦	١٧	١٣ر٦	٢٤
جملة المحافظات الحضريـــة	٨٧٣٧٢	٨٧٣٧٢	٢٨٠٨٤٢	٢٨٠٨٤٢	٣٦٨٢١٤	٣٦٨٢١٤	٣٠١١٧٢٢	٣٠١١٧٢٢	١٢ر٢	٣	١٢ر٢	٤
دمياط	٩٣٤	٣٤٠٠	٥٣٦١	١٧٠٢١	٦٢٩٥	٢٠٤٢١	٦٠٦٧٨	٢٢٢٩٩٩	١٠ر٤	٥	٢ر٩	١٢
الدقهلية	٦٠٨٠	١٦٢٨٨	٣٣٣٢٨	١١٠٣٠٠	٣٩٤٠٨	١٢٦٥٨٨	٢٨٢١٨٤	٩٧٢٩٣١	١٤ر٠	٢١	١٣ر٠	٢١
الشرقية	٤١٣٦	١٣٢٥٦	٢٦١٨٩	٨٨٢٤٥	٣٠٣٢٥	١٠١٥٠١	٢١٦٠١٢	٩١٨٧٦٦	١٤ر٠	٢١	١١ر٠	١٥
القليوبية	١٠٥٣٨	٢٣٠٥٥	٢٤٧٣٤	٥٤٩٠١	٣٥٢٧٢	٧٧٩٥٦	٣٠٢٠٩٩	٦٦٠٣١٣	١١ر٧	٩	١١ر٨	١٩
كفر الشيخ	١٩٧٠	٧٠٢٩	١٤٥٣١	٤٣٦٤٠	١٦٥٠١	٥٠٦٦٩	١٢٠٨٨٢	٤٩٧٨٧٥	١٣ر٧	١٩	١٠ر٢	١٤
الغربية	٦٥٠٨	١٣٩٦٦	٣٨٦١٦	٩٤٥٧١	٤٥١٢٤	١٠٨٥٣٧	٣٠٢١٦٧	٨٢١٠٠٠	١٤ر٩	٢٤	١٣ر٢	٢٢
المنوفية	٢٣٤٧	٩١٣٣	١٩٠٠٣	٧٣٢٥٣	٢١٣٥٠	٨٢٣٨٦	١٣٦٧٠١	٥٩٧٠٩٩	١٥ر٦	٢٦	١٣ر٨	٢٥
البحيرة	٥٠٢٣	١٥٨٩٠	٢١٦٦٩	٦١٦١٨	٢٦٦٩٢	٧٧٥٠٨	٢٢٢٠٢٢	٨٨١٦٧٩	١٢ر٠	١٠	٨ر٨	١٠
الاسماعيلية	١٣٢٥	٢٥٨٧	٨٥٨٩	١٥٠٦٨	٩٩١٤	١٧٦٥٥	٨١٩٥١	١٥٠٥٩٣	١٢ر١	١١	١١ر٧	١٨
جملة الوجـه البحـــرى	٣٨٨٦١	١٠٤٦٠٤	١٩٢٠٢٠	٥٥٨٦١٧	٢٣٠٨٨١	٦٦٣٢٢١	١٧٢٤٦٩٦	٥٧٢٣٢٥٥	١٣ر٤	٤	١١ر٦	٣
الجيزة	١٦٧١٦	٢٧٥٥٣	٤٨٥٧٦	٦٤١٧٦	٦٥٢٩٢	٩١٧٢٩	٦١٨٢٩٨	١٠٢٠٦٥٢	١٠ر٦	٦	٩ر٠	١١
بنى سويف	١٣٢٢	٣٧٤٤	١٢٤٥٨	٢٩١٥٧	١٣٧٨٠	٣٢٩٠١٠	١٠٧٠٦٨	٣٨٩٤٨٧	١٢ر٩	١٤	٨ر٤	٦
الفيوم	١١٥٤	٤٣٧٥	١١٢٣٦	٢٥٦٠٩	١٢٣٩٠	٢٩٩٨٤	١٠٧٣٠٨	٤٣١٣٣٤	١١ر٥	٧	٧ر٠	٤
المنيا	٢٦٨١	٨١٣١	١٩٩٣٦	٥٠٨٢٦	٢٢٦١٧	٥٨٩٥٧	١٥٩٢٩٢	٧١٥٠٣٢	١٤ر٢	٢٣	٨ر٢	٥
اسيوط	٣٢٦٦	٧٨١٠	١٩٠٨٠	٤٢٤٨١	٢٣٣٤٦	٥٠٢٩١	١٧٢١٥٣	٥٨٦٥٩٤	١٣ر٠	١٥	٨ر٦	٩
سوهاج	٢٦٩٤	١٠٩٢٢	١٥٣٦٢	٤١٢٩٥	١٨٠٥٦	٥٢٢١٧	١٤٥٩٩٢	٦٢١٨١٠	١٢ر٤	١٣	٨ر٤	٦
قنا	٣١٠٣	١٠٨٤٤	١٥٣٣٦	٤٢٩٢٥	١٨٤٣٩	٥٣٧٦٩	١٣٨٨٢٧	٥٥٢٤٢٤	١٣ر٣	١٦	٩ر٧	١٣
اسوان	١٧٧٨	٤٩٩٦	٩٨٥٤	٢٠٨٤٦	١١٦٣٢	٢٥٨٤٢	٨٤٦٩٦	١٩٤٩٦٤	١٣ر٧	١٨	١٣ر٣	٢٣
جملة الوجـه القبلـــى	٣٢٧١٤	٧٨٣٧٥	١٥١٨٣٨	٣١٧٣١٥	١٨٤٥٥٢	٣٩٥٦٩٠	١٥٣٣٦٣٤	٤٥١٢٢٩٧	١٢ر٠	٢	٨ر٨	٢
البحر الاحمر	٦٦٨	٧١٠	١٥٢١	١٦٣٧	٢١٨٩	٢٣٤٧	٢٣٥٢٨	٢٧٩٠٨	٩ر٣	٤	٨ر٤	٦
الوادي الجديد	١٨٢	٣٤٥	١٧٦٣	٢٩١٩	١٩٤٥	٣٢٦٤	١٤١٧١	٢٩٥٩٢	١٣ر٧	١٩	١١ر٠	١٥
مطروح	٤٧٢	٦٧١	٧٦٢	٩٤٢	١٢٣٤	١٦١٣	٢٠٤٠٧	٤٣٢٠٣	٦ر٠	٢	٣ر٧	٢
شمال سيناء	٥٩٢	٧٧٤	١٤٧٦	١٨٤٥	٢٠٦٨	٢٦١٩	٢٦٣٩٧	٤٠٤٧٧	٧ر٨	٣	٦ر٥	٣
جنوب سيناء	٨٢	١٤٧	١٠٣	١٢٨	١٨٥	٢٧٥	٦٨١٤	١١٩٣٣	٢ر٧	١	٢ر٣	١
جملة الحدود	١٩٩٦	٢٦٤٧	٢٦٢٥	٧٤٧١	٧٦٢١	١٠١١٨	٩١٣١٧	١٥٣١١٣	٨ر٣	١	٦ر٦	١
جملة الجمهوريـــة	١٦٠٩٤٣	٢٧٢٩٩٨	٦٣٠٣٢٥	١١٦٤٢٤٥	٧٩١٢٦٨	١٤٢٧٢٤٣	٦٣٦١٣٦٩	١٣٤٠٠٣٨٧	١٢ر٤		١٠ر٧	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة الاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت المرجع الاسبق .

الفصل الرابع

الصناعات الصغيرة والتحضر والتنمية وأسس توزيعها اقليميا

التحضر والتنمية

علمنا من الفصل الاول أن هناك عدة وجهات نظر فى تعريف التحضر ، بعضها ينظر الى التحضر على أنه تركز جغرافى للسكان والأنشطة غير الزراعية فى مناخ حضرى مختلف من حيث الحجم والشكل • وينظر البعض الأخر الى التحضر على أنه عملية معقدة نتيجة لتفاعل عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حيز جغرافى معين يؤدى الى انتشارقيم وسلوك ونظام ومؤسسات حضرية• وكلا المفهومين يشير الى أن عملية التحضر بطبيعتها عملية معقدة تحدث داخل النظم الاجتماعية الحيزيه•وبالرغم من ذلك فقد استخدم الباحث ماتم الاتفاق عليه فى مصر باعتبار أن عواسم المحافظات وعواصم المراكز والمدن مهما كان حجمها كلها مناطق حضرية •

وظاهرة التحضر كعملية انتشار للقيم والسلوك ونظم ومؤسسات ليست ظاهرة تتصف بها الدول المتقدمة فقط ، ولكنها ظاهرة عالمية ، الاأنها تختلف فى المضمون والاثار بين مجموعات الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية•

وبتحليل العوامل التى توثر على عملية التحضر يتضح انها تشمل خمس عمليات رئيسية تؤثر مباشرة على الهيكل الحيزى هى (١) :

- خلق الابتكارات والابداع (بما يشمله من عمليات نقل وتقليد ابداعات الأخرين) •
- انتشار الابتكارات والابداع •
- طرق توجيه واتخاذ القرارات •
- هجرة السكان •
- الاستثمارات •

وتشكل عملية التحضر النظام الحيزى بما يشمله من نظم اجتماعية تؤثر على نظام الاقتصاد المكانى بما يشمله من انشطة اقتصادية وشبكة مستقرات بشرية • كما أن عملية التحضر تؤثر ايضا على تحديث النظام الحيزى بمايشمله من انماط اجتماعية ، ثقافية وتنظيم حيزى لمراكز القوى داخل تلك المناطق • وكما تؤثر عمليات التحضر على هيكل النظام الحيزى تتأثر أيضا به ، وكلاهما يتطور خلال الزمن •

(1) John Friedmann, urbanization and National Development, SAGE Publication, London, 1973. PP. 65-66.

ويؤدى خلق الابتكارات والابداع وانتشارهما الى تغيير النمط الثقافى والاجتماعى على الحيز الجغرافى • كما تؤدى الهجرة الى تغيير فى نمط المستقرات البشرية وتؤثر الاستثمارات على نمط توطن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية • فى حين يعمل توجيه القرارات الى خلق مراكز القوى للنظم المحلية فى مواجهة المركزيات • ويمكن القول بصفة عامة ان التحضر اداة قوية لتحفيز كل من التصنيع والتغيير الاجتماعى فى المجتمعات المحلية • وقدرة هذه الاداة ليست فقط فى درجة التحضر (بمعنى نسبة السكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية مقارنة باجمالى سكان الدولة) ولكن ايضا فى هيكل التحضر ذاته والتوزيع الحجمى للمدن والمستقرات البشرية ، وترجع اهمية ذلك الى عدة اسباب نذكر اهمها فيما يلى(١) :

— الارتباط الايجابى بين التحديث والتغير الاجتماعى من ناحية وحجم المدن من ناحية أخرى •

— ان التوزيع الهرمى المتناسق للمدن يعطى شبكة لانتشار التغيرات الاجتماعية والمؤسسية فضلا عما يحدثه من تغيرات فنية وتكنولوجية على مستوى الحيز المكانى والاقتصادى القومى ككل •

ولاتشكل المنطقة الحضرية اى حدود سياسية داخل المجتمع تفصلها عن غيرها من المناطق الأخرى ، بل تمثل الوجود المادى للمدينة التى تعتبر كائن حى عرضه للنمو او للاضمحلال والفناء(٢) • ولان المدينة كائن حى فهى تمثل نظاما اجتماعيا يتوطن ويتخذ موقعا على الحيز الجغرافى للدولة فى اطار شبكة المستقرات البشريةوالحضرية بها • فهى تمثل موقعا مميزا فى نظام المستقرات البشرية الذى يمتد من النجع Hamlet الى المناطق الحضرية الكبرى Megolopolis •

وتتكون المدينة كمنطقة حضرية من العديد من العناصر التى يختلف اثر تفاعلها عن غيرها من المناطق الريفية • ويختلف حجم تأثير تلك العوامل والعناصر حسب حجم كل منطقة حضرية (مدينة)ودورها ورتبة كل منها فى التسلسل الهرمى للنظام الحضرى فى الدولة ككل • ووفقا لقانون التراكم يؤدى تفاعل العناصر المكونه للنواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق الحضرية الى عملية التنمية • فالتكتل الصناعى الذى قد ينشأ عن مميزات

---

(١) المرجع السابق •

(٢) The World Bank, City Size and National Spatial Structurs in Developing Countries, Staff Working Paper No.252, April 1977, PP. 12-18.

تـــــوطنية موجودة فى المناطق الحضرية مع انتشار الابتكارات والتحديث يجذب صناعات وخدمات جديدة • كما يخلق فرص عمل اضافية تعمل على جذب ايدى عاملة من المناطق التى حولها • ولذلك يكون لتلك المناطق دور فعال فىخلق الدخل وتوزيعه وفى نفس الوقت يمكن ان تكون احد الاسباب الرئيسية التى تؤدى الى عدم عدالة توزيع السكان والانتاج والدخل القوى •

ويؤكد حقيقة ما أشير اليه فى الجزء السابق ان مناطق النمو لا تتوزع بشكل موحد على الحيز الجغرافى للدولة كما انها لا تتكون بصورة مفاجئة فكل نسق من الانساق الحيزية يعتمد على نقطة مركزية Node هى التى تتفاعـل فيها قوى متعددة تؤثر على توطن الأنشطة والسكان وتتحدد اختيارات التنمية لكل نسق فرعى Subsytem بمدى امكانية وطاقة العوامل الداخلية والخارجية التى تتفاعل مع بعضها محدثه عمليات التغيير • ولذلك تعتمد قدرة المجتمع وطاقته ـ بجوانب العوامل الأخرى ـ على اداء مراكزه Centres التنموية القادرة على تعميق التفاعل وتراكمـــه • فتلك المراكز تختلف فيها نوعية الحياة بخروجها من التقليدية التى تتصف بها احيانا مناطق الاطراف المحيطة بالمركـــز الى منطقة للتحديث والعصرنه ، ومن الثقافة المحدودة الى رحاب أوسع من المعرفة لوجود فرص اوسع للتعامل مـــــع ثقافات مختلفة ، كما تختلف نوعية الحياة من نظام حكم الصفوه فى الريف الى نظام يعتمد على ديمقراطية الحكـــــم •

٢ ـ الصناعات الصغيرة والتحضر

تتصف الصناعات الصغيرة بحسب تعريفها بالمحلية الى حد كبير ، نظرا لمحدودية نطاق تأثرها حيزيا وانتاجيـا على المراكز الحضرية الابعـــد من مناطق توطنها • وتعتبر الصناعات الصغيرة من الصناعات غير المقيدة Footloose أى غير مرتبطة الى حد كبير بأماكن أو مواقع معينه ، وبالتالى فأن وحدتها الانتاجية لها درجات مختلفة من امكانيـــــة أختيار مواقعها •

ومسألة الحرية فى اتخاذ قرار اختيار الموقع ليست مطلقة اذا توجد بعض القيود التى تحد من حرية اتخاذ قـــــرار التوطن للصناعات الصغيرة نسوق منها الثلاثة التالية :ـ

ـ مدى توافر مشروعات البنيه الاساسية •

(١) M.E. Rawstron, Three Principles & Industrial Location, Transctions and Papers, Institute of Britich Geographers, No. 27, 1958. PP. 135-142.

- توفر الوفورات الداخلية والخارجية ٠
- سهولة الحصول على المعلومات والاتصال المباشر ٠

ومن الملاحظ عمليا أن مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات راس مال صغير نسبيا ، وتبحث دائما لان تتوطن فى المواقع التى توجد بها فائض فى الخدمات التى تستطيع الحصول عليها بسهولة نسبيا ٠ ومن المعروف ايضا أن الخدمات تقع فى نطاق سلطة المحليات وهى جزء من مسئوليتها ، الا أن أغلب تلك الانشطة - وبالذات الكبرى - تتحدد على المستوى المركزى فى مصر حتى الان ٠ ونتيجة لذلك ، غالبا مايوجه الجزء الاكبر من مخصصات الخدمات المحلية الى المراكز الحضرية الكبرى ٠

وترجع اهمية توفير البنيه الاساسية للصناعات الصغيرة لارتفاع تكلفتها الى الحد الذى لاتستطيع معه تلك المشروعات انشائها من استثماراتها الخاصة ٠ وقد ترتفع تكلفة انشاء مشروعات البنية الاساسية التى تساعد على قيام الصناعات الصغيرة أكثر من رأس مال مشروعات تلك الصناعات ٠

ومن أهم مشروعات البنية الاساسية المطلوبة للصناعات الصغيرة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية ، الكهرباء ومصادر الطاقة الاخرى ومياه الشرب النقية والصرف الصحى وشبكة الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والمساكن المناسبة الايجار والتكاليف ٠٠٠٠ الخ ٠ ومن الواضح أن تلك المشروعات ليست موزعه بصورة عادلة على الحيز المصرى ، ولذلك فهى أكثر تركزا فى المناطق الحضرية ٠ فوجود مثل تلك المشروعات يخلق نوعا من الوفورات الخارجية بالاضافة الى الوفورات الناتجة عن التكتل الصناعى والتى يمكن أن تزيد من ارباح تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة ٠ وهذا فى حد ذاته يدعو تلك الصناعات الى التوطن فى المناطق الحضرية والمدن ٠ ولذلك فأنه يمكن القول أن توفر خدمات البنية الاساسية يعتبر أحدى المحددات فى اتخاذ قرار توطن المشروعات الصغيرة فى المناطق الحضرية (١) ٠

كما تحقق الصناعات الصغيرة وفورات خارجية ايضا من اقتصاديات التحضر التى تعتبر امتيازا تحصل عليه

---

(١) أنظر السيد محمد كيلانى ، محاضرات فى التوطن الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مذكرة داخلية رقم ٦٩٧ فبراير ١٩٨١ ٠ ص ٥٨، ٥٩ ٠

المنشأة نتيجة توطنها فى منطقة حضرية • هذه الميزة قد جذبت الانتباه فى السنوات الحالية عند دراسة موقع المشروعات ، فالمنشأت فى المراكز الحضرية تحصل على وفورات فى التكاليف ناتجه عن الاتى :(١)

- اتساع سوق توزيع انتاج تلك الصناعات التى تتصف بالمحلية فى اغلب الاحوال •
- القرب من الصناعات الأخرى التى يمكن ان تغذيها بالمدخلات الصناعية او التى قد يكون انتاج الصناعات الصغيرة مدخلات لها •
- تنوع واستمرارية التبادل بين المنشات وبعضها والاستفادة من التخصص •
- توفير العمالة الماهرةوغير الماهرة نتيجة وجود سوق للعمالة •
- وجود المؤسسات العلمية والبحثيه مثلالجامعات والمعاهد العليا التى يمكن ان تساعد فى تطوير الانتاج الصناعى •

وبالرغم من تلك المزايا الا أن الصناعات الصغيرة قد تواجه بعض الصعوبات والمشاكل نتيجة توطنها فى المناطق الحضرية يمكن ان تقلل من بعض مزايا تلك المناطق وقيمة الوفورات الخارجية بها مثل :

- ارتفاع اسعار ؛ . ارض المبانى اللازمة لاقامة هذه الصناعات فضلا عن ارتفاع اسعار الايجارات سواء للمكاتب أو المساكن
- الزحام الشديد الذى قد يؤثر عن فرص اختيار المواقع الملائمة وعلى حركة انتاج السلع والافراد فضلا عن صعوبة الاتصال داخل المجتمعات الحضرية •
- مشكلات تلوث البيئة •

ظهرت اتجاهات حديثه لاختيار موقع المشروعات فى النصف الثانى من القرن العشرين ، مؤداها ان توفر الاتصالات الشخصية Personal Contact والمعلومات وتبادلها من العوامل المهمة فى اتخاذ قرار توطن المشروعات • ووفقا لهذا المنهج فان المروجين الذى لديهم بيانات ومعلومات جيدة ولديهم القدرة على استخدام تلك البيانات تصبح لديهم القدرة على اختيار واتخاذ افضل القرارات التى تؤدى الى تطور ونجاح مشروعاتهم • وتبعا لهذا المنهج ايضا فان المشروعات الصغيرة تحاول ان تتوطن بالقرب من مراكز المعلومات ، ويرجع ذلك الى أن

---

(١) المرجع السابق ص ٦٣ •

كل المؤسسات بما فيها الصناعات الصغيرة يتوفر نجاح اعمالها على توفر المعلومات عن سوق السلعة التى تنتجها وسوق المدخلات التى تتطلبها العمليات الانتاجية ونوعية المواد الخام وسوق العمالة والاجور ... الخ . والصناعات الصغيرة مثلها مثل غيرها من الصناعات يهمها ان تحصل على موظفيها وعمالها ذوى المهارات المناسبة بأقل تكلفة وجهد ممكن . ومن الملاحظ ان المناطق الحضرية التى تحتوى على مراكز صناعية يتوفر فيها هذا النوع من الوظائف ومن ناحية أخرى فان غالبية هذه العمالة لاتكون لديها الرغبة فى العمل فى منطقة خارج منطقة سكنهم واقامتهم . وفضلا عن ذلك فان اصحاب المشروعات الصغيرة انفسهم قد لايكون لديهم الرغبة فى البعد عن مناطق اقامتهم أيضا .

ونبعا لذلك فان معظم اصحاب المشروعات الصغيرة يعملون جاهدين لتوطن مشروعاتهم فى مناطق معلومة لهم من ناحية الظروف الاقتصادية والاجتماعية فضلا عما يكون لديهم من علاقات شخصية مع المسئولين عن ادارة تلك المناطق ومع سكان المنظقة ذاتها .

وكما أن للمناطق الحضرية دور فى جذب المشروعات الصغيرة فان تلك المشروعات تلعب دورا رائدا فى المساهمة فى حل بعض مشاكل تلك المناطق . فالصناعات الصغيرة تعمل على سد احتياجات سكان المنطقة التى تتوطن فيها من سلع او خدمات قد لاتوفرها لها المشروعات المتوسطة أو الكبيرة ، كما انها تخلق فرص عمل جديدة تعمل على زيادة مستوى الدخل الفردى او الاسرة ومن ثم رفع مستوى معيشة السكان .

وبالرغم من قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب التكنولوجيا الا انها ايضا تعتمد فى كثير من الحالات على الانتاج كثيف العمالة . ولذلك يمكن ان تمتص جزءا من العمالة المصدرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، وكما ان هذا يساعد على رفع مستوى معيشة تلك العمالةفأنه ايضا يعمل على اعادة توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة.

ويتوقف نجاح الصناعات الصغيرة فى خلق فرص العمل وزيادة دخل الفقراء ومن ثم سد الفجوة فى توزيع الدخل بين الفئات المختلفة فى المناطق الحضرية على مايلى :

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لكل منطقة .
- مدى توافر درجة التشابك الصناعى فى كل منطقة .

- مدى توفر العمالة والتكنولوجيا الملائمة ٠
- مدى توفر معظم الخامات اللازمة للصناعة محليا وتوفر فرص التسويق ٠
- وجود فرص التمويل والائتمان ٠
- الحوافز التى تقدمها الدولة والسلطات المحلية لهذا النوع من المشروعات ٠
- الاطر القانونية والتشريعية الملائمة التى تساعد على انتشار هذا النوع من الصناعات ٠
- مدى التضارب والانسجام بين الاهداف القومية والاقليمية والحضرية فى مجال اتخاذ القرارات التنموية ٠

ومن المعروف ان اساليب التخطيط الحالية تركز على تخصيص المشروعات فى ضوء الامكانيات الاستثمارية المتاحة فى الاجل المتوسط ٠ وبهذا الاسلوب تكون الخطط قد اهملت ابداعات المكان (سواء كان حضرا أو ريفا) وتفاعل البشر معه ٠ وتتجاهل الخطط ذلك بسبب جزئية معالجتها للاوضاع الاقتصادية فضلا عن مركزية القرار ٠ الا أن الصناعات الصغيرة تساهم فعلا فى العمل على تفاعل البشر مع المكان من ناحية الابداع الذهنى والاستفادة من امكانيات واقتصاديات جديدة يمكن ان تنتج من ذلك وتحقق عوائد تنموية محلية تساهم فى زيادة الدخل ومن ثم تنوع انماط الاستهلاك ٠ كما تساعد فى خلق تقنيات محلية خاصة يمكن ان تساهم ايضا فى خلق مصادر جديدة للغذاء والطاقة ٠ واستخدام الصناعات الصغيرة كمدخل لتفاعل الانسان والمكان يعتبر مدخلا جديدا لتأصيل التنمية المحلية والاقليمية ٠

ولنجاح المشروعات الصغيرة فى تحقيق اهدافها التى سبق الاشارة اليها يجب الاخذ فى الاعتبار مايلى :

- ان يتم اختيار نوع الصناعات الصغيرة بما يتفق والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات وبما يخدم الهدف الاساسى من التنمية الحضرية والاقليمية ٠
- يجب ان يؤدى اختيار موقع الصناعات الصغيرة الى زيادة كفاءة الهيكل القطاعى وتحسين الاوضاع الاقتصادية للمحافظة أو المنطقة الحضرية بما يحقق الاهداف التنموية ٠
- يجب ان يساعد نمط الصناعات الصغيرة على تحقيق التخصص للمناطق الحضرية داخل المحافظات أو المناطق الحضرية ٠
- ان تساعد مشروعات الصناعات الصغيرة فى تحقيق التشابك الصناعى فى المناطق الحضرية من ناحية الموارد الأولية ، الطاقة ، الموارد الطبيعية المتاحة والعلاقات التكنولوجية مع المشروعات الأخرى ٠

وبالرغم من أهمية الصناعات الصغيرة ودورها فى عملية التنمية فى المجتمعات المختلفة الا أن دورها فى تحقيق هذا الهدف يتوقف على الظروف المحيطة بالمجتمع الذى تتوطن به • ومن الظروف التى تحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، كما ذكرنا سابقا فى الفصل الأول من هذه الدراسة — هو ندرة الارض ف فبالرغم من المساحة التى تبلغ حوالى مليون كم٢ تقريبا الا أن السكان والنشاط الاقتصادى يتركزون على ٤٪ من المساحة، كما أن الكثافات السكانية على الارض المأهولة مرتفعة جدا مقارنه بالمعدلات العالمية • والسؤال المطلوب ايجاد اجابه عليه هو ، فى ظل محدودية الاراضى الزراعية ومشكلة الغذاء التى تواجهها مصر فى ظل معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وانخفاض خصوبة الاراضى الزراعية المستصلحة ، كيف يمكن نشر الصناعات الصغيرة فى المناطق الحضرية والريفية دون ان تفقد مساحة من الاراضى الزراعية وبالذات فى المناطق المأهولة تقليديا ؟

وهذا يتطلب ان تعالج مشكلة توطن الصناعات الصغيرة باستخدام السياسات التى تحقق الآتى :

- تحقيق اهداف التنمية •
- حل مشكلة البطالة التى تواجه المجتمع المصرى •
- الحفاظ على الارض الزراعية •

٣ — ترتيب اولوية المحافظات لتوطين الصناعات الصغيرة •

أ — المعايير

حدد الباحث عدد من المعايير يمكن من خلالها اختيار المحافظات التى يرى ضرورة الاهتمام بتوطن الصناعات الصغيرة بها لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى بها ، هذه المعايير هى :

(١) اجمالى دخل المحافظة •

(٢) متوسط دخل ذوى النشاط فى المحافظة •

(٣) متوسط نصيب الفرد من الدخل فى المحافظة •

(٤) متوسط دخل الاسرة فى المحافظة •

(٥) وفيات الاطفال الرضع لكل الف من السكان فى المحافظة •

(٦) نسبة عدد الأميين لعدد السكان فى المحافظة.
(٧) نسبة المتعطلين الى اجمالى قوة العمل فى المحافظة .
(٨) عدد السكان فى المحافظة .

ب ـ المنهج المستخدم لتحديد أولوية المحافظات لتوطن الصناعات الصغيرة .

ـ تم ترتيب المعايير من ١ـ ٧تنازليا حسب اهميتها النسبية بحيث تعتبر المحافظة متقدمة عندما تحصل على الترتيب الاصغر أو الارقام الصغرى ١ ، ٢ ، ٣ فى حين تعتبر المحافظات اكثر تخلفا عندما تحصل على الرتب الاكبر ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ... الخ أما بالنسبة لمعيار عدد سكان المحافظة فقد تم الترتيب تصاعديا بحيث اعتبرت الرتب العليا ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، فى اتجاه قرار توطن المشروعات بها فى حين انخفاض هذه الرتب يعتبر فى غير صالحها .

ـ تم جمع الرتب امام كل محافظة افقيا ، وكلما ارتفع مجموع الرتب كان ذلك يعنى أن تلك المحافظات فى حاجة الى توطين مشروعات صناعات صغيرة بها ، فى حين انخفاض مجموع الرتب يعنى أن الموقف الاقتصادى والاجتماعى لهذه المحافظة أفضل من غيرها من المحافظات الأخرى .

جـ ـ المحافظات ذات الاولوية فى توطين الصناعات الصغيرة .

من الجدول . رقم (١٨) يمكن تصنيف المحافظات وفقا لاحتياجاتها من مشروعات الصناعات الصغيرة على الوجه التالى :

(أ) المحافظات التى فى حاجة شديدة الى توطين مشروعات الصناعات الصغيرة بها :

تعتبر محافظة الوادى الجديد ذات أولوية فى توطين المشروعات الصغيرة نظرا لارتفاع مجموع الرتب بها والتى بلغت ١٥٩ يليها محافظات المنيا وبنى سويف وأسيوط وقنا وسوهاج والفيوم والمنوفية وكفر الشيخ والشرقية حيث تحتل كل منهم الترتيب من ١ الى ١٠ على الترتيب .

جدول رقم (١٧)

ترتيب المحافظات وفقا لاهميتها النسبية

المحافظات	الترتيب								
	اجمالى دخل المحافظة	متوسط دخل ذوى النشاط	متوسط نصيب الفرد من الدخل	متوسط دخل الاسرة	وفيات الاطفال ٠ - ٥ سنوات	عدد الاميين	عدد السكان *	المتعطلين	اجمالى الرتب	الترتيب
القاهرة	١	٢	٣	٤	١٠	٢	٢٦	٢٠	٦٨	٢٣
الاسكندرية	٢	١	٢	٣	٤	٤	٢١	١٧	٥٤	٢٦
بورسعيد	١٩	٥	٥	٥	١	٣	٧	٢٦	٧١	٢١
السويس	٢١	٣	٦	٦	١٠	٥	٦	٢٤	٨١	٢٠
دمياط	١٦	٨	٧	٧	٣	٩	٩	١٢	٧١	٢١
الدقهلية	٥	١٤	١٤	١٣	٥	١٤	٢٤	٢١	١١٠	١٤
الشرقية	٨	١٨	١٧	١٧	١٤	١٦	٢٣	١٥	١٢٨	١٠
القليوبية	٤	٦	٨	١٤	١٧	١١	١٨	١٩	٩٧	١٦
كفر الشيخ	١٤	٢١	١٩	١٨	٦	٢٥	١٣	١٤	١٣٠	٩
الغربية	٦	١٠	١٠	١٠	٨	١٢	٢٠	٢٢	٩٨	١٥
المنوفية	١١	١٦	١٦	١٩	١٨	١٣	١٥	٢٥	١٣٣	٨
البحيرة	٧	١٥	١٣	٢٥	١٢	١٨	٢١	١٠	١٢١	١١
الاسماعيلية	٢٠	١١	١١	١١	٩	٨	٨	١٨	٩٦	١٧
الجيزة	٣	٧	٩	٨	١٩	١٠	٢٥	١١	٩٢	١٩
بنى سويف	١٦	٢٥	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	١١	٦	١٥٢	٣
الفيوم	١٥	٢٢	١٨	١٦	٢٢	٢٦	١٢	٤	١٣٥	٧
المنيا	٩	٢٤	٢٣	٢٦	٢٤	٢٤	١٩	٥	١٥٤	٢
أسيوط	١٣	٢٣	٢٤	٢٣	٢٠	٢١	١٤	٩	١٤٧	٤
سوهاج	١٠	٢٠	٢٠	١٨	٢٤	٢٤	١٧	١٦	١٣٩	٦
قنا	١٢	١٧	٢١	٢١	٢٠	٢٣	١٦	١٣	١٤٣	٥
اسوان	١٩	١٢	١٥	١٢	٢٦	١	١٠	٢٣	١١٨	١٢
البحر الاحمر	٢٢	٤	٤	٢	١٣	٧	٢	٦	٦٠	٢٤
الوادى الجديد	٢٥	٢٦	٢٦	٢٢	١٦	٢٦	٣	١٥	١٥٩	١
مطروح	٢٢	١٣	١٢	٩	١٥	١٩	٤	٢	٩٦	١٧
شمال سيناء	٢٤	١٩	٢٢	٢٠	٦	١٥	٥	٣	١١٤	١٣
جنوب سيناء	٢٥	٩	١	١	٢	١٦	١	١	٥٦	٢٥

المصدر : جدول رقم ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من الدراسة الحالية

* حسبت من بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ .

(ب) المحافظات التى تحتل المراكز المتوسطة من حيث الاهمية النسبية لتوطين الصناعات الصغيرة بها ٠

وتمثل هذه المجموعة كل من المحافظات التالية مرتبة حسب اهميتها فى توطين الصناعات الصغيرة :

- البحيرة
- اسوان
- شمال سيناء
- الدقهلية
- الغربية
- القليوبية
- الاسماعيلية ومطروح
- الجيزه
- السويس

(جـ) المحافظات التى تحتل الاهمية الاخيرة فى اولوية توطين الصناعات الصغيرة بها

وتمثل هذه المجموعة كل من المحافظات التالية مرتبة حسب اهميتها فى توطين الصناعات الصغيرة وفقا للمعايير المقترحة ٠

- بورسعيد ودمياط
- القاهرة
- البحر الأحمر
- جنوب سيناء
- الاسكندرية

٤ ترتيب اولوية حضر المحافظات لتوطين الصناعات الصغيرة

أ المعايير :

لترتيب اولوية حضر المحافظات لتوطين مشروعات الصناعات الصغيرة بها استخدمت المعايير التالية :ـ

(١) اجمالى الدخل فى حضر كل محافظة ٠

(٢) متوسط دخل ذوى النشاط فى حضر كل محافظة

(٣) متوسط نصيب الفرد من الدخل فى حضر كل محافظة ٠

(٤) متوسط دخل الاسرة فى حضر كل محافظة ٠

(٥) نسبة الأميين لعدد السكان فى حضر كل محافظة ٠

(٦) نسبة المتعطلين الى اجمالى قوة العمل فى حضر كل محافظة ٠

(٧) عدد السكان فى حضر كل محافظة ٠

ب ـ المنهج المستخدم لتحديد اولوية حضر المحافظات لتوطين الصناعات الصغيرة ٠

استخدم الباحث نفس منهج تحديد أولوية المحافظات مع التركيز على المناطق الحضرية ومنه تم اعداد الجدول رقم (١٩) ٠

جـ ـ حضر المحافظات ذو الاولوية فى توطين الصناعات الصغيرة

من الجدول رقم (١٩) يمكن تصنيف وترتيب حضر المحافظات وفقا لاحتياجها من مشروعات الصناعات الصغيرة على النحو التالى :

(أ) مجموعة حضر المحافظات التى فى حاجة شديدة لتوطين صناعات صغيرة بها ٠

تمثل هذه المجموعة كل من حضر المحافظات التالية مرتبة حسب اهميتها فى توطين الصناعات الصغيرة بها ٠

- اسيوط
- بنى سويف
- المنيا
- قنا
- كفر الشيخ والوادى الجديد
- المنوفيه
- شمال سيناء
- الفيوم
- سوهاج

(ب) مجموعة حضر المحافظات التى تمثل مراكز متوسطة من حيث الاهمية النسبية لتوطين الصناعات الصغيرة .

وتمثل هذه المجموعة كل من حضر المحافظات التالية مرتبة حسب اهميتها فى توطين الصناعات الصغيرة بها .

- الشرقية
- اسوان
- البحيرة
- مطروح
- الدقهلية
- الاسماعيلية
- الغربية
- بورسعيد
- القليوبية
- الجيزه

(جـ) مجموعة حضر المحافظات التى تحتل الاهمية الاخيرة فى اولوية توطين الصناعات الصغيرة

وتمثل هذه المجموعة كل من حضر المحافظات التالية مرتبة حسب اهمية فى توطيـــــن الصناعات الصغيرة بها :

- السويس
- دمياط
- القاهرة
- البحر الأحمر
- الاسكندرية
- جنوب سيناء
-

جدول رقم (١٩)

ترتيب حضر المحافظات حســـب اهميتـــة النسبية

المحافظات	الرتـب								
	اجمالى الدخل فى الحضر	متوسطدخل ذوىالنشاط فىالحضر	متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الحضر	متوسط نصيب الاسره فى الحضر	نسبة الاميه للسكان فى حضر كل محافظة	عدد السكان فىالحضر *	نسبة المتعطلين	اجمالى الرتب	الترتيب
القاهرة	١	٣	٤	٥	٤	٢٦	١٢	٥٥	٢٣
الاسكندرية	٢	٢	٢	٣	٧	٢٥	٨	٤٩	٢٥
بورسعيد	٩	٨	٦	٨	٥	١٢	٢٥	٧٣	١٨
السويس	١٤	٤	٣	٤	١١	٩	١٧	٦٢	٢١
دمياط	٢١	٥	٥	٦	١٣	٦	٥	٦١	٢٢
الدقهلية	٦	١٣	١٢	١٣	١٤	٢١	٢١	١٠٠	١٥
الشرقية	٨	١٨	١٤	١٧	١٠	١٩	٢١	١٠٧	١١
القليوبية	٤	١	٨	٧	١٧	٢٣	٩	٦٩	١٩
كفر الشيخ	١٦	١٩	١٦	١٩	٢٠	١٣	١٩	١٢٥	٥
الغربية	٥	٩	١٠	١٠	٦	٢٢	٢٤	٨٦	١٧
المنوفية	١٥	٢١	١٥	١٨	١٢	١٤	٢٦	١٢١	٧
البحيرة	٧	١٠	١١	٢٦	١٩	٢٠	١٠	١٠٣	١٣
الاسماعيلية	٢٠	١٦	١٣	١٢	٣	١٧	١١	٩٢	١٦
الجيزة	٣	٦	٩	٩	٩	٢٤	٦	٦٦	٢٠
بنى سويف	١٨	٢٤	٢٣	٢٢	٢٢	١١	١٤	١٣٤	٢
الفيوم	١٧	٢٢	١٨	١٥	٢٦	١٠	٧	١١٥	٩
المنيا	١٠	٢٠	٢٠	٢١	١٨	١٧	٢٣	١٢٩	٣
اسيوط	١٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢١	١٨	١٥	١٣٧	١
سوهاج	١١	١٤	١٧	١٦	٢٤	١٦	١٣	١١١	١٠
قنا	١٣	١٧	٢٢	٢٠	٢٣	١٥	١٦	١٢٦	٤
اسوان	١٩	١٢	١٩	١٤	١٦	٨	١٨	١٠٦	١٢
البحر الاحمر	٢٢	٧	٧	٢	٨	٣	٤	٥٣	٢٤
الوادى الجديد	٢٥	٢٦	٢٦	٢٥	٢	٢	١٩	١٢٥	٥
مطروح	٢٤	١٥	٢١	١١	٢٥	٤	٢	١٠٢	١٤
شمال سيناء	٢٣	٢٥	٢٥	٢٣	١٥	٥	٣	١١٩	٨
جنوب سيناء	٢٦	١١	١	١	١	١	١	٤٢	٢٦

المصدر : جدول رقم ٩، ١٠ ، ١١، ١٦، ١٧ احسبت من بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ .

الخلاصة والتوصيـــات

اتضح من الدراسة ان الاقتصاد الاقليمى والحضرى فى مصر يواجه بعض المشاكل التى تعوق عملية التنمية : من أهمها تيارات الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، وسوء توزيع السكان والأنشطة الاقتصاديـة على الحيز المكانى ، فضلا عما خلقه الوضع الجغرافى والظروف الطبيعية من صعوبات أمام التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية ، بالاضافة الى ما اتخذ من سياسات اقتصادية فى الماضى ، ادت كلها مع العوامل الاخرى الـــى تفاقم تلك المشاكل • ولقد ادت المشاكل التى واجهت الاقتصاد المصرى والاقليمى متوازية مع زيادة السكـــان المضطردة الى انخفاض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية ، وظهور مشكلة استيراد الغذاء من الخارج الى خلـــق ظروف اقتصادية صعبة قد تؤثر على استقلال البلاد فى مواجهتها مع العالم الخارجى •

كما اتضح من الدراسة ايضا ان القاهرة اسحوزت على٦ر٢٨٪ من اجمالى السكان الحضريين كما أنه مازال لها السيادة على معاداها من المحافظات الأخرى أو حتى حضر المحافظات الأخرى بما فيها الاسكندرية • كمـــا استحوزت كل من القاهرة والاسكندرية والقليوبية والجيزة على مايقرب من ٦٨٪ من اجمالى العمالة فى الصناعات التحويلية فى حين لم تستحوز باقى المحافظات الا على ٣٢٪ من اجمالى هذه العمالة •

ولقد ظهر من الدراسة ان نمط توزيع المدن المصرية حسب الحجم ليس له شكل واضح بحيث يمكـــن ان يعطى ترتيبا منطقيا للمدن يمكن ينطبق أو يساعد عن فى تفسير اى نظرية من النظريات التى تدرس ظاهرة التحضر وترتيب المدن •

وبالرغم من الصعوبات التى تواجه الباحثين فى اعداد تقديرات للدخل الاقليمى حاولت الدراسة اجـــراء تقديرا للدخل الاقليمى للمحافظات المصرية على مستوى الحضر والريف •ولقد اعتمد هذا التقدير على منهج اعـده الباحث ادى الى تسهيل عملية التقدير هذه فى حدود البيانات المتاحة • ولقد استخدم فى ذلك بيانات توزيـــع ذوى النشاط (٦سنوات فأكثر) حسب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية موزعه حضر وريف وكذلك البيانـــات الخاصة بتقديرات الناتج القومى عام ١٩٨٧/٨٦ •

ومن الدراسة أتضح ان أهم الانشطة المولدة للدخل هى قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر وقطـــاع

التجارة والمال والمطاعم والفنادق والزراعة وقطاع الخدمات الحكومية ، فى حين يمثل قطاع الكهرباء والغـــاز والمرافق العامة أقل الأنشطة توليدا للدخل • وفى المناطق الحضرية تمثل الصناعة والمحاجر والتجارة والمال والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس والخدمات الحكومية • لمراكز الاربعة الأولى ، فى حين احتل قطاع الكهرباء والغاز والمرافق العامة اقل الانشطة توليدا للدخل •

وفى القطاع الريفى تستحوز كل من الزراعة والتعدين والمحاجر والخدمات الحكومية والتجارة والمـال والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين المراكز السادسة الاولى حسب ترتيب اهمية كل قطاع ، فـى حين يحتل قطاع الكهرباء والغاز والمرافق العامة المركز الأخير ايضا •

ولقد بات واضحا من الدراسة ان هناك اختلافا فى ترتيب المحافظات من حيث نصيب الفرد من الدخل حيث تحتل كل من محافظات المنيا واسيوط وبنى سويف والوادى الجديد على سبيل المثال رتبا متدنية ، فـى حين تحتل محافظات اسيوط وبنى سويف والبحيرة والمنيا والراتب الاخيرة من حيث متوسط دخل الاسرة •

كما اوضحت الدراسة عيوب استخدام الدخل كمعيار وحيد لتعريف الفقر اذ يتطلب الوضع كذلـــــك استخدام بعض المؤشرات الاجتماعية الأخرى مثل نسبة عدد الاميين الى عدد السكان ومعدلات وفيات الاطفـال دون سن الخامسة فى كل محافظة •

وقد قام الباحث بترتيب المحافظات المصرية (حضر / ريف) حسب متوسط دخل الاسرة ، ومتوسط ذوى النشاط ، والدخل الفردى ،وقد وضح من نتائج هذا الترتيب اختلاف وضع ترتيب المحافظات حسب كـل متغير من المتغيرات • كما اظهر هذا الترتيب فروقـا اقليمية واضحة ابرزها قياس تباين توزيع الدخل بيـــن المحافظات المصرية الذى بلغ ١٫٩٨٧ فى عام ١٩٨٦ • وبالرغم من هذا الارتفاع الا أنه كان افضل مـــــن المستوى الذى ساد فى عام ١٩٧٦ وفى نفس الوقت اسوا من مستويات بعض دول المقارنة الأخرى • ولقد اثـرت هذه التفاوتات على معادلات تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة فى المحافظات المصرية • ويعكـس هذا بطبيعة الحال مدى وجود طاقة استيعابية غير مستغلة فى بعض الوحدات المكانية كمؤشر هام لاتخـــاذ السياسات المناسبة لاعادة التوزيع الرشيد لقوى النمو الكامنه فى الاقاليم •

وبالرغم من أن التحضر ظاهرة عالمية الا انها تختلف فى المضمون والاثار بين مجموعات الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية ، وان كانت العوامل التى تؤثر على عملية التحضر فى كلا المجتمعين واحدة وتتمثل فى

خمس عمليات رئيسية هى :

- خلق الابتكارات والابداع (بما يشمله من عمليات نقل وتقليد ابداعات الأخرين) ٠
- انتشار الابتكارات والابداع ٠
- طريقة توجيه واتخاذ القرارات ٠
- هجرة السكان ٠
- الاستثمارات

وتفاعل تلك العمليات الحضرية هو الذى يساعد على حدوث عملية التنمية مما يثبت دائما ان هناك علاقة بين التحضر والتنمية ٠ كما اثبتت الدراسة ان هناك ايضا علاقة بين الصناعات الصغيرة والتحضر ٠ فالحضريمكن ان يوفر للصناعات الصغيرة الظروف المناسبة للتوطن منها :

- توفر مشروعات البنية الاساسية ٠
- الوفورات الخارجية ٠
- سهولة الحصول على المعلومات وسرعة الاتصال الشخصى ٠

ومن ناحية أخرى فأن الصناعات الصغيرة يمكن ان تساعد فى حل كثير من مشاكل المناطق الحضرية من ناحية سد الاحتياجات المحلية أو خلق فرص عمل جديدة أمام سكان تلك المناطق والمناطق المحيطة بها ٠

وبالرغم مما يحققه الحضر للصناعات الصغيرة الا أنه فى بعض الحالات يمكن ان يخلق بعض الصعوبات امامها نذكر منها :

- ارتفاع اسعار الارض لاقامة هذه الصناعات فضلا عن ارتفاع اسعار الايجارات سواء للمكاتب أو للمساكن ٠
- الزحام الشديد الذى يؤثر على اختيار المواقع الملائمة لتوطين المشروعات وحركة توزيع الانتاج أو فتح منافذ للتوزيع فضلا عن صعوبة الاتصال داخل المجتمعات الحضرية وبالذات فى الدول النامية ٠
- مشكلات تلوث البيئة ٠

ونظرا لما كشفت الدراسة عنه من فروق واضحة بين الاقاليم والمناطق الحضرية فى مستويات الدخول ، لذلك تم التوصية بالاتى :

— الأخذ بنتائج الدراسة من حيث ترتيب اولوية المحافظات والمناطق الحضرية فى توطين الصناعات الصغيرة بها بهدف تغيير الهيكل الاقتصادى لتلك المجتمعات والعمل على خلق فرص عمل ورفع مستوى الدخول لسكان تلك المحافظات والمناطق الحضرية ٠

— عند توزيع الصناعات الصغيرة على المناطق الحضرية يجب العمل باستمرار على الحفاظ على الاراضى الزراعية الموجودة على هوامش المناطق الحضرية وعدم توطن صناعات صغيرة على ارض تقتطع من هذه المناطق ولذلك يجب ان يؤدى توطين الصناعات الصغيرة تحقيق الاهداف التالية :—

= تحقيق اهداف التنمية ٠

= حل مشكلة البطالة التى تواجه المجتمع المصرى ٠

= الحفاظ على الارض الزراعية ٠

— من الملاحظ ان نجاح الصناعات الصغيرة فى تحقيق اهدافها يتوقف على الآتى :

(أ) ان يتم اختيار نوع الصناعات الصغيرة بما يتفق والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات وبما يخدم الاهداف الاساسية من التنمية الحضرية والاقليمية ٠

(ب) يجب ان يؤدى اختيار موقع الصناعات الصغيرة الى زيادة كفاءة الهيكل القطاعى وتحسين الاوضاع الاقتصادية للمحافظة أو المنطقة الحضرية بما يحقق اهداف التنمية ٠

(جـ) يجب أن يساعد نمط الصناعات الصغيرة على تحقيق التخصص للمناطق الحضرية داخل المحافظات او المناطق الحضرية ٠

(د) ان تساعد الصناعات الصغيرة فى تحقيق التشابك الصناعى فى المناطق الحضرية من ناحية الموارد الاولية والطاقة والموارد الطبيعية المتاحة فضلا عن علاقة الصناعات الصغيرة ببعضها أو علاقتها بالانواع الأخرى من الصناعات التحويلية ٠

الملاحـــــق

جدول رقم (١)

تقديرات الدخـــل فى المحافظات المختلفة (حضر/ ريف) طبقا للنشاط الاقتصادى - وفقا لبيانات توزيع الانشطة الاقتصادية الواردة بالتعداد العام للسكان ١٩٨٦ وبيانات الناتج القومى بالخطة بالاسعار الثابتة (٨١/ ١٩٨٢ سنة اســـاس)

(بالمليون)

المحافظات حضر/ريف	توزيع الدخل حسب النشاط الاقتصادى										متوسط الدخل لدوى النشاط (بالجنيه)	اجمالى السكان حضر/ريف	متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالجنيه)	عدد الاسر	متوسط دخل الاسرة
	الزراعة	الصناعة والتعدين والمحاجر	الكهرباء والغاز والمرافق العامة	التشييد والبناء	التجارة والمال والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الاعمال	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية	اجمالى الدخل ب					
القاهرة	٢ر٧٧	٧ر١٩٧١	٤ر٦٤	١ر٢٧٩	ـر١٣٤	٦ر٥٨٦	٨ر٢٢٣	٧ر٢١٥	٣ر٧٧٨	٨ر٥٥٢٧	٢ر٧ ٣٢٥	٠٦٨٨٦٩٥	٥ر٩١٢	٠٦ر١٢٥٠٨٣١	٦ر٤٠٩٩
الاسكندرية	٨٠ر٤	٦ر١٠٩٥	٤ر٤١	٢ر١١٨	٤ر٦٢٧	٧ر٣٧١	٤ر٦٨	٤ر٨٥	٠ر٢٣١	٥ر٢٧١٩	٧ر٣٢٠٤	٢٩٣٦٨٥٩	٢ر٩٢٩	٨ر٦٤٠٢٠٩	٨ر٤٢٤٧
بور سعيد	١ر٥	٢ر٥٧	٢ر٣	١ر٩	٥ر١١٢	٤ر١٠٤	١ر٧	٢ر١٨	٢ر٢٢	٢ر٣٤٩	٢ر٢٨٧٩	٤٠١١٧٢	٢ر٨٧٠	٤ر٨٧٩٩٣	٤ر٣٩٦٧
السويس	١ر٩	٦ر٩٨	١ر٨	٤ر١٣	٥ر٥٥	٥ر٥٥	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٢١	٤ر٣٧٤	٧ر٣١٦٩	٣٢٧٧١٧	٠ر٨٣٧	٦٩٥١٦	٩ر٣٤٥
جملة	٨ر١٨١	١ر٣٢٢٣	١ر١١٧	٨ر٤١٩	٢ر٢٣٦	٢ر١١١٨	٢ر٣٠٣	٥ر٣٢٨	٧ر١٠٥٢	٧ر٨٨٨٠	٠ر٣٢٥٢	٩٧٢٤٤٤٢	٢ر٩١٣	٤ر٢١٤٨٥٤٩	٢ر٤١٣٣
حضر	٠ر١٠	٨ر٨١	١ر١	٩ر٥	٣ر٤٢	٧ر١٠	٢ر٢	٠ر٦	٩ر١	٥ر١٦٩	٢ر٣٠٦	٨٨٦٧٢٢	٨ر٩٠٧	٤ر١٧٥١	٨ر٥٠٤
دمياط ريف	١ر٥٧	٤ر١٩٣	٥ر٤١	٤ر٥٥	١ر٢٨	٧ر١٠	٤ر٢	٧ر١٠	٧ر٢٦	١ر٣٩١	٩ر٢٥٩٥	٥٥٣٦٤٣	٤ر٧٠٦	١١٢٧٣٢	٣ر٢٤٦٩
جملة	١ر٦٧	٢ر٢٧٥	٤ر٢٠	٩ر٩٧	٨ر٣٨	٧ر٦٦	٦ر١	٧ر١٦	٣ر٣٦	٦ر٥٦٠	٦ر٢٧٢١	٧٤٠٣٦٥	٢ر٧٥٧	١ر٥٤٤٨٣	٩ر٣٦٢٨
حضر	٨ر٤٨	١ر١٧٤	٠ر١٠	٢ر٢٥	١ر١٧١	٤ر٦٦	١ر١٦	٤ر٣٨	٤ر٧٩	٣ر٦٢٩	٨ر٢٥٣٨	٩١٢٨٩٧	٤ر٦٨٩	٢٠١٢٧٦	٦ر٣١٢٦
الدقهلية ريف	٣ر٣٦٦	٠ر١٨٥	١ر٤	٦ر١٣٦	٩ر٩٤	٥ر١١	٧ر٤٦	٥ر١٤٩	٠ر١٦٩٩	٨ر١٠٤٢	٦ر٤٠٥	٣٥٧١٢٣٥	٠ر٢٠٩٢	٤٩٨٤٨٢	٢٠٩٢
جملة	١ر٤٠	١ر٣٥٩	٢ر٢١	١ر٦٦	٧ر٣٠٧	٣ر١٦١	٧ر٢٧	١ر٨٥	٢ر٢٢٨	١ر١٦٧٢	٤ر١٩٣٨	٣٤٨٤١٠٢	٩ر٤٧٩	٦٩٩٧٥٨	٥ر٢٣٨٩
حضر	٤ر٢٣	٦ر١١٨	٥ر٥	٢ر٩٠	١ر٣٢	٥ر٥٢	١ر٣٢	٤ر٣٢	٤ر٦	٦ر٤٥٤	٩ر٢٣٩٤	٧١٩٣٩٢	٩ر٦٣١	١٥٢٠٣٨	٢ر٢٩٩٠
الشرقية ريف	٥ر٤٠٣	٦ر١٦٨	١ر٨٢	٣ر٢٠	٩ر١٢٢	٣ر٩٢	٨ر١١	٤ر٤٨	٢ر٢٣٨	٨ر١٠٢٨	٧ر١٦٠٥	٢٦٩٤٩١٦	٨ر٣٨١	٥٠٦٣٦٩	١ر٢٠٣٢
جملة	٩ر٤٣٦	٢ر٢٨٧	٣ر١٨	٥ر١٥	٩ر٢٥٤	٤ر١٤٤	٥ر٢٥	٨ر٨٠	٣ر١٨٤	٤ر١٤٨٢	١ر١٧٨٦	٣٤١٤٣٠٨	٥ر٤٣٤	٦٥٨٣٩٧	٤ر٢٢٥٣
حضر	٢٤ر٦	٣ر٣٩٨	٤ر١٠	١ر٤٥	٤ر١٦٥	٥ر٨٨	١ر١٦	٩ر٢٩	٣ر١٤٣	٥ر٩٢١	١١٠٢٣٠٩	٣ر٢٣٢٣	٠ر٨٣٦	٢٣١٧٢١	٨ر٣٩٧٦
القليوبية ريف	١٢١ر٢	٦ر٢٢٩	٩ر٤	٣ر٢٦	١ر١٠٠	٦ر٨٥	٣ر٨	٧ر٢٨	٤ر١٧٩	٦ر٧٩٨	٤ر٢٤٢٤	١٤١٣٦١٥	٩ر٥٦٤	٢٧٧٣٦٢	٣ر٢٨٧٩
جملة	١٥٥ر٨	٦٢٧ر٨	١٩ر٨	٤ر٧١	٥ر٢٦٥	١ر١٧٤	٦ر٢٤	٥ر٥٨	٦ر٣٢٢	٣ر١٧٣٠	٤ر٢٨٤١	٢٥١٥٩٢٤	٧ر٦٨٣	٥٠٩٠٨٣	٠ر٣٢٧٩
حضر	٢٦ر٠	٤ر٦٦	١ر٣	٤ر٩	٧ر٤٧	٧ر٢٨	١ر١٦	٥ر٢٠	٢ر٢٠	١ر٢٥١	١ر٢٣٦١	٤١١٩١٠	٦ر٦٠٩	٨٤٥٤٦	٠ر٢٩٧٠
كفر الشيخ ريف	١ر٢٥١	٠ر٥٦	٤ر٦	٩ر١٠	٣ر٦٠	٣ر٣٩	٥ر٠	٤ر١٩	٩ر٦٣	٥ر٠١٠	٤ر١٤٦٧	١٣٩٧٣١١	٣ر٣٦٥	٢٤٤٥٩٦	١ر٢٠٨٧
جملة	١ر٢٧٧	٤ر١٢٢	٧ر٧	٢ر٢٠	١٢ر٧	٥ر٦٨	٥ر١١	٥ر٣٥	٤ر٨	٦ر٧٦١	٦ر١٦٧٦	١٨٠٩٢٢١	٠ر٤٢١	٣٢٩١٤٢	٩ر٢٣١٢
حضر	٤ر٢٨	٠ر٣٢٦	٥ر٨	٨ر٢٧	٤ر١٦٩	٧ر٤٤	١ر٤	٧ر٥٠	٤ر٤٣	٨ر١٩	٧ر٢٨٢٠	٩٤٤٤٨	٤ر٧٨٧	٢٠٨٨٣٩	٧ر٢٥٥٩
الغربية ريف	٩ر٢٥١	١ر٢٧٥	٥ر٧	٥ر٢٨	٩ر١	٣ر٧٦	٧ر١٠	٥ر٣٧	٧ر٧٨	٩ر٨٥٧	٤ر١٨٥٣	١٩٤٠٤٥	١ر٤٤٢	٣٦٩٦٤٠	٩ر٢٢٢٠
جملة	٣ر٢٨٠	١ر٦٠١	٣ر١٣	٥ر٥٦	١ر٢٦١	٧ر١٥٠	٥ر٣٠	٦ر٧٨	٤ر١٢٩	٣ر١٦٠١	٣ر٢٢٠٤	٢٨٨٤٥٩٩	١ر٥٥٥	٥٧٨٤٧٩	١ر٢٧٦٨
حضر	٢٤ر٦	٨٠ر٨	٤ر٤	٩ر٨	٦ر١٤	٢٩ر٤	٨ر٣	١٩ر٩	٨ر٣١	٣ر١٧٣	٣ر٢٢٠	٤٤٦٦٣٦	٥ر٦١١	٩١٦٥٣	٧ر٢٩٧٩
المنوفية ريف	٢٢١ر٧	٣ر١٤٣	٥ر١١	١ر٢١	٨ر٩٤	٦ر٧٦	٥ر١١	٧ر٣٨	٠ر٩٢	٣ر٧٠١	٧ر١٧٢٦	١٧٧٤٦٧٩	٥ر٣٩٥	٣٥٣٧٩٣	٢ر١٩٨٢
جملة	٢٤٦ر٣	١ر٢٢٤	١٥ر٩	٣٠ر٠	١٤٩ر٠	١٠٦ر٠	٨ر١٩	٥ر٨٠٦	٩ر١٢٣	٥ر٩٧٤	٣ر١٨٦٠	٢٢٢١٣١٥	٨ر٤٣٨	٤٤٥٤٤٥	٧ر٢١٨٧
حضر	٤٢ر٣	١٩٦ر٦	٩ر٦	٢٠ر٣	١٤٢ر٧	١ر٥٥	٢ر٩	٢٤ر٨	٥ر٥٨	٥٥٩ر١	٦ر٢٧٩٠	٧٦٠١٥٨	٥ر٧٣٥	٤٧٣٣٣٦	٢ر١١٨١
البحيرة ريف	٢٩ر١	١٩٩ر٠	١٤ر٨	٢٢ر٦	٩٠ر٤	٥ر٧٠	٧ر٥	٣١ر٠	٥ر١٥٢	٣ر١٠١٨	٢ر١٦٤٣	٢٤٨٨٦٧١	٤٠٩ر١	٣٠٨١٨٦	٨ر٣٠٢٣
جملة	٤٧١ر٣	٣٩٥ر٦	٢٤ر٤	٤٢ر٩	٢٣٣ر١	١٢٥ر٦	١٦ر٨	٥٥ر٨	٢١١ر٨	٣ر١٥٧٧	٤ر١٩٢٣	٣٢٤٨٢٩	٥ر٤٨٥	٧٨١٥٢٢	٢ر٢٠١٨
حضر	٨ر٧	٣١ر٦	٥ر٦	١٥ر٩	٤٤ر١	٤٤ر٦	٥ر٦	٤ر١١	٣ر١٢	٥ر١٨٠	٣ر٢٤٥٦	٣٦٦٠٥٢	٣ر٦٧٧	٥٧١٦٨	٢ر٢١٥٢
الاسماعيلية ريف	٣١ر٧	١٦ر٥	٤ر١	٥ر٦	٣ر٢٠	٥ر٣٠	٣ر١	٤ر٨	٠ر١٤	١١٩ر٦	٠ر١٩٢٤	٢٧٩٢٠٧	٤ر٤٢٨	٥٣١٣٥	٩ر٢٢٥٠
جملة	٤٠ر٠	٤٨ر١	٩ر٧	٣٢ر٤	١٤ر٦	٦٥ر١	٦ر٦	١٥ر٩	٣ر٢٧	٨ر٢٩٩	١ر٢٢١٢	٥٤٥٢٥٩	٨ر٥٤٩	١١٠٣٠٣	٠ر٢٧١٨

تابع جدول رقم (١)

المحافظات حضر / ريف	توزيع الدخل حسب النشاط الاقتصادى										متوسط الدخل لدى النشاط بالجنيه	اجمالى الكسان حضر/ريف	متوسط نصيب الفرد من الدخل بالجنيه	عدد الاسر	متوسط دخل الاسرة
	الزراعة	الصناعة والتعدين والمحاجر	الكهرباء والغاز والمرافق العامة	التشييد والبناء	التجارة والمال والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	التمويل والتامينات والعقارات وخدمات الاعمال	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية	اجمالى الدخل *					
حضر	٢٤٦ر٧	١٤٧ر٤	٣ر٥٥	٩ر١٧٩	٤ر١٠٠٥	٧ر٤٤٩	٥ر٩٧	٩ر٢١٩	١ر٤٥٣	٤ر١٨١	٢ر٢٧٢٨	٥٧٥٠١٩٤	٢ر٧٢٧	١٥٤٣٣١٧	٢ر٧١١
الوجه البحرى ريف	٢١٤٣ر٦	١٤٦٦ر٥	٨ر٧٨	٩ر٢٠١	٧ر٧٦٢	٢ر٥٨٤	٧٠ر٠	٩ر٢٦٥	٨ر٨٩٥	٦٤٦٩ر٤	١ر٧٨١ر٢	١٥١١٣٧٢٨	٤٢٨ر٠	٢٧٢٤١٩٥	٢٣٧٤ر٨
جملة	٢٣٩٠ر٣	٢٩٤٠ر٦	٨ر٣٨١	١ر١٧٦٨	٩ر١٠٣٣	٨ر٤٨٥	١٦٧ر٥	٩ر١٣٤٨	٩ر١٠٦٥٠	٤ر١٨١	٢ر٢٠٦٣	٢٠٨٦٣٩٣٢	٥١٠ر٥	٤٣٦٦٥١٢	٢٤٩٦ر٤
حضر	٣٠ر٨	٥٥٤ر٧	١٩ر٩	١٠٧ر٦	١ر٤٩١	٩ر١٧٨	٧٠ر١	٨ر٧٩	٢ر١٨٨	١ر١٧٢١	٩ر٣٠٢٠	٢١٤٠٣٤٩	٨٠٤ر١	٤٧٣٣٣٦	
الجيزة ريف	٣١٦ر٨	٣١٦ر٤	١١ر٩	٥٦ر٤	١٧٤ر٥	٩٠ر٤	٢٢ر٠	٤ر١٣٣	٢ر٩٧٤	٦١٤ر٦	٩ر٢٥١٨	١٥٨٥٠٧١		٣٠٨١٨٦	٣١٦ر١
جملة	١٨٩ر٦	٨٧١ر١	٣١ر٨	١٦٤ر٠	٦٦٥ر٦	٢٦٩ر٣	٨٠ر٥	٦ر٢٢١	٣ر٢٦٩٥	٧٢٣ر٥	٩ر٢٨١٧	٣٧٣٥٤٢٠		٧٨١٥٢٢	٣٤٤٨ر٨
حضر	٣٣ر٦	٤٢ر٤	٥ر٢	١ر٩	٥٩ر٠	٢٤ر٨	١٣ر٩	١٦ر٢	١٩٧ر٥	٥٤٣ر٢	٥ر٢٠٨٧	٣٦٦٣٥٨٣		٧٢٧٩١	
بنى سويف ريف	١٩٣ر٥	٤٥ر٢	٢ر٧	١٤ر٢	٤٤ر٨	٢٢ر٣	٣ر٥	١٤ر٦	٣٧١ر٦	٢٤٢ر٣	٥ر١٣٩٨	١٠٨٥٦٤٦		٣٠٨٤٠١	١٧٨٣ر١
جملة	٢١٦ر١	٨٧ر٦	٣ر٥	٢٣ر٣	١٠٣ر٨	٤٧ر٠	٩ر٥	٣٠ر٨	٤٥ر٨	٥٦٩ر١	٤ر١٥٧٩	١٤٤٩٢٣٩		٢٨١١٩٢	٢٠٢٣ر٩
حضر	٢٤ر٠	٥٨ر٤	٢ر٦	١١ر٠	٦٣ر٤	٣٦ر٠	١ر٥	١٤ر٧	٩ر٢١٤	٥٩٧ر٣	٩ر٢٣٣٦	٣٥٩٧٩٥		٧١٣٠٣	
الفيوم ريف	٢٢٧ر٧	٦١ر٣	٣ر٤	١٤ر٤	٥٤ر٨	٢٨ر٣	٣ر٣	١٤ر٥	١٤٦٣ر٦	٤٥٣ر٢	٤ر٢٨٠	١١٩١٤١٩		٢٣٠١٠٨	٣٠١٣ر٩
جملة	٢٥١ر٧	١١٩ر٦	٦ر٠	٢٥ر٤	١١٨ر٢	٥٤ر٣	٨ر٤	٢٩ر٢	٥٥ر٣	٦٦٨ر١	١٦٤٦ر٧	١٥٥١٢١٤	٤٣٠ر٧	٢٩١٤١١	٢٣٩٢ر٦
حضر	٢٢ر٧	٨٢ر٣	٥ر٥	١ر١٣	٩٨ر٦	٤٥ر٠	٧ر٨	٢٥ر٧	٢٦ر١	٥٤٩ر٥٥	٣٢٤٥ر١		٥٩٥ر١		
السنيا ريف	٤٠٣ر٩	٦٢ر٩	٤ر٨	٨ر٨	٨٣ر٩	٤٥ر١	٥ر٧	٢٥ر١	٨٨ر٨	٧٣٩ر٠	٩ر١٣٨٨	٢٠٩٥٩٥٧	٢٤٧ر٨	١١٧٨٥٤	٢٧٧٢ر٩
جملة	٤٢٦ر٦	١٤٥ر٢	٣ر١٠	٢١ر٩	١٨٢ر٥	٩٠ر١	١٣ر٥	٥٠ر٨	١١ر٠	١٥٨٩ر٦	٨ر١٠٥٥	٢٦٤٥١١٢	٣٩٩ر٢	٤٢٥٠٨٥	١٧١ر٠
حضر	٣٨ر٠	٦٩ر٤	٩ر٥	١٢ر٤	٩٣ر٧	٣٦ر٣	٨ر٧	٣٦ر٥	٣٣ر٣	٣٢٥ر٢	٣٢٥ر٥	٦١٧٠٧٣	٥٣٧ر٠	٥٤٢٩٣٩	١٩٤٤ر٦
اسيوط ريف	٢٩٣ر٥	٤٨ر١	٣ر٦	١٦ر٠	٧٣ر٥	٣٤ر٨	٦٦ر٠	١٨ر٣	٤ر١	٥٥٧ر٨	١٤٣٦ر٥	١٥٩٨٦٠٧	٣٤٨ر٩	١٢٦٥٣٤	٢٥٧٠ر١
جملة	٣٣١ر٥	١١٧ر٥	٥ر٩	٢٩ر٤	١٦٧ر٣	١ر٧١	١٢ر٨	٤٤ر٧	٩٩ر٣	٨٨٣ر٠	١٦٣٢ر٨	٢٢١٥٦٧٩	٣٩٨ر٥	٣٠٥٩٧٠	١٨٣٣ر٠
حضر	٢٤ر٢	٦٩ر٣	٦ر٣	١٨ر٥	١١٠ر١	٣٩ر٨	٧ر٧	٢٠ر١	٣٢ر٤	٢٢٥ر٧	٢٤٩٣ر٣	٥٣٧١٣٦	٦٠٦ر٤	٤٣٣٥٠٤	٢٠٤١ر٦
سوهاج ريف	٣١٤ر٣	٧ر٥١	٣ر٩	٣٩ر٣	١٠٦ر٦	٣٥ر١	٤ر٣	٢١ر١	١٢٥ر٦	٧٠١ر٩	١٥٦٠ر٣	١٩٠٩٨٩٧	٣٦٧ر٥	١٠٨٦٠٩	٢٩٩٨ر٨
جملة	٣٣٨ر٥	١٢١ر٠	٧ر٥	٥٧ر٨	٢١٦ر٧	٧٤ر٩	١٢ر٠	٤ر١	١٥٨ر٠	١٠٢٧ر٦	١٧٧٠ر٣	٢٤٤٧٠٣٣	٤١٩ر٩	٤٨٤٣٤	٢٠١٤ر٠
حضر	٢٣ر٧	٦٥ر٨	٥ر٤	١٧ر٩	٨٧ر٠	٤٢ر٩	١ر٦	١٩ر١	٣٢ر١	٢٩٩ر١	٢٤٣٢ر٠	٥٢٧٦٧٤	٥٦٦ر٨	٥٧٠٤٣	٢٢٤٨ر٤
قنا ريف	٢٣٢ر٤	١١١ر٧	٧ر٢	٦٣ر٠	٧٦ر٥	٤٥ر٣	٣ر٨	٢٠ر٨	٧٨ر٥	٦٣٩ر٣	١٦٥٥ر٩	١٧٣١٢٥٢	٣٦٩ر٣	١٠٦٤٦٠	٣٨٠٩ر٥
جملة	٢٥٦ر١	١٧٧ر٥	١١ر٧	٨٠ر٩	١٦٣ر٥	٨٨ر٢	٩ر٨	٣٩ر٩	١١٠ر٦	٩٣٨ر٣	١٨٤١ر٦	٢٢٥٨٩٣٦	٤١٥ر٤	٣٤٢٠٣٧	١٨٦٨ر٩
حضر	١٢ر٠	٣٨ر٤	٢ر٧	١١ر٣	٥٣ر٠	٢٣ر٩	٣ر٣	١١ر٣	٢٣ر٩	١٩٠ر٨	٢٥٤٩ر٤	٣٢٠٣٩٧	٥٩٥ر٧	٤٤٨٤٨٧	١ر٣٠٩٢
اسوان ريف	٥٢ر٢	٣٥ر٤	١ر٥	٩ر٠	٣٠ر٤	١٨ر٩	١ر٩	٩ر١	٣٣ر٤	١٨٥ر٤	١٨٦٧ر٥	٤٨٩٠٧	٣٧٩ر٢	٦١٧٠٢	٣٠٩٢ر٣
جملة	٦٤ر٢	٧٣ر٨	٢٢ر٧	١٦ر٤	٧٣ر٤	٤٢ر٨	٢ر٥	٣٠ر٢	٥٧ر٢	٣٧٦ر٢	٢١٦٠ر٦	٨٠٩٣٠٤	٤٦٤ر٩	٩٤٥٦٤	١٩٦٠ر٦
اجمالى حضر	١٩٩ر١	٩٨٠ر٦	٥٨ر٢	٢٠١ر٨	١٠٥٥ر٩	٤١٧ر٥	١١٤ر٨	٢١٣ر٣	٢٥٩ر٦	٣٦٠٠ر٨	٣٦٠٥ر٩	٥٤١٥٠٦١	٦٦٥ر٠	١٥٦٣٦٦	٢٤٠٧ر٤
الوجه ريف	١٨٧٥ر٥	٧٣٢ر٧	٤٦ر٤	٢١٧ر٢	٦٣٥ر١	٣٣٠ر٠	٣٦ر٩	١٤٥ر٣	٦٠٣ر٣	٤٦١٢ر٤	١٦٣٩ر٦	١١٦٨٦٧٥٦	٣٩٤ر٧	١١٣٨٥٨٩	٣١٦٢ر٥
القبلى جملة	٢٠٧٤ر٦	١٧١٢ر٣	١٠٤ر٦	٤١٩ر٠	١٦٩١ر٠	٧٣٧ر٥	١٥١ر٧	٣٥٨ر٦	٩٦٢ر٩	٨٢١٣ر٢	١٩٥٧ر٩	١٧١٠١٨١٧	٤٨٠ر٣	٢٢٥٢٧٧٥	٣٠٤٧ر٤
حضر	٢ر٢	٣٢ر١	١ر٧	٤ر١	٨ر٠	٧ر٨	٧ر٠	٢ر٧	٦ر٥	٦٥ر٨	٢٩٩٠ر٠	٧٦٧٥٠	٨٥٧ر٣	٢٣٢١٣٦٤	٢٤٢١ر٨
البحر ريف	٦ر١	١٠ر٥	٠٠	٠٠	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر	١٣ر٠	٣٠٤٨ر٨	١٢٩٧٤	١٠٠ر٢٠	١٤٨٤٨	٤٤٣١ر٦
الاحمر جملة	٣ر٨	٤٢ر٦	١ر٧	٤ر١	٨ر٢	٨ر٠	٨ر٠	٢ر٩	٦ر٧	٧٨ر٨	٢٩٩٩ر٥	٨٩٧٢٤	٨٧٨ر٣	٢٨٥٥	٤٥٥٣ر٤
														١٧٧٠٣	٤٤٥١ر٣

تابع جدول رقم (١)

المحافظات	توزيع الدخل حسب النشاط الاقتصادى										متوسط الدخل لذوى النشاط (بالجنيه)	اجمالى السكان	متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالجنيه)	عدد الاسر	متوسط دخل الاسرة
حضر/ ريف	الزراعة	الصناعة والتعدين والمحاجر	الكهرباء والغاز والمرافق العامة	التشييد والبناء	التجارة والمال والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	التمويل والتامينات والعقارات وخدمات الاعمال	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية	اجمالى الدخل		حضر / ريف			
حضر	٥ر١	٣ر٦	٦ر	١ر٢	٩ر٢	٣ر٠	٦ر	٣ر١	٩ر١	١٩ر٣	١٥٥٥ر٤	٥٠٤٢١	٣٨٢ر٨	٨٦٣٠	٢٢٣٩ر٠
الوادى ريف	٧ر٩	١ر١	٢ر	١ر١	٢ر١	٦ر١	٣ر	٩ر١	٩ر١	١٧ر٣	١٢٠٥ر٧	٦٢٩٨٤	٢٧٣ر١	٩١٣١	١٨٨٣ر٧
الجديد جملة	٩ر٤	٧ر٤	٨ر	٢ر٣	٠ر٤	٦ر٤	٩ر	٠ر٥	٣ر٨	٣٦ر٥	١٣٦٨ر٤	١١٣٤٠٥	٣٢١ر٩	١٧٧٥١	٢٠٥٦ر٣
حضر	٠ر٤	٦ر٧	١ر١	٣ر٩	٥ر٥ ١	٣ر٧	٦ر	٢ر٧	٥ر٨	٤٨ر٤	٢٤٦٣ر٧	٨١٩٣٧	٥٩٠ر٧	١٤٩٣٥	٣٢٤٠ر٧
مطروح ريف	١٦ر٤	٩ر٤	٢ر	١ر٢	١ر٥	٢ر٧	٠ر	٤ر	٢ر٢	٣٨ر٥	١٧٠٢ر٣	٧٩٣٣٦	٤٨٦ر٠	١٢٠٦٦	٣١٩٠ر٨
جملة	٤٠ر٤	١٧ر٠	١١ر٣	٦ر٠	٢٠ر٦	٩ر٩	٦ر	٣ر١	٨ر٠	٨٦ر٩	٢٠٥٦ر٣	١٦١١٦٣	٥٣٩ر٣	٢٧٠٠١	٣٢١٨ر٤
حضر	٩ر٥	٣ر٨	٠ر١	٦ر٤	١٣ر٣	٩ر١٠	١ر٠	٤ر١	٥ر٥	٥٠ر٠	٢٠٠٦ر٣	١٠٥٢٧٥	٤٧٤ر٩	١٩٣٤٨	٢٥٨٤ر٣
شمال ريف	١٠ر٤	٣ر	٣ر	٤ر	٥ر١	٣ر٨	١ر	٧ر	٣ر٢	١٨ر٧	١٣٦٣ر٩	٦٥٥٦٠	٢٨٥ر٢	١٢٤٢٣	١٥٠٥ر٤
سيناء جملة	١٦ر٣	١ر٤	٣ر١	٥ر٠	١٤ر٨	١٣ر٧	١ر٠	٤ر٨	٧ر٦	٦٨ر٧	١٧٧٨ر٣	١٧٠٨٣٥	٤٠٣ر١	٣١٧٧٠	٢١٦٢ر٤
حضر	٣ر	١ر٧	٦ر	٥ر١	٢ر٨	٢ر٥	٤ر	١ر١	١ر١	١٧ر٤	٢٥٩٢ر٨	١١٤٢٣	١٥٢٣ر٢	٢١٠٨	٨٢٥٤ر٣
جنوب ريف	٣ر٢	٩ر	٠ر	٣ر١	١ر٢	٢ر٠	٠٠	٣ر	١ر٤	١٠ر٣	٢٠٠٢ر٤	١٧٥٠٦	٥٨٢ر٧	٣٥٩٣	٢٨٣٨ر٨
سيناء جملة	٥ر٣	٨ر٠	٧ر	٣ر٨	٩ر٤	٥ر٤	٥ر	١ر٤	٥ر٣	٢٧ر٦	٢٣٣٨ر٠	٢٨٩٢٩	٩٥٤ر١	٥٧٠١	٤٨٤١ر٣
حضر	١٣ر٨	٥٤ر٣	٥ر٠	١٦ر٣	٥ر٤٣	٣١ر٤	٣ر٣	١٣ر٧	٣٠ر٧	٢٠٠ر٧	٢٣٤٢ر١	٣٢٥٨٠٦	٦١٦ر٠	٥٩٨٥٩	٣٣٥٢ر٩
جملة ريف	٣٨ر٥	٣٢ر٣	٧ر	٥ر٠	١ر١٠	٩ر٣	٦ر	٥ر٣	٧ر٩	٩٧ر٨	١٦٣١ر٤	٣٣٨٢٥٠	٤١٠ر٥	٤٠٠٦٧	٢٤٤٠ر٩
الحدود جملة	٥ر٣	٧٦ر٤	٧ر٥	٢ر٢١	٥٢ر٦	٤٠ر٧	٣ر٨	١٧ر١	٣٨ر٥	٢٩٨ر٥	٢٠٤٩ر٥	٥٦٤٠٥٦	٥٢٩ر٣	٩٩٩٣٦	٢٩٨٧ر٣
حضر	٦٤١ر٤	٥٧٣١ر٩	٣٦١ر٦	٢٣٥ر٣	٨١٧ر٦	٤٣٩ر٩	٢٠١٦ر٨	٧٧٥ر٤	١٨٨٦ر٠	١٦٨٦٣ر٥	٢٩٤٢ر٥	-٢١٢١٥٥٠٤	٧٩٤ر٩	٤٨٨٩٣ر٤	٣٤٤٩ر١
الجمهورية ريف	٤٠٥٧ر٦	٣٢٢١ر٤	١٢٥ر٩	٤٢ر١	١٤٠٧ر٩	٩١٣ر٥	٢٩٣٠ر٣	٤١٤ر٦	١٥٠٧ر٠	١١١٧٩ر٤	١٧١٨ر٦	٢٧٠٣٨٧٣٤	٤١٣ر٥	٥٠١٧٠٣٧	٢٢٢٨ر٣
جملة	٤٦٩٩ر٠	٧٩٥٣ر٣	٣٦١ر٦	١٢٤١ر٧	٥٦٤٧ر٨	٢٩٣٠ر٣	٦٣٦ر٢	١١٩٠ر٠	٣٣٩٣ر٠	٢٨٠٤٢ر٩	٢٢٩١ر٨	٤٨٢٥٤٢٣٨	٥٨١ر١	٩٩٠٦٣٥١	٢٨٣٠ر٨

المصدر : قام الباحث بتقدير وحساب دخول المحافظات من الانشطة المختلفة ومتوسط دخل ذوى النشاط والاسرة والافراد اعتمادا على بيانات كل من :ـ

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لسنة ١٩٨٦ (مرجع سبق ذكره)

(٢) وزارة التخطيط التقرير السبدئى عن متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الخامسة للخطة مرجع سبق ذكره)

× يلاحظ وجود بعض الفروق فى الارقام العشرية ناتجه عن عمليات التقريب .

المراجـــــع

المراجـــــع

١ ـ المراجع العربية :

١ ـ السيد محمد كيلانى ـ محاضرات فى التوطن الصناعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٦٩٧ فبراير ١٩٨١ .

٢ ـ السيد محمد كيلانى و سيدمحمد عبد المقصود ،والفوارق الاقليمية فى مصر وطرق قياسها،مذكرة خارجية رقم ١٣٢٤ مايو ١٩٨٢ .

٣ ـ السيد محمد كيلانى ، تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكانى ١٠ر٠٠٠ نسمة فأكثر بحث التوزيع السكانى والتنمية الاقليمية ، معهد التخطيط القومى ، ورقة عمل رقم (١٧) اغسطس١٩٨٣ .

٤ ـ السيد محمد كيلانى ، الادارة المحلية والتخطيط بين المركزية واللامركزية " نظرة مستقبلية فى ظل تغيير المسار الاقتصادى فى مصر " ندوة ادارة المدن الكبرى (ادارة العاصمة) ، جمعية المهندسين المصرية (جمعية التخطيط) ١٩ ـ ٢٠ اكتوبر ١٩٩١ .

٥ ـ السيد محمد كيلانى ، ترتيب المدن المصرية ١٠ر٠٠٠ نسمة فأكثر عام ١٩٩١ (دراسة غير منشورة) .

٦ ـ زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية (الكتاب الاول) دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

٧ـ سيد محمد عبد المقصود ، اتجاهات وانماط الهجرة الداخلية فى مصر ، بحث التوزيع السكانى والتنمية الاقليمية ، معهد التخطيط القومى ، ورقة عمل رقم (١٧) أغسطس ١٩٨٣ .

٨ـ كريمة كريم ، الاقتصاد المصرى ومحدودى الدخل فى الثمانينات (المعالم الاساسية للأقتصاد المصرى وتعريف محدودى الدخل به) ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٥٤٢ ديسمبر ١٩٩١ .

٩ـ محاسن مصطفى ، جداول الهجرة الداخلية والخارجية بين المحافظات المصرية عام ١٩٨٦ (دراسة غير منشورة) (بدون تاريخ) .

١٠ـ محمد عزت عبد الموجود وعزه سليمان ، علا الحكيم ، الوضع الراهن فى مجال التعليم الابتدائى ومحو الامية فى جمهورية مصر العربية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية (عربيل) ١٩٩٠ .

٢ — مصادر بيانات وتقارير وقوانين

١ — الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ .

٢ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٨٣ يونيو ١٩٨٤ .

٣ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الموارد المائية وامكانية التوسع الزراعى فى مصر يناير ١٩٨٧ .

٤ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد للعام للسكان لعام ١٩٨٦ (مجلدات النتائج النهائية الخاصة بالمحافظات)، القاهرة نوفمبر ١٩٩٠ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعى عن عام ١٩٨٩/٨٨ (غير منشور) .

٥ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ — ١٩٩٠ يونيو ١٩٩١ .

٦ — وزارة التخطيط ، التقرير المبدئى عن متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الخامسة للخطة ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٨ .

٧ — وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق ، الاشتراطات المرجعية لدراسة التنمية الاقليمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية (غير منشورة) بدون تاريخ .

٨ — معهد التخطيط القومى ، التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠١٥ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٠ .

٩ — اليونيسف ومنظمة الامم المتحدة للأطفال ، وضع الاطفال فى العالم ١٩٨٩ .

١٠ — قرار رئيس الجمهورية بقانون بشأن تقسيم الجمهورية الى اقاليم اقتصادية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .

المراجع الأجنبية :

1- Bish L.Robert & Nourse, O.Hugh, Urban Ecoomics and Policy Analysis, McGraw-Hill Book Company, New York, 1975.

2- Friedmann, John, Urbanization and National Development, SAGE Publication, London, 1973, PP. 65-66.

3- El-Issawy Hassan Ibrahim, Income Distribution and Economic Growth, in The Polotical Economy of Income Distribution in Egypt, ed. by, Goda Abdel Khalek and Robert Tignor Holmes Meter, Publishers, INC., New York, London, 1982

4- Geronymakis, stylian, Discussion Paper, in Regional Economic Planning, Techniques of Analysis, ed. by W.Isard and John Cumberland, The European productivity Agency of the Organization for Economic Cooperation, 1961.

5- Isard, W.,Methods of Regional Analysis, An Introduction to Regional Science, The M.I.T. Press, the tenth Printing, August, 1976.

6- Rawstron.E.M., Three Principles of Industrial Location, transactions and Papers, Institute of Britich Geographers, No. 27, 1958.

7- Richardson W. Harry, Regional Economics, Weidenfeld and Nicolson, London, 1969.

8- Study on the Development Plan of Suez Bay Coastal Area, Draft Final Report, Japan International Cooperation Agency, Vol.I. Master Plan 1986, PP.I-58-II-4.

9- Williamson G.J, Regional Inequality and Process of National Development, A Description of the Patterns, Economic Development and Cultural Change, Vol-8 No. A, July 1965.

10- The World Bank, City Size and National Spatial Structure in Developing Countries, Staff Working Paper No. 252, April, 1977.